بسم الله الرحمن الرحيم

جامعــة آل البيـــت
معهد بـيت الحكمة
العلــوم السياسيــة

رسالة ماجستير بعنوان:

مخاطر تنامي العلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة على النظام الإقليميّ العربـيّ

"دراسة حالة القرن الأفريقيّ"

Risks of the Growing African-Israeli Relations on the Arab Regional System

"A Case Study of the Horn of Africa"

إعداد الطالب:
هايل السموحيّ الدهمشيّ العنزيّ
(الرقم الجامعي ٠٩٢٠٦٠٠٠٠٥)

إشراف:
د. عاهد مسلم المشاقبة

الفصل الدراسيّ الأول
٢٠١٠/٢٠١١

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعــة آل البيــت
معهد بيت الحكمة
العلــوم السياسيــة

رسالة ماجستير بعنوان:

مخاطر تنامي العلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة على النظام الإقليميّ العربيّ

"دراسة حالة القرن الأفريقيّ"

Risks of the Growing African-Israeli Relations on the Arab Regional System

"A Case Study of the Horn of Africa"

إعداد الطالب:
هايل السموحيّ الدهمشيّ العنزيّ
(الرقم الجامعي ٠٩٢٠٦٠٠٠٠٥)

إشراف:
د. عاهد مسلم المشاقبة

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. عاهــد مســلم المشــاقبة	(مشرفاً ورئيساً)	.....
د. محمــد أحمــد المقــداد	(عضواً)	.....
د. علــي عــواد الشــرعة	(عضواً)	.....
أ.د. عبد الله سـالم النقـرش	(عضواً)	.....

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في "العلوم السياسية"
من معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت
ونوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ: ٢٠١٢/١/١٢م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى والدتي التي علمتني معنى الصبر...

إلى روح والدي الذي علمني معنى العطاء...

إلى زوجتي العزيزة التي كانت مشجعة ومحفزة لي في مواصلة دراستي ...

إلى أشقائي وشقيقاتي الذين ينظرون إلي بعين القدوة والأمل، أسأل الله

أن أكون عند حسن ظنهم...

إلى كل من علمني حرفاً منذ طفولتي إلى المرحلة التي وصلت إليها...

.. إلى كل من تمتلئ نفسه شغفاً إلى طلب العلم...

إلى كل من ساعد في إخراج هذه الرسالة ...

إلى كل هؤلاء أهدي عملي المتواضع هذا ...

الباحث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

قال تعالى: ﴿**وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ**﴾[النحل: ٤٠].

يا ربّي لك الحمد والشكر ملء السماوات والأرض، ولك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك الكريم وعظيم سلطانك ... أحمدك ربي وأستغفرك، وأتوب إليك، وأشكرك، ولا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك...

وأصلي وأسلم على رسول الله ﷺ، النعمة المسداة، والرحمة المهداة والسراج المنير القائل في الحديث الشريف: "من لم يشكر الناس لا يشكر الله ﷻ".

لذا أرى لزامًا عليّ أن اعترف بالفضل لمن هو أهله، وأن أشكر كل من ساعدني في هذه الرسالة، مع عجز لساني عن التعبير بكلمات الشكر لهم ...

فأتقدم بالشكر الجزيل وخالص التقدير إلى فضيلة الدكتور عاهد المشاقبة على توجيهي وإرشادي إلى أن منّ الله عليّ بإتمام هذه الرسالة.

كما أقدم خالص شكري وتقديري لأعضاء لجنة المناقشة من علمائنا الأفاضل، لما تحملوه من أعباء مراجعة الرسالة، وإثرائها بملاحظاتهم وتوجيهاتهم القيمّة، والشكر موصول إلى جامعة آل البيت، وإلى كل من علمني حرفًا، سواءً في مرحلة البكالوريوس، أو الماجستير، فجزاهم الله عني خير الجزاء، والشكر موصول كذلك إلى كل من ساعدني لإنجاز هذا العمل.

والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به طلبة العلم، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
الإهداء.	ب
الشكر والتقدير.	ج
فهرس المحتويات.	د
ملخص الرسالة.	و
المقدمة.	١
أهمية الدراسة.	٢
أهداف الدراسة.	٢
مشكلة الدراسة وتساؤلاتها.	٣
فرضيات الدراسة.	٣
مفاهيم الدراسة.	٤
حدود الدراسة.	٧
منهجية الدراسة.	٨
الدراسات السابقة.	٨
الفصل الأول: الأهمية التاريخية للقرن الأفريقيّ من الناحية الاقتصادية والسياسية، والصراعات ما بين دول القرن الأفريقيّ.	١١
المبحث الأول: الأهمية التاريخية للقرن الأفريقيّ من الناحية الاقتصادية والسياسية.	١٢
المطلب الأول: الأهمية التاريخية للقرن الأفريقيّ.	١٣
المطلب الثاني: الأهمية الجغرافية والاقتصادية والسياسية للقرن الأفريقيّ.	٢٠
المبحث الثاني: الخلافات بين دول القرن الأفريقيّ.	٢٨
المطلب الأول: الصراع الأرتيريّ الأثيوبيّ.	٢٩
المطلب الثاني: الصراع الصوماليّ الأثيوبيّ.	٣٥
الفصل الثاني: تداعيات الصراع في القرن الأفريقيّ.	٤٠
المبحث الأول: الصراع في الصومال.	٤١
المطلب الأول: الصراع الأهلي في الصومال.	٤٢
المطلب الثاني: المبادرة الدولية لحل الأزمة الصومالية.	٤٧

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: أثر دول القرن الأفريقيّ على الوطن العربيّ.	٥٣
المطلب الأول: القرن الأفريقيّ من الصراعات الداخلية إلى الحروب المباشرة.	٥٤
المطلب الثاني: أثر الصراع في القرن الأفريقيّ على الوطن العربيّ.	٦٠
الفصل الثالث: السياسة الإسرائيلية في منطقة القرن الأفريقيّ والبحر الأحمر.	٦٥
المبحث الأول: المصالح المتبادلة بين إسرائيل والقرن الأفريقيّ.	٦٦
المطلب الأول: المصالح الإسرائيلية في القرن الأفريقيّ.	٦٧
المطلب الثاني: مصالح القرن الأفريقيّ في إسرائيل.	٧٢
المبحث الثاني: العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الأفريقيّ.	٧٦
المطلب الأول: علاقة إسرائيل مع أثيوبيا.	٧٧
المطلب الثاني: علاقة إسرائيل مع أرتيريا.	٨١
الفصل الرابع: التحديات التي تواجه القرن الأفريقيّ، وأثرها على الأمن القوميّ العربيّ، والإستراتيجية العربيّة العامة لضمانها.	٨٧
المبحث الأول: التحديات التي تواجه القرن الأفريقيّ، وآفاق الاستقرار فيه.	٨٨
المطلب الأول: التحدي السياسيّ والاقتصاديّ والأمنيّ.	٨٩
المطلب الثاني: آفاق الاستقرار في القرن الأفريقيّ.	٩٣
المبحث الثاني: المصادر المهددة للأمن القوميّ العربيّ ومعوقاته، والإستراتيجية العربيّة العامة لضمانها.	٩٧
المطلب الأول: الأمن القوميّ العربيّ، والمصادر المهددة له.	٩٨
المطلب الثاني: معوقات الأمن القوميّ العربيّ والإستراتيجية العربيّة العامة لضمانها.	١٠٣
النتائج.	١٠٩
الخاتمة.	١١١
المراجع.	١١٥
الملخص باللغة الانجليزية.	١١٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الرسالة

مخاطر تنامي العلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة على النظام الإقليميّ العربـيّ

المشرف

د. عاهد المشاقبة

إعداد

هايل السموحي الدهمشي العنزي

تقع منطقة القرن الأفريقيّ في الجزء الشرقيّ من القارة الأفريقيّة، والتي تطلّ على سواحل البحر الأحمر ومداخله الجنوبية، الأمر الذي يجعل من هذه المنطقة مهمة للغاية من النواحي السياسية، والاقتصادية، والأمنية، بالإضافة إلى إطلالة المنطقة على المحيط الهنديّ، والتي ربطت الشمال بالجنوب، وبخاصة بعد إنشاء قناة السويس. ما أدى إلى وصول المنطقة لأهمية استراتيجية في المجالات كافة. الأمر الذي وصل بمنطقة القرن الأفريقيّ إلى جذب التنافس الدوليّ عليها لتحقيق مصالحها وأهدافها، والمؤثرة بدورها على النظام الإقليميّ العربيّ.

وقد تعددت الأسباب التي عملت على دخول الدول العظمى إلى هذه المنطقة، وكان من أهمها الصراعات والمعارك العنيفة التي حدثت بين دول القرن الأفريقيّ نفسها.

وكان من أهم أسباب هذه الصراعات هو الخلاف على المناطق الحدودية ما بين هذه الدول، والتي حرصت الدول المستعمرة سابقاً قبل خروجها أن تترك هذه المشاكل على أقاليم معينة، لكي تضمن تواجدها ليس باسم الاستعمار، ولكن تحت مظلة حفظ الأمن والسلام، وعدم الاقتتال فيما بينهم ومن أهم هذه الدول: إيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية.

وكان أهم دخول لمنطقة القرن الأفريقيّ هو الدخول الإسرائيلي، ويعدّ التغلغل الإسرائيلي في القرن الأفريقيّ من أهم هذه التدخلات فإسرائيل تعمل جاهدة منذ قيامها على أرض فلسطين المحتلة وبكل ما أوتيت من قوة أن تقيم علاقات مع دول المنطقة، من أجل كسر الحصار العربيّ عليها، وتهديداً للأمن القوميّ العربيّ وزعزعته، والعمل على تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية والتجارية.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

وتهدف هذه الدراسة إلى إيضاح الصراعات في منطقة القرن الأفريقيّ والتحولات السياسية وانعكاسها على أمن منطقة القرن الأفريقيّ والنظام الإقليميّ العربيّ.

تضمنت هذه الدراسة أربعة فصول، مهدت لها مقدمة عامة، أشرت فيها إلى أهمية هذه منطقة القرن الأفريقيّ وما حدث فيها من محن وخطوب، ومن ثمّ اعقبت ذلك بأهمية الدراسة والتي بينت فيها الأهمية الاستراتيجية للمنطقة والتي جذبت التسابق الدوليّ إليها ومد نفوذهم فيها.

لقد اشتملت هذه الرسالة على أربعة فصول، ولكل فصل بحثان، ولكل مبحث مطلبان، وقد ختمتها بمجموعة من النتائج.

أما الفصل الأول من هذه الدراسة فقد بينت فيه تاريخ القرن الأفريقيّ ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتنافس الدوليّ عليه بوجود الاتحاد السوفيتي والتغيرات السياسية في تلك الحقبة الزمنية. وتحدثت عن الأهمية الجغرافية والاقتصادية والسياسية للمنطقة، وخصائص كل دولة من دول القرن الأفريقيّ، ومن ثم تحدثت عن الخلافات التي وقعت بين هذه الدول وأسبابها.

أما الفصل الثاني فقد تحدثت فيه عن انعكاس الصراعات في منطقة القرن الأفريقيّ على الوطن العربيّ، وقد عرجت فيه على الصراع في الصومال، والمبادرات الدولية لحل الأزمة في الصومال، وكيفية انتقال المنطقة من الصراعات الداخلية وانقساماتها إلى الصراع المباشر فيما بينها، وما لها من آثار على الوطن العربيّ.

أما الفصل الثالث فقد تكلمت فيه عن المشكلة الرئيسة في هذه الرسالة ألا وهي السياسة الإسرائيلية في منطقة القرن الأفريقيّ والبحر الأحمر، وعلاقاتها بدول تلك المنطقة والمصالح المتبادلة ما بين إسرائيل وتلك الدول، والتي من خلالها استطاعت اسرائيل أن تكسر الحصار العربيّ عنها.

أما في الفصل الرابع والأخير فقد تحدثت فيه عن المفاهيم المتعددة للأمن القوميّ العربيّ والمصادر التي تعمل على تهديد الأمن القوميّ والاستراتيجية العربيّة العامة المؤدية لضمان الأمن القوميّ ومعوقاتها، ومن ثم انتقلت في النهاية إلى التحديات التي تواجه القرن الأفريقيّ وآفاق الاستقرار فيه.

ولقد اجتهدت في أن اعطي هذا الموضوع حقه من البحث والاستقصاء، فقد ارتكزت على العديد من المراجع والمصادر ذات الصلة بالموضوع طمعاً في أن يكون هذا العمل على الصورة المحققة لأهداف الدارسة.

□

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة:

يعدّ التدخل الإسرائيليّ في أفريقيا واحداً من أهم القضايا الأساسية التي تواجهها الدول العربيّة، والتي تهدد بدورها العلاقات بين أفريقيا والدول العربيّة، وهذا عائد إلى المكانة الجغرافية للقارة الأفريقيّة، والتي من خلالها تستطيع إسرائيل أن تتحكم في كثير من الأمور التي تخص الدول العربيّة هناك، سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو أمنية، أو تجارية.

فقد نتج عن مسيرة الصراع العربيّ الإسرائيليّ لسنوات طويلة تطورات وتغيرات في العلاقات السياسية والاقتصاديّة ما بين إسرائيل والدول الأفريقيّة من جهة والدول العربيّة من جهة أخرى، وبخاصة أن كثيراً من الدول الأفريقيّة ما بعد الستينات قد حصلت على استقلالها، بل وانضمت إلى الدول العربيّة الأفريقيّة، حتى وصل بها المطاف إلى انضمامها في منظمة الأمم المتحدة، الأمر الذي جعل من هذه الدول ذات قيمة سياسية واقتصادية وأمنية في المنطقة حتى يومنا هذا.

لقد استخدمت إسرائيل جميع الوسائل لتقيم علاقات مع القارة الأفريقيّة، وقد انصب اهتمامها على دول الشرق أفريقية، وبخاصة دول القرن الأفريقيّ بسبب امتلاكها كثيراً من الأهداف والمصالح الإسرائيليّة التي تنوي تحقيقها في هذه البقعة الجغرافية بالذات، وبخاصة أن في منطقة القرن الأفريقيّ أسبابها العديدة التي تجعل إسرائيل بأن تضعها في المقام الأول من الأهمية، ومن أهم هذه الأسباب الحروب والخلافات بين دول القرن الأفريقيّ، وبخاصة على المناطق الحدودية، والتي خلقها عن الاستعمار الغربي لها، كذلك التخلف الاقتصاديّ والسياسي والذي وافق غياب الدور العربيّ في تلك الفترة الزمنية.

ومن الجدير بالذكر أن أفريقيا تحتوي على العديد من الجاليات اليهودية، والذي اتضح أن لها دوراً كبيراً في تحقيق الأهداف الإسرائيليّة في القارة الأفريقيّة عموماً والقرن الأفريقيّ على وجه الخصوص، إذ بلغ إجمالي أعداد اليهود الذين هاجروا من أفريقيا إلى إسرائيل ما يقارب ٢٠% في الفترة ما بين ١٩٤٨-١٩٩٥م، والذين يسمون بيهود "الفلاشا" وهم من أفقر اليهود في أثيوبيا، ولكن على الطرف الآخر فإنه كانت توجد جاليات يهودية في أفريقيا وفي الجنوب تحديداً، وهم من أغنى الجاليات في العالم، ولهم مساهمات كثيرة في خزانة الدولة العبرية.

إن الأحداث التي يشهدها العالم في الفترة السابقة والحالية والمفاوضات المستمرة بين الدول العربيّة والأفريقيّة قد مهدت بدورها لإسرائيل من التغلغل داخل أفريقيا على حساب الدول العربيّة وتحقيق بعض من مصالحها وأهدافها هناك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة في هذا الموضوع في أنها تكشف عن مدى الخطورة الكبيرة التي تتعرض لها الدول العربية من خلال الدخول الإسرائيليّ للقرن الأفريقيّ والتي تؤثر بدورها على النظام العربيّ الإقليميّ، كذلك خطورة الموقع الجغرافيّ لهذه المنطقة من القارة الأفريقيّة والمؤثرة بدورها على مجالات متعددة.

كما تأتي الأهمية لهذه الدراسة بسبب التوجه الإسرائيليّ نحو مناطق استراتيجية مهمة مهددة بدورها للأمن العربيّ في أفريقيا، وذلك مثل البحر الأحمر ومنابع نهر النيل، وكذلك نجد الأهمية في التوغل الإسرائيليّ هناك ليس في المجال السياسي وحسب، بل حتى المجال الاقتصاديّ والتي يعدّ أحد أجزاء الصراع العربيّ الإسرائيليّ في هذه المنطقة، بالإضافة إلى ذلك نجد أن التواجد الإسرائيليّ الأمريكيّ في أفريقيا يلتقيان من خلال زعم أمريكا أن هناك تواجداً إرهابياً لجماعات إسلامية يهدد المنطقة أمنياً واقتصادياً.

ولكن إذا نظرنا عن كثب فإن أهمية هذه الدراسة تأتي في الكشف عن الموقع الاستراتيجي للقرن الأفريقيّ بشكل خاص، والواقع على البحر الأحمر ومضيق باب المندب والذي يشغل حيزاً كبيراً من اهتمام وهموم الدول العربيّة الواقعة على ساحل البحر الأحمر، ومن هنا تركز السياسة الإسرائيليّة اتجاهاتها نحو إقامة علاقات قوية ومتينة تجاه القرن الأفريقيّ لأسباب عديدة، أهمها أن القرن الأفريقيّ يعدّ نقطة التقاء للمصالح الأفريقيّة والعربيّة، ما يسبب تخوف إسرائيل من هذه العلاقات الأفريقيّة العربيّة، والتي تؤثر بدورها على الوضع السياسي والاقتصاديّ والأمنيّ بين إسرائيل والقرن الأفريقيّ.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف إلى مدى وصول التغلغل الإسرائيليّ في منطقة القرن الأفريقيّ.

٢- معرفة الوسائل والأدوات السياسية والاقتصاديّة التي يستخدمها الكيان الصهيونيّ في التعامل مع الدول الأفريقيّة.

٣- النظر عن كثب إلى الفوائد السياسية والاقتصاديّة التي سوف يحققها الكيان الإسرائيليّ من خلال السيطرة على دول القرن الأفريقيّ.

٤- التعرف إلى مناطق معينة في شرق القارة الأفريقيّة لها من الأهمية الشيء الكثير في تحقيق المصالح المرجوة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- بيان الركائز الأساسية للسياسية لإسرائيل المحققة للهيمنة والنفوذ في شرق أفريقيا والقرن الأفريقيّ.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تأتي الإشكالية في الدراسة الحالية من خلال التعرف إلى حجم الخطر الذي سيواجه الدول العربيّة عن طريق تنامي العلاقات ما بين إسرائيل ومنطقة القرن الأفريقيّ، هذا الخطر الذي سيؤثر على العلاقات العربيّة الأفريقيّة سواء أكان سياسياً، أو اقتصادياً، أو تجارياً.

ومن هنا فإنه لا بد أن يتم التعرف إلى الوسائل التي سوف يتم استخدامها من قبل إسرائيل، من أجل تفادي حصول علاقات قوية مع المنطقة الأفريقية تؤثر بدورها على النظام الإقليميّ العربيّ سواء أكان سياسياً، أو اقتصادياً.

ومن هنا تتمحور مشكلة الدراسة في السؤال المحوري التالي:

إلى أي مدى يمكن أن يؤثر تنامي العلاقات الإسرائيليّة الأفريقيّة على النظام الإقليميّ العربيّ؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

١- ما مدى تأثير تنامي العلاقات الإسرائيلية الأفريقية على التضامن العربيّ الأفريقيّ؟

٢- ما هي انعكاسات العلاقات الإيجابية بين إسرائيل ودول القرن الأفريقيّ على الأمن القوميّ العربيّ؟

٣- لماذا ينصب اهتمام إسرائيل على دول شرق أفريقيا، وبشكل ملحوظ أكثر من باقي الدول الأفريقيّة؟

٤- ما الأهداف التي تسعى إسرائيل إلى الوصول إليها من خلال علاقاتها بدول القرن الأفريقيّ؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة هنا من عدة فرضيات، وهي:

١- كلما تنامت العلاقات الإسرائيلية الأفريقية فإن ذلك سيؤثر سلباً على العلاقات العربيّة الأفريقيّة.

٢- كلما زاد التنسيق الأمنيّ والعسكريّ الإسرائيليّ مع دول القرن الأفريقيّ كانت له انعكاسات سلبية على الأمن القوميّ العربيّ.

٣- كلما تطورت العلاقات الإسرائيلية الأفريقية سياسياً، دل ذلك على تطور العلاقات الإسرائيليّة الأفريقيّة اقتصادياً.

٤- كلما زادت السيطرة سياسياً على أفريقيا، تهدد الأمن في النظام الإقليميّ العربيّ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريفات الإجرائية:

١- تعريف النظام الإقليميّ:

التعريف الاسميّ: وهو المكون من السياسات العامة التي تتأرجح ضمن نطاق حدوديّ جغرافيّ معين له كيانه المستقل تحت أنظمة وقوانين مستقلة بإدارة مؤسسات حكومية تميزها عن غيرها من الدول.

وهناك ثلاثة اتجاهات أساسية في تعريف النظام الإقليميّ:

١. يركز على النظام الإقليميّ أو الأقاليم ويقوم على أساس التقارب الجغرافي، ويتجاهل هذا الاتجاه ما هو موجود ضمن هذه الأقاليم من تناقضات وصراعات كما هو موجود في حالة الصراع العربيّ والصهيونيّ.

٢. ينطلق من أن النظام الإقليميّ يقوم على عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في الإطار الإقليميّ، ولعناصر التماثل هذه مظاهر ثقافية واجتماعية واقتصادية وبشرية وتاريخية.

٣. مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول القائمة في إطار الإقليم وهذا الاتجاه يحاول القفز بين الخلافات والتناقضات الأساسية التي توجد داخل الإقليم.

التعريف الإجرائي: وهو عبارة عن تلك العلاقات ما بين الدول المجاورة جغرافياً والمشتركة فيما بينها بقضاياه السياسية والاقتصاديّة والتجارية تحت سقفٍ واحد من الترابط والتلاحم، والذي يضمن لها نتائج ملموسة في تحقيق أهدافها ومصالحها الإقليميّة والدولية[١].

عناصر النظام الإقليميّ:

يتألف النظام الإقليميّ من مجموعة من العناصر، وهي تتمثل في:

أ. **الدول:** وهي الفاعل الرئيس للنظام الإقليميّ، وفي مجال العلاقات الدولية، إذ تتعدد المعايير التي يمكن تبنيها لتحديد الدول الرئيسية في النظام تبعاً للأهداف المرجو تحقيقها.

ب. **شبكة التفاعلات:** وهي عبارة عن تلك العلاقات القائمة ما بين الدول الإقليميّة والتي تضم في طياتها أبعادها السياسية والاقتصاديّة والتجارية والأمنيّة، وهي كفيلة في تحقيق مصالحها الإقليميّة الدولية[٢].

---

(١) يوسف روكاردز، **أفريقيا السوداء سياسة وحضارة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦م، ص٧٥.

(٢) ودودة بدران، "مفهوم النظام العالمي الجديد في الأدبيات الأمريكية"، **مجلة عالم الفكر**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون، العدد ٣-٤، ١٩٩٥م، ص٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- النظام الإقليميّ العربيّ:

التعريف الاسمي: هو عبارة عن النشاط السياسيّ والاقتصاديّ والتجاريّ المختص ضمن رؤساء الدول العربيّة داخل إطار الدول العربيّة، والمتكون من معاهدات وقرارات ومؤتمرات ونشاطات، تتعلق بالدول العربيّة ضمن منطقة حدودية جغرافية معينة فيما بينها.

التعريف الإجرائي: هو ذلك التعاون والتكاتف المحدد ضمن جامعة الدول العربيّة فقط التي تضم في عضويتها (مصر، العراق، سوريا، لبنان، الأردن، السعودية، ليبيا، السودان، المغرب، تونس، الكويت، الجزائر، البحرين، قطر، الإمارات العربيّة المتحدة، سلطنة عُمان، موريتانيا، الصومال، فلسطين، جيبوتي، جزر القمر)، والذي يهدف إلى حماية الأنظمة والقوانين الإقليميّة العربيّة بكافة أشكالها الأمنيّة سياسية كانت أو اقتصادية أو تجارية وحماية مؤسساته وسياساتها المتلاحمة والهادفة إلى تحقيق المصلحة العربيّة[١].

٣- القرن الأفريقيّ:

التعريف الاسمي: هي المنطقة التي تعدّ حلقة اتصال بين أجزاء الوطن العربيّ ما بين قارتي آسيا وأفريقيا، والمعبرة عن ذلك النتوء البارز من الجانب الشرقي في وسط القارة الأفريقيّة، والتي تمر من خلالها الأساطيل العسكريّة والاقتصاديّة والتجارية، والتي لها أهمية إستراتيجية ناتجة عن الوضع الجغرافي بين الدولتين، وسُمي بالقرن الأفريقيّ لأنه يشبه قرن وحيد القرن، والذي يحده من الشمال البحر الأحمر وخليج عدن، وفي الشرق المحيط الهندي، ومن الجنوب كينيا ومن الغرب والشمال الغربي السودان، وتبلغ مساحته (١.٨٨٢.٥٥٧) كم^{٢}.

التعريف الإجرائي: وهي الأرض التي تضم أربع دول: أثيوبيا، أرتيريا، جيبوتي، الصومال، وهاتان الأخيرتان تقعان على الساحل الأفريقيّ الجنوبيّ للبحر الأحمر[٢].

٤- الأمن القوميّ العربيّ:

التعريف الاسمي: على الرغم من الأهمية القصوى لمفهوم الأمن القوميّ (National Security) وشيوع وانتشار استخدامه، إلا أنه مفهوم حديث في العلوم السياسية، والذي يعود استخدام المصطلح إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، حينما أنشئ مجلس الأمن القوميّ الأمريكيّ (National Security Council) عام (١٩٤٧)، ومنذ ذلك الحين انتشر استخدام المفهوم

---

(١) **المرجع نفسه**، ص٧٥.

(٢) محمد عثمان أبو بكر، **المثلث العفريّ في القرن الأفريقيّ**، المكتب المصريّ لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمستوياته المختلفة حسب طبيعة الظروف المحلية والإقليميّة والدولية، ولا بد أن نشير إلى أن ميثاق جامعة الدول العربيّة الذي وضع عام (١٩٤٤) وأنشئت الجامعة على أساسه في آذار عام (١٩٤٥) لم يذكر مصطلح الأمن القوميّ، وإن كان قد تحدث في المادة السادسة منه عن مسألة (الضمان الجماعي) ضد أي عدوان يقع على أي دولة عضو في الجامعة، وكذلك معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصاديّ بين الدول الأعضاء في الجامعة والموقعة عام (١٩٥١) قد أشارت إلى الأمن والاستقرار، ولكنها أيضًا لم تشر إلى موضوع الأمن القوميّ بشكله الصريح، وكذلك نصت المادة الثانية في ميثاق جامعة الدول العربيّة على توحيد الخطط والمساعي المشتركة في كافة المجالات بين هذه الدول، وعلى الرغم من ذلك فإن كافة المشروعات في تطوير ميثاق جامعة الدول العربيّة تؤكد على مسألة (الأمن القوميّ العربيّ)[١].

وفيما يخص مفهوم الأمن القوميّ الحالي، فهو يعدّ من ضمن المفاهيم الحديثة، والذي –كما قلنا– أنه ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن علماء السياسة لم يتفقوا على تعريف واحد للأمن القوميّ، فالموسوعة الاجتماعية عرفته أنه: "قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية".

هذا التعريف يتفق مع تعريف المدرسة القيمية الإستراتيجية، إذ عرفه (والتر ليبمان) أنه: "حماية القيم التي سبق اكتسابها، وغياب شر عدم الأمن"، وإن أهم قضايا الأمن القوميّ هي قضية الاستقلال والسيادة القوميّة، وإن على الدولة أن تكون قوية عسكرياً، لكي تحافظ على أمنها واستقرارها وسيادتها[٢].

ومن الباحثين السياسيين من عرفه بأنه: "قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أية تهديدات، بغض النظر عن شكل هذه التهديدات ومصدرها" ومن هنا فإنه يمكن القول بأن الوصول للأمن القوميّ يعني:

- عدم وجود أي تهديدات للقيم الأساسية التي تعتنقها، أو تسعى إليها الدولة.
- القدرة على إزالة المخاوف على هذه القيم من أي تهديد تتعرض له الدولة حالياً أو مستقبلاً، وتأسيساً على ذلك فإن الأمن القوميّ لدولة يرتبط بقدرتها على البقاء والمحافظة على قيمها، وعلى الاستمرار والنمو تحقيقاً لأهدافها[٣].

---

(١) محمد يوسف العملة، **الأمن القوميّ العربيّ ونظرية تطبيقه في مواجهة الأمن الإسرائيليّ**، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٠م، ص٤٥.

(٢) المرجع نفسه، ص٤٦.

(٣) محمد نصر مهنا، **مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القوميّ العربيّ**، مطابع القدس، الإسكندرية، ٢٠٠٤م، ص١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد عرفه أيضاً (ولفرز) بأنه: "حماية القيم التي تم اكتسابها، وغياب الخوف من أي هجوم على تلك القيم"، كما عرفه (تريجر) وكرونبرج فيريان بأنه: "القيم القوميّة الحيوية تشكل جوهر سياسة الأمن القوميّ"، أما (ركويتز وبرك) فيريان: "إن الأمن القوميّ يعني حماية الدول من الخطر الخارجي".

ومن المفكرين العرب مثل الدكتور حامد ربيع فإنه يعرف الأمن القوميّ العربيّ بأنه: "الحماية العضوية والمادية لكل مواطن ينتمي إلى الجماعة أولاً. وللجماعة ثانياً كحقيقة بشرية، بحيث لا تعرض كيانها لأية مخاطر بأي معنى من معانيها".

التعريف الإجرائي: هو ذلك الأمن العسكريّ، والأمن السياسي، والأمن الاقتصاديّ، والأمن الجنائي، والأمن الاجتماعي والثقافي والذي من خلاله نستطيع أن نوفر الاستقرار داخليا وحماية المصالح خارجياً مع استمرار التنمية الشاملة والتي تهدف إلى تحقيق الأمن والرفاهية والرخاء للشعوب العربيّة.

ومع وجود التقدم العلمي والتكنولوجي المذهل الذي يسود العالم فقد أصبح الأمن القوميّ العربيّ عبارة عن الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقاتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل ومراعاة المتغيرات الدولية تبعاً للمصلحة القوميّة العربيّة[١].

ويمكن صياغة مؤشرات الأمن القوميّ العربيّ استناداً للتعريف الاسمي كما يلي:

- مصادر تهديد مشتركة، ومتفق عليها للأمن القوميّ العربيّ.
- سياسات خارجية وأمنية محددة ومشتركة للتعامل مع الأطراف الأخرى عالمياً وإقليمياً.
- التعاون من خلال صيغ مؤسسية ذات صلاحيات مستقلة إلى حد ما عن النظم السياسية الحاكمة[٢].

---

(١) محمد نصر مهنا، **مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القوميّ العربيّ**، مرجع سابق، ص١٢.

(٢) رجب حسن النعيران، مستقل حلف شمال الأطلسي، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٩٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة:

نظراً لطبيعة الموضوع ومشكلته البحثية فقد رأى الباحث أنه من الأنسب استخدام منهجي المصلحة الوطنية والمنهج التحليليّ باعتبار أن المصلحة الوطنية هي الطريق الرئيس التي تسير عليها الدول من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها والمبنية على أسس واضحة، فمبادئ وأهداف أي دولة تنعكس من خلال مصالحها العامة ومن هنا تتوضح الأهمية التي تكمن وراء تنظيم سلوك الدول مع غيرها والأهداف التي تسعى لتحقيقها.

ويقول المفكر الأشهر والأول للنظرية الواقعية وصاحب هذا المنهج (هانز مورجانتو) في هذا الصدد: "إن القائد السياسيّ يفكر طبقاً للمصلحة الوطنية التي هي بمثابة القوة، والتاريخ يثبت ذلك"، كما يرى صاحب هذا المنهج ان مفهوم المصلحة الوطنية لا يفترض التناسق الطبيعيّ أو السلام العالميّ ولا احتمالية الحرب كنتيجة لسعي كل الدول لتحقيق مصالحها، بل العكس صحيح إنها تفرض صراعاً مستمراً وتهديداً مستمراً تساهم الدبلوماسية في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة.

ومن هنا تأتي نظرية المنهج الواقعيّ للمصلحة ضمن إطار تفسير الواقع الدولي وتحليله، إذ يرتبط مفهوم القوى بالمصلحة الوطنية إلى أبعد الحدود حتى أن الكثير من رواد هذا المنهج ينظرون إلى المصلحة الوطنية على أنها نفسها هي القوة[١].

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات المنشورة والتي تناولت موضوع الدراسة بدقة، إذ بحثت ذلك من خلال دراسات متخصصة لها علاقة مباشرة بالمشكلة البحثية، ومن ذلك نتطرق إلى بعض الدراسات:

١- فمن خلال كتاب **(تاريخ أفريقيا الحديث المعاصر)**[٢] قدم المؤلف (شوقي الجمل، ١٩٨٧) تحليلاً مفصلاً عن كيفية ما كانت عليه العلاقات بين إسرائيل والدول الأفريقيّة، وبخاصة في الوقت الحاضر، ووصف العلاقة فيما بينهما، وجاء ذلك بعد ما قدم المؤلف نبذة عن الاستعمار الأوروبيّ للقارة الأفريقيّة ونظام الإدارة الاستعمارية فيها والصراع الأوروبي في القرن الأفريقيّ، إذ أن المؤلف قام بذكر الدوافع الإسرائيليّة تجاه القارة الأفريقيّة فيما يتعلق بالدوافع السياسية والمزايا الاستراتيجية

---

(١) جيمس دوريت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٥م، ص٢٩٧.

(٢) شوقي الجمل، **تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر**، نشر وتوزيع دار الثقافة، الدوحة، ١٩٨٧م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والحديث عن ظروف القارة وما يعتريها من نزاعات وتخلف إلى أن وصل المؤلف إلى مرحلة قطع العلاقات بين إسرائيل وأفريقيا وهي مرحلة ما بعد ١٩٦٧م.

٢- أيضاً تحدث المؤلف يوسف روكز في كتابه **(أفريقيا السوداء سياسة، وحضارة)**[١] عرض فيها لمختلف للعلاقات بين إسرائيل وأفريقيا وذكر فيها بالتفصيل عن المطامع الإسرائيليّة بدول أفريقيا السوداء، وكذلك تطرق إلى الناحية الاقتصاديّة التي هي إحد أهداف دولة إسرائيل كما تطرق المؤلف إلى ذكر دور وزارة الخارجية والاستخبارات الإسرائيليّة بالتفصيل أكثر من المؤلف السابق وبدقة. كما تحدث المؤلف عن أهمية القرن الأفريقيّ وبشكل مفصل وموقعها الاستراتيجيّ والصراعات الإستراتيجية حوله، وأسباب النزاعات بين أثيوبيا والصومال ومن ثم اتجه المؤلف في حديثه بتوقعات مستقبلية حول القرن الأفريقيّ.

٣- كذلك جاء في كتاب **(التنافس الدولي على أفريقيا)**[٢] للمؤلف مجدي عبد الكريم التحالف الإسرائيليّ والأمريكيّ في القارة الأفريقيّة واجتماع المصالح فيما بينهم هناك، مستفيدين من الجزء الأكبر في القارة السوداء وهو التخلف الموجود هناك في شتى المجالات، والإشكالات والنزاعات فيما بينهم، وأيضاً ذكر المؤلف بأن العلاقة والارتباط القويّ بين إسرائيل والولايات المتحدة لم يكن خافياً من حيث إقامة النزاعات هناك، وإثارة الفتن والحروب العرقية وإغراقهم بالأسلحة ومخططات بناء ارتكاز عسكريّ وأمنيّ على طول ساحل القرن الأفريقيّ وعلى التخوم الهامة المطلة على مجرى نهر النيل ومنابعه.

٤- وأيضاً جاء الحديث في كتاب **(العرب والدائرة الأفريقيّة)**[٣] للمؤلف أحمد المبارك عن التغلغل الاقتصاديّ الإسرائيليّ في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القوميّ العربيّ، وكذلك جاء فيه حوار أفريقيّ حول دولة إسرائيل يحدد فيه كيفية العلاقات بينهم، وإلى أي مدى يمكن أن تصل إليه هذه العلاقة، إضافة إلى ذلك قدم المؤلف شرحاً مفصلاً عن التعامل الاقتصاديّ الإسرائيليّ والأفريقيّ، وكيفية بداية هذا التغلغل في القارة السوداء متمثلاً بالنشاط الإسرائيليّ الزراعيّ في شرق أفريقيا، ومن جهة أخرى تحدث المؤلف عن السلاح المستخدم المتمثل في المياه كعامل تهديد للأمن القوميّ العربيّ، إضافة إلى ذلك ذكر المؤلف ما للبحر الأحمر من أهمية تتعلق في مساعي إسرائيل الحثيثة للتغلغل في القرن الأفريقيّ.

---

(١) يوسف روكرز، **أفريقيا السوداء، سياسة وحضارة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦م.

(٢) مجدي عبد الكريم، **التنافس الدوليّ على أفريقيا**، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، دبي، ٢٠٠٢م.

(٣) أحمد مبارك، **العرب والدائرة الأفريقيّة**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٥م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- صدر عن مؤسسة غاليمار – باريس ٢٠١٠ كتاب جديد بعنوان: "**التحالف الخفيّ**" من تأليف ساشا بولاكور سورانسكي، يقع الكتاب في (٤٢٣) صفحة من القطع المتوسط، وقد أثار الكتاب الكثير من الضجة قبل وبعد صدوره، نظراً لتعرضه للعلاقات السرية التي جمعت بين إسرائيل ونظام جنوب أفريقيا العنصري السابق.

يقدم المؤلف في كتابه حصيلة ست سنوات من البحث في موضوع الكتاب، والذي ينقسم كما جاء بصحيفة "البيان" إلى (١٢) فصلاً يقتفي فيها المؤلف آثار العلاقة بين اليهود ونظام جنوب أفريقيا السابق منذ الفترة النازية؛ أي منذ فترة سابقة على قيام إسرائيل وحتى نهاية القضية بعد أن تحوّلت جنوب أفريقيا إلى نظام ديمقراطي وتفكك التحالف.

ويتعرض المؤلف بين دفتي الكتاب لعدة قضايا أساسية منها "الوجود الإسرائيليّ في أفريقيا" و"العلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا في الميدان النوويّ" و"حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ والتحيز الإسرائيليّ في أفريقيا" ثم "ولادة تحالف عسكري" و"الليكود ونظام التمييز العنصريّ" و"الدبلوماسية النووية" و"جنوب أفريقيا تنضم إلى النادي النوويّ" و"تآلف إسرائيل ونظام التمييز العنصري" ثم "النقاش الداخليّ ودبلوماسية انفصام الشخصية".

ويزخر الكتاب بكم كبير من الوثائق السريّة التي تكشف عن أن إسرائيل حاولت أن تبيع عتاداً نووياً لجنوب أفريقيا العنصرية، في ظل نظام الأقلية البيضاء الذي كان يلاقي مقاطعة دولية كبيرة.

كما يؤكد المؤلف بالوثائق أن جنوب أفريقيا قدّمت لإسرائيل كميّات من اليورانيوم كعجينة صفراء كانت تحتاج لها تل أبيب من أجل تطوير أسلحتها النووية، ويشير إلى عدداً من الشخصيات التي أكّدت انعقاد اللقاءات التي تحدث عنها وفي مقدمة هذه الشخصيات الجنرال الجنوب أفريقي "ر.ف. ارمسترونغ" وقائد سابق للبحرية الجنوب أفريقية "ديتر جيرهارت" الذي جرى اعتقاله عام ١٩٨٣م بتهمة التجسس لحساب الاتحاد السوفيتيّ السابق[١].

(١) http://www.moheet.com/2010/08/19/.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الأهمية التاريخية للقرن الأفريقيّ من الناحية الاقتصادية والسياسية، والصراعات ما بين دول القرن الأفريقيّ

المبحث الأول: الأهمية التاريخية للقرن الأفريقيّ من الناحية الاقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: الأهمية التاريخية للقرن الأفريقيّ.

المطلب الثاني: الأهمية الجغرافيّة والاقتصادية والسياسية للقرن الأفريقيّ.

المبحث الثاني: الخلافات بين دول القرن الأفريقيّ.

المطلب الأول: الصراع الأرتيريّ الأثيوبيّ.

المطلب الثاني: الصراع الصوماليّ الأثيوبيّ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

الأهمية التاريخية للقرن الأفريقيّ من الناحية الاقتصادية والسياسية والصراعات ما بين دول القرن الأفريقيّ

المبحث الأول

الأهمية التاريخية عن القرن الأفريقيّ من الناحية الاقتصادية والسياسية

تعدّ القارة الأفريقيّة من ضمن الأماكن التي جاء إليها وباء الاستعمار، وعمل على تقسيمه وتجزئته، وذلك بالاعتماد على القاعدة التي تقول "فرق تسد".

إن القارة الأفريقيّة منطقة شاسعة جداً يشيع فيها التخلف على جميع أشكاله السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، الأمر الذي جعل منها فريسة سهلة للقوى العظمى، والتي تحاول بدورها أن يكون لها تواجد في كل بقعة من أرجاء المعمورة.

ولكن لا بد للإشارة بأن هناك مناطق في القارة الأفريقيّة تختلف عن مناطق أخرى، وذلك حسب أهميتها من حيث الموقع الجغرافيّ والاستراتيجيّ، والذي يقرر أهميتها على الخارطة الأفريقيّة.

ومن ذلك منطقة القرن الأفريقيّ والتي تميزت عن غيرها بموقعها الاستراتيجيّ، والذي من أجله تكالبت عليه الدول العظمى وتنافست عليه إبان الحرب الباردة، والذي ظهر ذلك جلياً ما بين القوتين العملاقتين في ذلك الوقت وهما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، والذي ظهر وجودهما بعد تواجد الدول الاستعمارية الأوروبية، والممثلة بفرنسا، وإيطاليا، وبريطانيا، والبرتغال سابقاً، والتي عملت على استعمار تلك البلاد لسنوات عديدة ونهبت خيراتها، ومواردها الغنية، وأشاعت النزاعات والحروب هناك من أجل استكمال تحقيق هذه الدول المستعمرة لتحقيق مصالحها وأهدافها.

وجاءت عملية الاستعمار من منظور الموقع المميز لمنطقة القرن الأفريقيّ إذ تعدّ الخاصرة الجنوبية للوطن العربيّ، والتي تتحكم بممرات المياه هناك عبر البحر الأحمر وخليج عدن ومضيق باب المندب، بالارتباط مع كل من الشمال المتمثل بالبحر الأبيض المتوسط وما بين الجنوب المتمثل بالمحيط الهندي والمرتبط ببحر العرب والخليج العربيّ، الأمر الذي يجعل من الموقع مهماً من الناحية السياسية والاقتصادية والأمنية في نظام الإقليم العربيّ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الأهمية التاريخية للقرن الأفريقيّ:

كان لسباق التسلح الذي بدأ في الستينات آثار كبيرة على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكريّة وغيرها لدول المناطق التي لها أهمية استراتيجية بتغذية من القوى الدولية المتصارعة على هذه المناطق، ولا شك أن منطقة القرن الأفريقيّ تعد واحدة من أهم هذه المناطق الاستراتيجية، بسبب حيوية الموقع الجغرافيّ لتلك المنطقة، إذ أنها تحاذي الممرات البحرية الاستراتيجية في كل من البحر الأحمر والمحيط الهنديّ، ومنذ أن تم افتتاح قناة السويس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ازدادت القيمة الاستراتيجية للأراضي المطلة على البحر الأحمر.

وبالنظر إلى أن الخلفية التاريخية للصراع الدائر في القرن الأفريقيّ نجد أن السبب الأساسيّ في نشوبه يرجع إلى مشكلة الحدود التي تعدّ من أبرز ما خلفه الاستعمار في إفريقيا، وقد مثلته تقسيمات مصطنعة روعي فيها المصالح والمآرب الاستعمارية، وترتب على ذلك تقسيم القبائل الواحدة والشعوب التي تتحدث اللغة نفسها دون اعتبار للتاريخ والتقاليد المشتركة، ولذلك أسهم الاستعمار الأوروبيّ في خلق عدم الولاء القوميّ بين هذه القبائل وتدعيم الانحيازات فيما بينهم.

القرن الأفريقيّ بعد الحرب العالمية الثانية:

في بداية الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك أكثر من ثلاث دول مستقلة في إفريقيا، هي اتحاد جنوب إفريقيا، ومصر في الشمال التي أعلنت استقلالها في عام (١٩٢٢)، وليبيريا التي تأسست سنة (١٨٤٧) كوطن للعبيد المحررين، ومن بعد ذلك انضمت إلى هذه الدول الثلاث أثيوبيا، ثم ليبيا، وتونس، وكذلك حصل السودان على الاستقلال سنة (١٩٥٦)، ومن بعدها غانا في عام (١٩٥٧) وكانت بذلك تعدّ أول دولة إفريقية زنجية مستقلة بعد أن رفضت دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة، وقطعت كل علاقاتها بفرنسا.

وفي عام (١٩٦٠) تم الاحتفال باستقلال كل من اتحاد نيجيريا، والكاميرون، وتوجلاند، ومالاجاش "مدغشقر"، والكونغو، ومالي[١].

وبعد كل هذه التطورات الحافلة بالاستقلالات حدثت تطورات هامة في مجموعة الدول الأفريقيّة، والتي كان من نتائجها أن تستقل كل دولة عن فرنسا ولكن مع شرط ضمان تواصل العلاقات بين هذه الدول وفرنسا، وبشكل إيجابيّ، ومنذ عام (١٩٦٠) انطلقت الحركة الاستقلالية

---

(١) حمدي الطاهري، **إفريقيا بين العرب وإسرائيل**، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بأوسع خطواتها، وبذلك استقلت الأغلبية من الدول الأفريقيّة[١].

إن الفترة التي وقعت ما بين الحربين العالميتين لم تكن الفترة التي جاهر الأفارقة فيها بالاستقلال إلا في النادر، ولكن هذا لا يعني أنهم لم يحسوا ويدركوا الأهمية الكامنة في الاستقلال، فقد ظهر بعض الزعماء السياسيين الواعين من قبل الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى بروز حركة الوحدة الأفريقيّة، والتي تتحدث عن استقلال الدول الأفريقيّة، بالرغم من تركز نشاطها خارج القارة، والذي توافق وجودها مع وجود هيئات نيابية تضم عدداً كبيراً من الأفارقة المعنيين والتي أنشأتها المستعمرات البريطانية بالإضافة إلى تفجر انتفاضات شعبية والتي كشفت للأفارقة قدراتهم إذا ما توحدت جهودهم[٢].

والواقع أن السعي نحو الاستقلال لم يظهر بشكل سافر إلا عند قيام الحرب العالمية الثانية وما بعدها، فقد جندت الدول الاستعمارية الآلاف من الأفارقة في كل من جنوب إفريقيا وروديسيا في قواتها المقاتلة شمال إفريقيا، كما ذهب الآلاف من غرب أفريقيا للقتال داخل فرنسا ضد الألمان، فكان من نتائج ذلك أن تعلم هؤلاء الأفارقة مما رأوه من القتال في هذه الدول التي تضم الغالبية العظمى من سكانهم الجنس الأبيض أو الرجل الأبيض، والذي اتضح لهم أن الرجل الأبيض يُهْزَم مثلما يَهْزِم، ولا توجد هناك فوارق بين الرجل الأسود والرجل الأبيض[٣]. الأمر الذي أدى إلى نقل تجارب كثيرة إلى بلادهم بعد عودتهم إليها.

ومن جانب آخر كانت الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال لديها قيم مضادة للاستعمار، ولم تكن قد انغمست في المشاكل الدولية بعد، فقد كان دورها أثناء الحرب توجيه النقد للاستعمار، في الوقت نفسه الذي كان الاتحاد السوفيتي آنذاك يشن هجوماً عنيفاً ضد استمرار السيطرة الاستعمارية على المناطق المختلفة، فقد كان له دور كبير في تحريك الجماهير وبث الحماس بينهم في إفريقيا للحصول على الاستقلال، هذا بالإضافة إلى الأمثلة التي ضربتها الدول الآسيوية التي حصلت على استقلالها بمثابة حافز قوي آخر للأفارقة، وكان ذلك مثل حصول الهند وباكستان على الاستقلال، أو نجاح أندونيسيا في طرد الاستعمار الهولندي.

وفي الوقت نفسه كانت تلعب إسرائيل دوراً كبيراً في منطقة القرن الأفريقيّ وقد ظهر وجودها في المنطقة من خلال بناء علاقات تعاون مع بعض دول المنطقة مثل أثيوبيا، والتي كانت مسيطرة على أرتيريا، ومن خلال دسائسها التي تؤجج نار الفتن الداخلية مع بعض دول منطقة القرن الأفريقيّ، مثل السودان والصومال، فإنها تطمح إلى تحقيق مصالحها وأهدافها

---

(١) حمدي الطاهري، **إفريقيا بين العرب وإسرائيل**، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) **المرجع نفسه**، ص٢١.

(٣) **المرجع نفسه**، ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنشودة في التغلغل داخل المنطقة، وحماية إستراتيجياتها الأمنية بعيدة المدى، وهي بذلك جعلت من النزاعات الأفريقيّة عاملاً مهماً ورئيسياً في تواجدها هناك[١].

مطامع إسرائيل في البحر الأحمر:

اكتسب البحر الأحمر والدول المشاطئة له أهمية متنامية ومتعاظمة عبر حقب التاريخ القديم والحديث، نسبة لما يتمتع به من مزايا استراتيجية وجيوبولوتيكية، فضلاً عن الأهمية الاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي، علاوة على الأهمية الأمنية والعسكريّة لدول المنطقة نفسها، وللقوى الإقليميّة والدولية التي تؤثر منطقة البحر الأحمر بمصالحها بصورة مباشرة وغير مباشرة[٢].

وفي عام (١٩٦٧) وقبل حرب حزيران (النكبة) زاد اهتمام إسرائيل بالبحر الأحمر من جنوبه إلى شماله، الأمر الذي أدى بالحكومة الإسرائيلية بأن تتعاون مع الدولة الإيرانية، والعمل على نقل النفط الإيراني إلى إسرائيل وحماية السفن المتجهة إلى ميناء إيلات والعائدة منه، ومن هذا المنطلق عملت إسرائيل على حماية مصالحها في البحر الأحمر ومع إيران، الأمر الذي دفع بالرئيس جمال عبد الناصر بطلب سحب القوات الدولية من شرم الشيخ، وإغلاق مضائق (تيران) أمام الملاحة الإسرائيلية، وما فعله عبد الناصر كان تحدياً يوجهه إلى الحكومة الإسرائيلية، والذي دفع الأخيرة للقيام بعدوانها[٣].

وقد كان من نتائجها أن احتلت إسرائيل سيناء بكاملها حتى قناة السويس، وأعادت فتح مضائق تيران في وجه ملاحاتها واتصالاتها الاستراتيجية مع الدول الأفرو – آسيوية[٤].

كما قامت إسرائيل في شباط عام (١٩٧٣) باحتلال الجزر العربيّة اليمنية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهي جزر حنيش الكبرى، وحنيش الصغرى، وذقر؛ وذلك نظراً لقربها من باب المندب أيضاً، وهذا الأمر الذي جعل الزعيم الصهيوني "بن غوريون" حين عبر عن اهتمامه في البحر الأحمر عندما قال: "إنني أحلم بأساطيل داوود تمخر عباب البحر الأحمر.. وقال أيضاً: إننا محاصرون براً، والبحر هو طريقنا الرئيس للمرور الحر إلى يهود العالم

---

(١) **المرجع نفسه**، ص٢٢.

(٢) مجموعة باحثين، **الأمن القوميّ العربيّ في منطقة البحر الأحمر**، (أحمد البرصان) محرر، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠١م، ص١٧٣.

(٣) يوسف روكردز، **أفريقيا السوداء سياسة وحضارة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦م، ص١٠٣.

(٤) **المرجع نفسه**، ص١٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وللاتصال بالعالم"[1].

النزاعات الأمريكية السوفيتية في القرن الأفريقيّ:

إن الخلفية التاريخية تقول إن التورط ما بين الدولتين العظميين في القرن الأفريقيّ بدأ منذ عام (١٩٥٢) وذلك عندما اعتمد الأثيوبيون سياسة الإغراء تجاه أمريكا، بعد أن شغلت سياسة تخويفها من النفوذ السوفيتيّ في المنطقة، وقد تمثلت سياسة الإغراء هذه عندما عرضت أثيوبيا على أمريكا استخدام قاعدة عسكرية في "كاغنيو" بأرتيريا مقابل تقديم هذه الأخيرة مساعدات اقتصادية وعسكرية لأثيوبيا لمدة (٢٥) عاماً ابتداءً من عام (١٩٥٣) بقيمة (٣٠٠) مليون دولار للقسم العسكريّ، وكذلك قيمة (٣٥٠) مليون دولار للقسم الاقتصادي، وقد استمر التحالف حتى سقوط الإمبراطور "هيلا سيلاسي".

أما فيما يتعلق بالتطور السوفياتي فإنه لم يبدأ في هذه المنطقة إلا في عام (١٩٦١) وجاء ذلك إثر اندماج المستعمرتين الصوماليتين الإيطالية والبريطانية، واستقلالهم باسم "جمهورية الصومال"[2].

ومن خلال العام (١٩٦٠) وقعت مناوشات حدودية بين أثيوبيا والصومال، وكان من نتائجها أن طلب الصومال مساعدات عسكرية من الدول الغربية فاستجابت لها الولايات المتحدة وإيطاليا وألمانيا الغربية، وعرضت عليها مبلغ (١٠) مليون دولار للتسلح، مقابل تعهد الصومال بعدم قبول أية مساعدة من دولة أخرى سواء كانت هذه المساعدات عسكرية أو اقتصادية، ولكن نظر الصوماليون إلى هذه المساعدة الزهيدة أنها غير كافية، إذ أن نواياهم كانت ستنصب على الدول المحالفة للدول الغربية مثل كينيا وأثيوبيا، إذ أن الأخيرة كانت تحتل العديد من الأراضي الصومالية، ولكن جاء العرض المغري من الاتحاد السوفيتيّ والذي كان يبلغ (٥٥) مليون دولار[3].

ويمكن القول بأن هناك مجموعة من المتغيرات المحلية والإقليميّة والدولية يمكن أن تفسر التحالف الصوماليّ السوفيتي منها :

١- الظروف الاقتصادية والاجتماعية داخل الصومال وبخاصة بعد عام ١٩٦٩.

٢- الدعم الأوروبيّ والأمريكيّ لأثيوبيا وهو تحدي واضح للمشاعر الصومالية.

٣- رغبة الاتحاد السوفيتي في كسب مناطق ونفوذ في دول العالم الثالث.

([1]) **المرجع نفسه**، ص١٠٤.

([2]) يوسف روكردز، **أفريقيا السوداء سياسة وحضارة**، مرجع سابق، ص١٠٤.

([3]) **المرجع نفسه**، ص١٠٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعندما وصل الجنرال (سياد بري) إلى سدة الحكم والرئاسة بعد انقلاب عسكريّ عام (١٩٦٩) أعلن للشعب بأنه سيحكم البلاد وفقاً للمبادئ الاشتراكية العالمية، فتنازل الاتحاد السوفيتي إثر ذلك عن كثير من ديونه العسكريّة والاقتصادية للصومال، ولكن المقابل الرئيس والأساس هو حصوله على قاعدة (بربرا) البحرية، وقاعدة جوية قرب مقاديشو، وقاعدة اتصالات في كسياميو عام (١٩٧٢)، ومن ثم تسليح الصوماليين بالأسلحة والعتاد السوفياتيّ، والذي من شأنه أن ولد شعوراً بالتفوق العسكريّ على إثيوبيا، والتطلع للاستيلاء على منطقة أوغادين[١].

بعد سقوط "هيلاسيلاسي" الزعيم الأثيوبي عام (١٩٧٤) توجهت أنظار أثيوبيا نحو الاتحاد السوفيتي[٢]، والذي أظهر الأخير اهتمامه وترحيبه بالخطوة الأثيوبية مع نظام الحكم الجديد في أثيوبيا، وذلك على حساب الصومال العدو التقليدي لأثيوبيا[٣]، ورغم ذلك فقد ظلت أمريكا مستمرة في دعم أثيوبيا وتقديم المساعدات العسكريّة لها، وذلك من أجل تفادي خسارة أكبر حليف لها في القارة الأفريقيّة، وكذلك فعل الاتحاد السوفيتي لكسب صداقة أثيوبيا وإبعادها عن سيطرة الغرب عليها، ومن أجل ذلك دفعت أمريكا بالمملكة العربيّة السعودية وإيران لمساعدة الصومال وإبعاده عن الاتحاد السوفيتيّ[٤].

ومن الجدير بالذكر أن السياسة السوفيتية والتي تهدف بتحركاتها إلى ضمان عدم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالمصالح الحيوية[٥] في منطقة القرن الأفريقيّ عموماً قد انتهت عند انهيار الاتحاد السوفيتيّ وتفككه عام (١٩٩١)، ولم تبد روسيا حتى الآن أي اهتمام بالبحر الأحمر؛ لأن لديها من الاهتمامات ما يشغلها عن سياساتها الخارجية فقد باتت تهتم بشؤونها ومشكلاتها الداخلية، أو بالعلاقات الخارجية التي تنعكس على المصالح الروسية مباشرة[٦].

---

(١) يوسف روكردز، **أفريقيا السوداء سياسة وحضارة**، مرجع سابق، ص١٠٥-١٠٦.

(٢) **المرجع نفسه**، ص١٠٦.

(٣) سعود بن علي، **المتغيرات السياسية في القرن الأفريقيّ**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢م، ص٤٠.

(٤) يوسف روكردز، **أفريقيا السوداء سياسة وحضارة**، مرجع سابق، ص١٠٦.

(٥) Alberto Alibone, the red sea region: local actors and the superpowers, croom hclm (lordan) 1985, pp20-27.

(٦) يوسف روكردز، **أفريقيا السوداء سياسة وحضارة**، مرجع سابق، ص١٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسباب النزاعات الأثيوبية الصومالية:

تعود أسباب النزاعات بين أثيوبيا والصومال إلى تعقيد الخريطة الجغرافيّة والسياسية فيما بينهما في القرن الأفريقيّ، بسبب تداخل العناصر، من اصول اللاتينية واختلافات حضارية.

وتعدّ أثيوبيا والصومال الدولتين الوحيدتين اللتين تتمتعان بمقومات الدولة[١]، من النواحي السياسية والاقتصادية والبشرية، وتشكلان القوتين العسكريّتين الأساسيتين في هذه المنطقة، فبعد أن كانت أثيوبيا تقتصر على الهضبة الحبشية الداخلية ذات الميزات اللاتينية والثقافية الواحدة، فقد تمكنت بدعم أوروبي من توسيع سيطرتها ومد نفوذها على الأقاليم المجاورة لها، وقد ضمت خليطاً من الشعوب، والقوميّات، والديانات، واللغات المختلفة، بحكم توسع نفوذها إلى جيرانها من الدول المجاورة، وكلٌّ منها لها مطامعها الخاصة وأهدافها المتناقضة والمتضاربة، الأمر الذي ولد الصدامات فيما بينها، وكان معظم ما حدث جاء من تشجيع الدول الأوروبية والتي كانت بدورها تلجأ إلى عمليات الضم والفرز لبعض الأقاليم، إذ وصلت إلى القبيلة الواحدة من جهة، ومن جهة أخرى تفصل وتجمع بين العديد من القبائل المتنافرة والمتحاربة فيما بينها، ما أوصل ذلك إلى تشرذم قومية الصومال، وزرع بذور الكفاح والثأر في أفكار الشعب الذي أضحى يتوق لاستعادة وحدته القوميّة[٢].

تغير السياسة الأمريكية في القرن الأفريقيّ ما بعد (١٩٨٠):

عندما حدثت النزاعات بين الصومال وأثيوبيا حول إقليم الأوغادين عام (١٩٧٧) اتجهت الإدارة الأمريكية لاتخاد موقف محايد، ولكن في عام (١٩٨٠) وقعت أمريكا مع الصومال معاهدة تسمح للقوات الأمريكية باستخدام المرافئ والمطارات في الصومال مقابل مساعدات اقتصادية وعسكرية بقيمة (٤٠) مليون دولار[٣].

بعد ذلك توالت الانتقادات من عدة دول إفريقية تجاه هذه السياسة، وكان من أهمها تلك الانتقادات التي صدرت من كينيا معتبرة أن الصومال سيستغل العلاقة الجديدة بالولايات المتحدة من أجل استئناف المعارك في الأوغادين، وكذلك صدرت انتقادات من أعضاء الأكثرية الديمقراطية في الكونغرس الأمريكي الذي اعتبر أن الولايات المتحدة في أحسن الحالات ستفقد مساندة الدول الأفريقيّة ، وفي أسوأ الحالات ستتورط في نزاعات الدول الأفريقيّة التي لا تعنيها،

---

(١) **المرجع نفسه**، ص١٠٤.

(٢) يوسف روكردز، **أفريقيا السوداء سياسة وحضارة**، مرجع سابق، ص١٠٥.

(٣) **المرجع نفسه**، ص١٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بل من المحتمل أن تقودها إلى مواجهة مع الاتحاد السوفيتيّ والتي من شأنها سوف تؤدي إلى نتائج وخيمة[١].

فالسياسة السوفيتية هنا قامت على مواجهة المصالح الأمريكية والغربية في منطقة البحر الأحمر وأفريقيا بشكل عام والعالم العربيّ بشكل خاص، بالإضافة إلى توجهها إلى تعزيز اعتماد الدول الأفريقيّة والعربيّة والمطلة على بحر العرب والبحر الأحمر على الاتحاد السوفيتيّ؛ لضمان استمرارية تواجده في المنطقة، وقريباً من المداخل الاستراتيجية للبحر الأحمر[٢].

(١) **المرجع نفسه**، ص١٠٧.

(٢) سعود بن علي، **المتغيرات السياسية في القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الأهمية الجغرافية والاقتصادية والسياسية للقرن الأفريقيّ:

إن المراقب للواقع الذي تعيشه المنطقة وعلى الأخصّ منطقة القرن الأفريقيّ ومنطقة البحر الأحمر واللذان يكملان بعضهما البعض من حيث الأهمية السياسية والاقتصادية والعسكريّة يدرك حجم الخطورة الاستراتيجية التي يمثلها التواجد والنفوذ العسكريّ الأجنبيّ من جهة، والصهيونيّ من جهة أخرى في هذه المنطقة، وعلى الأخص الدول المشاطئة منها على البحر الأحمر.

فقد تزايدت هذه الأهمية عند الدول الغربية أكثر منها عند الدول العربيّة، وبخاصة لدى الحركة الصهيونية منذ افتتاح قناة السويس عام (١٨٦٩)، وتتمثل هذه الأهمية في الموقع الجغرافيّ والاستراتيجيّ، فقد عمل المشروع الصهيونيّ منذ بداياته على التحكم في منطقة القرن الأفريقيّ من جهة والإستيلاء على البحر الأحمر، الأمر الذي يحقق التوافق فيما بينهم، والسير بشكل أسرع على إتمام ما ترمي إليه الحركات الصهيونية من بسط نفوذها وتحقيق أهدافها ومصالحها هناك، وكسر الطوق العربيّ المحيط بهم.

وتكمن أهمية القرن الأفريقيّ في ارتباطه بالبحر الأحمر ما بين السويس شمالاً، وباب المندب جنوباً، إذ يبلغ طوله حوالي (٢٠٠٠) كم، ويتراوح اتساعه ما بين (٢٠) و(٣٠٤) كم، أما بالنسبة لعمقه فإنه لا يزيد عن (١٠٠٠) قدم[١].

أما الأهمية القصوى لمنطقة القرن الأفريقيّ هو في ارتباطها بجنوب البحر الأحمر بجانب باب المندب، والذي يقع بين الزاوية الجنوبية الغربية لجزيرة العرب وبين شرق أفريقيا، ويربط البحر الأحمر بخليج عدن والمحيط الهنديّ، وتشطر جزيرة بريم (ميون) اليمنية هذا المضيق إلى ممرين أو قناتين، إحداهما:

الصغرى وتسمى (إسكندر)، تقع بين ساحل اليمن وساحل (ميون) وطولها (٣) أميال وعرضها ما بين (١.٥) و(٣) أميال وعمقها (١٦) قامة بحرية، أما القناة الثانية وهي الكبرى وتسمى (ميون) وتقع بين جزيرة (ميون) والساحل الأفريقيّ وطولها (١٠) أميال وعرضها يتراوح ما بين (٩.٢٥) و(١٠.٥) أميال ويصل عمقها حوالي مائة قامة بحرية –وهذه القناة هي الصالحة للملاحة البحرية– وهي على بعد ميلين من جزيرة ميون، وعلى بعد سبعة أميال من الساحل الأفريقيّ[٢].

---

(١) يوسف روكرز، **أفريقيا السوداء سياسة وحضارة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦م، ص٩٩.

(٢) أحمد أمين الشجاع، "القرصنة في منطقة القرن الأفريقيّ"، **مجلة البيان**، الرياض، العدد ٢٥٧، ٢٠٠٩م، ص٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعبر التاريخ كان المستطيل البحريّ الممتد من خليج عدن إلى باب المندب وصولاً إلى شواطئ جيبوتي ثم سواحل الصومال نقطة جذب للقوى العالمية، وتزداد أهمية هذه المنطقة مع مرور الزمن، حتى بلغت الأهمية ذروتها مع فتح قناة السويس، وتطورت بعد ظهور البترول، وزادت أهميتها مع توسع النشاط التجاريّ العالميّ، وبروز قوى عالمية أخرى مؤثرة، وأي اضطرابات في هذه المنطقة سيكون لها تأثير عالميّ واسع[١].

فالبحر الأحمر هنا يتمتع بأهمية استراتيجية عظيمة جعلته دائماً محط أنظار القوى الكبرى العالمية، ويمكن القول أن عروبة البحر الأحمر تكاد أن تتحقق بنسبة كبيرة، حيث يطل عليه من الشرق الأردن والسعودية واليمن، ومن الغرب مصر والسودان والصومال وجيبوتي. أما بالنسبة للاختراقات غير العربيّة لهذه الجغرافيّا البحرية فهي الميناء الإسرائيلي والمتمثل بـ(إيلات)، والموقع الثاني وهو الوجود الأثيوبي عبر السواحل الأرتيرية، كما أن البحر الأحمر يفصل بين الجزء الآسيوي والجزء الأفريقيّ من العالم العربيّ[٢].

أما بالنسبة للسواحل التي تقع عليها الدول المطلة على البحر الأحمر فإنها تختلف من دولة إلى دولة وهي كالتالي:

الساحل الغربي	طول الساحل
جمهورية مصر العربيّة	٥٧٨ ميلاً
جمهورية الصومال	٣٩٠ ميلاً
أرتيريا	٥٠٥ ميلاً
جيبوتي	٣٠ ميلاً

الساحل الشرقي	طول الساحل
فلسطين المحتلة	١٦ ميلاً
المملكة الأردنية الهاشمية	١٢.٥ ميلاً
الجمهورية اليمنية	٢٥٥ ميلاً
المملكة العربيّة السعودية	١٠٢٠ ميلاً[٣]

([١]) **المرجع نفسه**، ص٦٠.

([٢]) محمود خليل، "الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القوميّ العربيّ"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد ١١١، ١٩٩٣م، ص٢٥٣-٢٥٤.

([٣]) مجموعة باحثين، **الأمن القوميّ العربيّة في منطقة البحر الأحمر**، (أحمد البرصان) محرر، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠١م، ص٨٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة للدول التي تخص منطقة القرن الأفريقيّ، فهي تختلف من حيث المساحة، والأهمية السياسية والاقتصادية، وهي كالتالي:

أولاً: الصومال:

نالت الصومال* استقلالها في الأول من حزيران عام (١٩٦٠)، ويبلغ عدد سكانها حوالي تسعة ملايين، معظمهم من البدو الرحل، ويقوم اقتصادهم على رعاية الأغنام وبعض المحاصيل الزراعية، وأهم مدنها العاصمة (مقديشو)، وميناء بربرة، وتبرز أهميتها إضافة إلى الأهمية الاستراتيجيّة للصومال في الجزء الشمالي (بربره – هرجيا) والذي يشرف على خليج عدن، أما الجزء الشرقي فهو يسير على الساحل الشرقي لإفريقيا والذي تمر منه خطوط الملاحة(١).

وتعدّ الصومال أكثر دولة من دول القرن الأفريقيّ التي تعرضت للأزمات السياسية والاقتصادية، فقد كانت في الماضي مستعمرة من ثلاث دول، تمثلت في إيطاليا، وبريطانيا، وفرنسا، وهذه الأخيرة فصلت الجزء المستعمر من الصومال كلياً عنها، وتسمى الآن جيبوتي، أما فيما يخص المستعمرات الإيطالية والبريطانية فقد نالت الصومال استقلالها عنهم.

وقد اجتاحت الصومال ما بعد التسعينات الحروب الأهلية، والمجاعات التي أدت إلى لجوء كثير من الشعب الصومالي إلى الدول المجاورة، وفي ظل هذه الظروف حاولت الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أن تتدخل فيها تحت اسم هيئة الأمم المتحدة، لتحسين الأوضاع، ولحفظ السلام والأمان، ولكن سرعان ما خرجت منها بعد مقاومة عنيفة من الشعب الصوماليّ(٢).

وللصومال أهمية بالغة في المنطقة بحكم موقعها الجغرافيّ الواقع على الساحل الشرقيّ لقارة أفريقيا من جهة وعلى خليج عدن الممر الجنوبي للبحر الأحمر من جهة أخرى، والذي له أهمية سياسية واقتصادية، إذ يربط العالم بعضه ببعض عن طريق البحر الأحمر، وما يدل على ذلك بروز ظاهرة القرصنة في المنطقة الصومالية، والتحكم في مرور السفن من الجنوب إلى الشمال، الأمر الذي له أبعاده السياسية والمؤثرة في المنطقة على العموم، فقد صرح مجلس الأمن الدوليّ بتاريخ ٢٠٠٨/١٠/٨م قائلاً: "بأن هناك عدداً قليلاً من القوى الكبرى شعرت بانزعاج من

---

* تطل الصومال على خليج عدن والمحيط الهنديّ، وتمتد حدودها من جيبوتي شمالاً إلى كينيا وتنزانيا جنوباً، وتجاورها من الغرب أثيوبيا وكينيا وتبلغ مساحتها (٦٢٠) ألف كم٢.
والصومال كانت مستعمره لكل من بريطانيا وإيطاليا، وكانت إيطاليا قد ضمتها إلى أثيوبيا أثناء استعمارها، ولكن بريطانيا استولت عليهم في فبراير عام (١٩١٤) أثناء الحرب العالمية الثانية وطردت منه إيطاليا.

(١) أحمد أمين الشجاع، **القرصنة في منطقة القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص٧٠.

(٢) علي الشيخ أحمد أبو بكر، **الصومال وجذورها: المأساة الراهنة**، دار ابن الحزم للنشر، بيروت، ١٩٩٢م، ص١٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تزايد أعمال القرصنة في المنطقة مشيراً إلى أن هذه الدول لم تكن مستعدة للتعامل مع الأسباب الجذرية للمشكلة، والتي تستدعي تحقيق الاستقرار في الصومال"، هذا بالإضافة إلى اعتراف رئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة "مايكل مولين" بعجز بلاده عن مواجهة أعمال القرصنة المتنامية، وقد أشار إلى وجود خلاف بين الدول حول طريقة التعامل مع القراصنة وجاء اعترافه هذا في تعليقه على حادثة اختطاف الناقلة السعودية العملاقة.

ولا بد من الذكر بأن هناك نقطة سياسية لا يمكن إغفالها فيما يخص الصومال هو في مجاورتها الحدودية الطويلة بعدوها اللدود أثيوبيا، والتي تعدّ الحليف الكبير لأمريكا وإسرائيل، الأمر الذي يبرز الأهمية السياسية للدولة الصومالية فيما يخص الأمن القوميّ العربيّ[1].

ثانياً: جيبوتي:

وتحتل أهمية استراتيجية بالغة؛ نظراً لموقعها المتميز على الشاطئ الأفريقيّ عند المدخل الجنوبيّ للبحر الأحمر، المطل على مضيق باب المندب.

وتبلغ مساحة جيبوتي (٢٢٠.٠٠٠) كم٢ إلا أن عدد سكانها لا يتجاوز (١٠٠.٠٠٠) مائة ألف نسمة والذين ينتمون إلى قبيلتي (العفر)* و(آل عيسى)، والعفر هنا (٤٥%) يرتبطون عاطفياً مع أثيوبيا، أما آل عيسى (٥٥%) ويرتبطون عاطفياً بالصومال.

وقد استعمرت فرنسا جيبوتي عام (١٨٩٠) لغاية عام (١٩٧٧)، وتحتفظ فيها بقوات عسكرية حتى بعد استقلالها عام (١٩٧٧) ودخولها للجامعة العربيّة باعتبارها الدولة العربيّة الثانية والعشرين في جامعة الدول العربيّة، ويعتمد اقتصادها على دخل الميناء المطل على خليج (تاجورة)، والمساعدات الخارجية، أما سكانها فإنهم يعملون في صيد الأسماك، والخدمة في الميناء الحيويّ لجيبوتي، وترجع أهميتها الاقتصادية إلى أنها المنفذ البحريّ لأثيوبيا التي يربطها بها خط حديديّ يبلغ طوله (٤٨٦) ميلاً، وتمتلكه الحكومتان الفرنسية والأثيوبية[1].

---

(1) أحمد أمين الشجاع، **القرصنة في منطقة القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص٧١.

* تقع الأرض العفرية في القرن الأفريقيّ على الضفة الغربية للبحر الأحمر، وتقدر مساحتها بنحو (١٦٠.٠٠٠) كيلو متر مربع، وكما هو الحال في جميع أجزاء القارة الأفريقيّة تتوزع الأرض العفرية ضمن الحدود الدولية لثلاث دول متجاورة، وقد يقع الجانب الأكبر في أثيوبيا (١٠٥) ألف كم٣ و(٣٥) ألف كم٢ في أرتيريا والمعروفة بمنطقة (دنكاليا) و(٢٠) ألف كم٣ من أصل (٢٣.٢٠٠) كم في جيبوتي أي (٨٧%) من مساحة جيبوتي. محمد عثمان أبو بكر، **المثلث الحضريّ في القرن الأفريقيّ**، المكتب المصري للتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولجيبوتي أهمية سياسية في المنطقة بسبب الموقع الجغرافيّ المتميز، والذي يطل مباشرة على عدن والواقعة على الساحل البحريّ الممر الرئيس للسفن.

ومن جهة أخرى فإن جيبوتي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع الدولة الأثيوبية، بسبب سكة الحديد الواقعة بينهما، كذلك تشير معلومات المعهد الدوليّ للدراسات الاستراتيجيّة بلندن أن لفرنسا قوات في جيبوتي يقدر عددها بنحو (٣٩٠٠) فرد، وأعداد مختلفة من الفرق الأجنبية وسرب طائرات حربية وعامودية، وفي جيبوتي قاعدة أساسية للأسطول الفرنسيّ في المحيط الهنديّ، وتشير المراجع إلى أن الولايات المتحدة تستخدم قاعدة جيبوتي في زيارات قصيرة، ولكن القوات الأمريكية على السفن لا تكاد تغادر الشاطئ، فهذا التواجد الدوليّ في جيبوتي يجعل لها أهمية سياسية في المنطقة[٢].

ثالثاً: أرتيريا:

كانت أرتيريا* مستعمرة إيطالية، وقد انضمت إلى أثيوبيا فدرالياً بعد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام (١٩٥٠)، وانضمت أيضاً إلى أثيوبيا في (١٤) تشرين الثاني عام (١٩٦٢). وبعد تسلم الرئيس (ملس زيناوي) الحكم في أثيوبيا وافق على منحها الاستقلال، فاستقلت عن الجسم الأثيوبي[٣].

ولدولة أرتيريا مكانتها العالية من الجانب السياسيّ، باعتبار أنها تقع على ساحل البحر الأحمر، والتي من خلالها تتحقق عروبة البحر الأحمر، وهذا الأمر الذي أرادت إسرائيل اختراقه منذ قيامها على أرض فلسطين بأن تخترق الحصار عليها عن طريق البحر الأحمر، ووصولاً إلى أفريقيا عن طريق أرتيريا، وهذا ما حدث فعلاً بأن قامت بين إسرائيل وأرتيريا علاقات قوية ومتينة كانت مثابة الصفعة القوية للدول العربيّة، ويوجد حالياً فيها تواجد إسرائيليّ كان من

---

(١) هائم محمد الأمين، **الصراع الدوليّ والإقليميّ عن المدخل الجنوبيّ للبحر الأحمر**، مركز البحوث والدراسات الأفريقيّة، السودان، العدد (٢٢)، ١٩٩٩م، ص١٣٥.

(٢) مجموعة باحثين، **الأمن القوميّ العربية في منطقة البحر الأحمر**، (أحمد البرصان) محرر، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠١م، ص٢٠٣.

* وتطل على البحر الأحمر ويمتد ساحلها لمسافة (٦٧٠) ميلاً بين (رأس كازار – دميرة)، تجاورها السودان من الشمال والغرب، وأثيوبيا من الجنوب، وجيبوتي من الشرق الجنوبي، وتبلغ مساحتها (١٢٤٠٠٠) كم٢، ويبلغ عدد سكانها خمسة ملايين ونصف من المسلمين، وأهم مدنها العاصمة (أسمرة) الواقعة على ساحل البحر الأحمر، وفيها أيضاً ميناء (مصوع وعصب) على الساحل نفسه، وترتبط هذه الموانئ مع أثيوبيا بخطوط السكك الحديدية والطرق البرية.

(٣) سعود بن علي، **التغيرات السياسية في القرن الأفريقيّ وأثرها على أمر البحر الأحمر**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢م، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائجه تطاول أرتيريا على جيرانها، مثل احتلالها للجزر التابعة للحكومة اليمنية، ومن ثم الانسحاب منها، فأصبح لأرتيريا دور سياسي هامّ في منطقة القرن الأفريقيّ بشكل خاص، وعلى الدول العربيّة بشكل عام، وعلى أنظمتها الإقليميّة[١].

رابعاً: أثيوبيا:

وهي دولة أفريقية مستقلة وتحدها من الغرب السودان، ومن الجنوب كينيا، ومن الشرق الصومال، ومن الشمال جيبوتي وأرتيريا، وليس لها منفذ بحري على البحر الأحمر، والمحيط الهندي، ولذلك فإن بضائعها تنقل إليها عبر جيبوتي المرتبطة معها بخط سكة حديد، وكانت موانئ أرتيريا هي موانئها قبل استقلال أرتيريا.

تبلغ مساحتها (٣٥٠.٠٠٠) ميل مربع، وعدد سكانها حوالي (٢٥) مليون نسمة، وينتسب سكانها إلى أصول قبلية مختلفة، وفيها مجموعة من يهود (الفلاشا) والذين يقطنون قرب بحيرة (تانا) المصدر الرئيس لنهر النيل (٨٥%).

استولت أيطاليا على أثيوبيا عام (١٩٣٥)، ولكنها استردت استقلالها إبان الحرب العالمية الثانية عام (١٩٤١) إثر طرد الأنجليز للإيطاليين.

ويعتمد اقتصادها على الزراعة، والمراعي، وثرواتها المعدنية المتمثلة بالذهب والقصدير والنحاس.

وتعدّ أثيوبيا أول الدول التي اعترفت بوجود إسرائيل عند قيامها، الأمر الذي من شأنه أن يحدد مكانتها السياسية بأبعادها المختلفة والمؤثرة على الدول المجاورة.

إن الموقع الجغرافيّ لأثيوبيا هو المسبب الرئيس في جعلها بهذه الأهمية، ويتجلى ذلك بوضوح في أنها تحتضن دول القرن الأفريقيّ من الشرق؛ بحكم اتساع رقعتها الجغرافيّة، والتي تؤثر بشكل كامل على منطقة القرن الأفريقيّ، بالإضافة إلى امتلاكها ٨٥% من منابع نهر النيل والتي تجعل منها أداة للضغط على مصر والسودان[٢].

---

(١) خالد عبد العظيم، **التطورات في القرن الأفريقيّ**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجيّة، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٢٣.

(٢) سعود بن علي، **التغيرات السياسية في القرن الأفريقيّ وأثرها على أمر البحر الأحمر**، مرجع سابق، ص٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهمية الاستراتيجية:

إذا أمعنا النظر فيما سبق ذكره عن منطقة القرن الأفريقيّ ومنطقة البحر الأحمر، نجد أن هناك أهمية استراتيجية بالغة يشكلان معاً حلقة محورية للتحكم في حركة المواصلات النفطية، وحركة المرور البحريّ والعسكريّ ما بين البحر المتوسط والبحر الأسود والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والمحيط الهادي، فالبحر الأحمر هنا يعدّ بمثابة جسر يصل المشرق العربيّ بالمغرب العربيّ وإلى العالم أجمع[١].

وعلى هذا فإن الأهمية الاقتصادية لهذه المنطقة تكن في ضمان تدفق النفط الخام، ومرور ناقلاته العملاقة إلى الدولة الغربية التي يعد فيها النفط شريان الحياة، ويضاف إلى هذا أيضاً الصادرات الغربية إلى شرق أفريقيا، وإلى جنوب الجزيرة العربيّة، وإلى منطقة الخليج العربيّ، وشبه القارة الهندية، وجنوب شرق آسيا، وهكذا تستطيع الدول الصناعية الغربية الحصول على المواد الأولية الخامّ بأقل التكاليف، وتتمكن من تصدير منتجاتها بأقل التكاليف أيضاً[٢].

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن اهتمام اسرائيل بدول شرق أفريقيا لم يكن وليد الساعة، فثمة أسباب تنطوي على تحقيق أهداف ومصالح ومطامع إسرائيلية في المنطقة، ساهمت كلها مجتمعة في بقاء هذه البقعة من الأرض عنصر جذب لأنظار لم تكف يوماً عن التطلع إليها[٣].

أما من الناحية العسكريّة فإن المنطقة تمتاز بأهمية عسكرية للقوى العظمى، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، إذ توفر المنطقة والبحر الأحمر ممراً عسكرياً للأساطيل، والبوارج، والمدمرات، والغواصات، وحاملات الطائرات للمرور والانتشار في مناطق النزاع والتوتر، ولذلك نرى باب المندب وقناة السويس تشكلان همزة الوصل بين الأساطيل البحرية الأمريكية في المحيط الهندي والبحر المتوسط.

أما من جهة الثروات المائية فإن منطقة القرن الأفريقيّ تتحكم في مصادر المياه، فمصر والسودان تعتمدان إلى حد كبير على مياه نهر النيل، والذي ينبع قسم كبير منه من مياهها في أثيوبيا وهضابها، وبالتالي فهي تتحكم بعنصر مهم من عناصر الأمن القوميّ الغربيّ المتمثل في المياه[٤].

---

(١) **المرجع نفسه**، ص٢٢.

(٢) **المرجع نفسه**، ص٢٣.

(٣) نادية سعد الدين، **العرب والدائرة الأفريقيّة**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، لبنان، ٢٠٠٥م، ص١٤٣.

(٤) سعود بن علي، **المتغيرات السياسية في القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأخيراً نستطيع القول بأن أفريقيا لا تزال إحدى المناطق العامة جداً في العالم، وإحدى القارات التي تتواجد فيها المصالح السياسية والاستراتيجيّة والاقتصادية للدول الغربية، وبخاصة الكيان الصهيونيّ، والذي وجد ليكون أداة لحماية الأهداف والمصالح الغربية، والدفاع عنها، ومن الطبيعيّ أن تتركز أنظاره على منطقة القرن الأفريقيّ، وبخاصة موقعها الاستراتيجيّ المتميز والمتحكم بخطوط المواصلات البحرية والجوية[1].

(1) حلمي عبد الكريم الزعبي، **العرب والدائرة الأفريقيّة**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٥م، ص١٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

الخلافات بين دول القرن الأفريقيّ

إن الاستعمار عندما يأتي فإنه يرتكز على مجموعة من القواعد والتي تدعم فكرة الاستعمار، وتحقق له مطالب وأهدافه المرجوة، فكان من أهم هذه القواعد هي عملية التفرقة وبث الخلافات بين الدول؛ حتى يتسنى لها الدخول وإثبات وجودها من خلال عمليات حفظ السلام والأمن ما بين هذه الدول المتنازعة.

كما تعمل هذه الدول الاستعمارية عند خروجها من المناطق المستعمرة أن تزرع خلافاً في مناطق معينة حدودية بين دول القرن الأفريقيّ كي تضمن عدم تلاحم هذه الدول مع بعضها في المستقبل وتحالفها اتجاه قوة معينة، ومن جهة أخرى تضمن الدول الاستعمارية التدخل في شؤون هذه الدول؛ من أجل حل النزاع، وإقامة قواعد عسكرية هناك، بزعم أنهم موجودون لحفظ السلام، وفض النزاعات المسلحة، مع العلم أن هذه الدول الكبرى تتبع مصالحها في الدرجة الأولى في دعم دولة ضد أخرى في القرن الأفريقيّ، أو حتى في دعم حركات التحرر في تلك الدول، والتي انتشر وجودها خلال الفترة السابقة من السبعينات والثمانينات.

وكان من النتائج الإيجابية للدول الغربية التي خلفتها النزاعات والحروب والكوارث بين دول هذه المنطقة أن التواجد الدوليّ من الدول الأوروبية –بما فيها الولايات المتحدة– موجودة لآن وبشكل أساسي وبقواعدها العسكريّة، وبشكل قانوني تحت اسم حفظ السلام، وهو الوجود نفسه الذي كان موجوداً بالأمس والمسمى بالاستعمار وبالأهداف نفسها والمصالح السابقة نفسها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الصراع الأرتيريّ الأثيوبيّ:

تتحكم السواحل الأرتيرية بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر شمال باب المندب مباشرة، وهذا الموقع الاستراتيجيّ الهامّ قد عرّض أرتيريا لموجات متتالية من الغزاة والطامعين، وترتبط القضية الأرتيرية باعتبارها قضية دولية ارتباطاً وثيقاً بمشكلات القرن الأفريقيّ بشكل عام، والذي يضم أثيوبيا والصومال وجيبوتي والسودان، ومع ذلك فإن البعد الأكثر أهمية في الصراع الأرتيري – الأثيوبي* يتعلق بمدى أهمية السواحل الأرتيرية لبقية الأراضي الأثيوبية، لأن أثيوبيا لا تمتلك سوى مينائي عصب ومصوّع الأرتيريين.

ولقد كانت بداية أطماع الكيان الصهيوني في أثيوبيا وإيجاد قدم له على أرضها بسبب تواجد الأحباش المسيحيين فيها، والذين هم يعدّونه أصحاب الأمر والنهي في أثيوبيا، وبعد أن مكنهم الصهاينة والأمريكان من السيطرة على أرتيريا ظلماً، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية سعياً وراء مصالحهما، تمكن اليهود من التسلسل لأرتيريا، والذين قاموا على الفور بإنشاء شركات تجارية يهودية، والتي ما انفكت تستنزف موارد أرتيريا، لتغذي منه كيانها الصهيونيّ، كما أقامت شبكات تجسس استخباراتية بالتعاون مع الأمريكان الذين خرجوا من الحرب العالمية الثانية ولهم نصيب الأسد في القرن الأفريقيّ، وذلك عن طريق تقربهم للمسيحيين في أثيوبيا وتقرب المسيحيين لهم[١].

ومن المعروف أن أرتيريا نالت استقلالها من أثيوبيا بعد كفاح مرير استمر ثلاثة عقود ونيف، وكان من المفترض أن تدخل أرتيريا استقلالها في شهر مايو عام (١٩٩٣) إلى جامعة الدول العربيّة، غير أن الرئيس (إسياس أفورقي) والذي عرف عنه أنه شغل منصب رئيس الجبهة الشعبية، والذي يعدّ الحزب الوحيد في البلاد رفض ذلك، بل أنه جعل اللغة العربيّة لغة ثانية في البلاد بعد التيجرانية[٢].

---

* يعتبر الصراع المسلح الأرتيري – الأثيوبي أطول الصراعات الإقليميّة المسلحة في تاريخ أفريقيا الحديث، ومعلوم أن أرتيريا تقع على الساحل الغربي للبحر الأحمر المقابل لشبه الجزيرة العربيّة، ويحدها السودان من الغرب والشمال ومن الجنوب تحدها أثيوبيا، ومن الجنوب الشرقيّ جيبوتي.

(١) موسى محمد عمر، **الصراع السياسي والثقافي**، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٠٥، ص١٩٣-١٩٤.

(٢) ينتمي الرئيس الأرتيري (أسياس أفورقي) إلى جماعة التيجرانيين وهي الجماعة الإثنية التي تغطي الهضبة الأرتيرية وسط البلاد حول العاصمة أسمرة، والنهضة القبطيّ، ويشتغل معظم أفرادها بالتجارة والزراعة والوظائف الحكومية ويتكلمون اللغة التيجرانية، وهي لغة ساميّة جنوبية، هيئة الإشراف العلميّ، **تداعيات الصراع في القرن الأفريقيّ على الوطن العربيّ**، جواد الأحمد (محرر)، مركز دراسات الشرق الأوسط للنشر، عمان، ٢٠٠٥م، ص٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما تحدثنا في مقدمة البحث بأن الصراع المسلح في أرتيريا يعدّ أطول الصراعات الإقليميّة المسلحة في تاريخ أفريقيا الحديث، إذ ترتبط القضية الأرتيرية –باعتبارها قضية دولية–، ارتباطاً وثيقاً بمشكلات القرن الأفريقيّ بشكل عام والذي يتضمن أثيوبيا والصومال وجيبوتي والسودان إضافة إلى دور القوى والأطراف الأخرى الخارجية والذي لها كل التأثير على هذه المنطقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

فأرتيريا هنا تعدّ محوراً أساسياً وقضية في مجال العلاقات الدولية باتجاه أثيوبيا وعلاقاتها الخارجية مع كينيا والبلدان العربيّة، ومع ذلك فإن البعد الأكثر أهمية في هذا الصراع يتعلق بمدى أهمية السواحل الأرتيرية لبقية الأراضي الأثيوبية، فأثيوبيا لا تمتلك أي منافذ بحرية سوى مينائي عصب ومصوع الأرتيريين –كما أسلفنا في الذكر–[1].

ويدور جوهر الصراع الأرتيريّ – الأثيوبيّ أساساً –إضافة إلى قضية السواحل الأرتيرية أيضاً– حول الهوية الأرتيرية، فثمة تصادم في هذا الشأن بين وجهتي النظر الأثيوبية والأرتيرية وهي على النحو التالي:

أولاً: وجهة النظر الأثيوبية تؤكد أن أرتيريا كانت جزءاً من أمبراطورية (أكسوم)، وأن إيطاليا هي التي فصلت أرتيريا عن أثيوبيا في عام (١٨٨٥)، وبالتالي لم يكن لأرتيريا وجود مستقل قبل ذلك التاريخ.

ومن الناحية الاستراتيجيّة فإن أرتيريا من وجهة النظر الأثيوبية، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالح الأمن القوميّ الأثيوبيّ وذلك من ناحيتين:

١) أن أرتيريا منفذ بحري لأثيوبيا من خلال مينائي عصب ومصوّع، ومن ثم فإن استقلال أرتيريا سيجعل من أثيوبيا حبيسة، ويحرمها من منفذ هامّ على البحر الأحمر.

٢) والأخرى أن الغزو الخارجيّ لأثيوبيا كان يأتي دائماً من خلال الساحل الأرتيريّ، وقد أشارت وجهة النظر الأثيوبية بعد ذلك إلى (الخط العربيّ) الذي يرمي إلى تحويل البحر الأحمر إلى بحر عربيّ.

ثانيًا: أما وجهة النظر الأرتيرية فيرى الأرتيريون أن الصراع بشكله الراهن قد تفجر إبان فترة تقرير المصير، حين طالبت أثيوبيا بأرتيريا، على الرغم من أنها بقيت صامته طوال فترة الاحتلال البريطانيّ، ولم تطالب بأيّ أراضٍ لها في أرتيريا[2].

---

(١) حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراع في القرن الأفريقيّ وانعكاساته على الأمر العربيّ"، **مجلة المستقبل العربيّ**، القاهرة، العدد ٣، ١٩٩٢م، ص٨١–٨٢.

(٢) سعود بن علي، **التغيرات السياسية في القرن الأفريقيّ**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢م، ص٥٤–٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حركات التحرير الأرتيرية:

لقد وصل الصراع بعد الحركة الوطنية الأرتيرية وأثيوبيا إلى مرحلة التحدي، وكان ذلك منذ عام (١٩٥٢)، وهو الأمر الذي أدى إلى هجرة كثير من زعماء المعارضة الأرتيريين إلى الخارج.

وفي ظل المناخ تأسست حركة تحرير أرتيريا في السودان أواخر عام (١٩٥٨)، وتعزى أهمية هذه الحركة إلى كونها أول تنظيم سياسيّ أرتيريّ يهدف إلى تحرير أرتيريا، وتحقيق الاستقلال الوطنيّ[١].

وبعد انتقال هذه الحركة إلى داخل أرتيريا انضم إليها كثير من العمال والطلبة والموظفين، وكان الأسلوب المتبع في هذه الحركة، هو الأسلوب السياسي دون اللجوء إلى الأسلوب العسكريّ، وفي عام (١٩٦٠) تأسست "جبهة التحرير الأرتيرية" من بعض صفوف الجماعات والتنظيمات العمالية والطلابية في الأقطار العربيّة.

غير أن المشكلة التي واجهت الجبهة منذ البداية فقد تمثلت في غياب الجانب السياسيّ الواضح، والتركيز على العمل العسكريّ دون الاهتمام بالنواحي التنظيمية، وتربية الكوادر الثورية الملتزمة بفكرة الثورة وأخلاقياتها، وكان ذلك في عام (١٩٦١)، إذ أعلنت الجبهة أن هدفها هو الاستقلال الوطنيّ، وأن الوسيلة الوحيدة للتحرير هي الثورة المسلحة[٢].

وبذلك وصلت أرتيريا إلى استقلالها عام (١٩٩١) كدولة مستقلة لها كيانها الخاصّ كباقي الدول الأفريقيّة المستقلة سابقاً.

ولكن لا بد للإشارة أن هناك مشاكل عدة واجهت حركة الجهاد الإسلاميّ الأرتيريّ، الأمر الذي يجعل منها محدودة الحركة، ومنها:

أولاً: أن حركة الجهاد الإسلامية الأرتيرية قد وصلت إلى استقلالها وهم منهكون بعد كفاح مرير دام أكثر من ثلاثين عاماً، والذين خاضوا فيها تجربة فريدة وقاسية لم يسبق لها مثيلٌ في القارة الأفريقيّة كافة.

ثانياً: كان قدر حركة الجهاد الإسلاميّ الأرتيريّ أن قامت –ولسوء حظها– في الفترة التي انتهت فيها الحرب الباردة بين المعسكرين العملاقين عالمياً، وهي الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتيّ، إذ سقط المعسكر الشرقيّ بزعامة الإتحاد السوفييتيّ، أما الولايات المتحدة فقد أعلنت على الفور النظام العالميّ الجديد، واتجهت إلى السيطرة على منطقة الشرق الأوسط المهمة من الجهة الاستراتيجية

---

(١) حمدي عبد الرحمن حسن، **الصراع في القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص٨٤.

(٢) **المرجع نفسه**، ص٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والنفطية والسياسية (المشكلة الفلسطينية)، والتي من خلالها أصبح الضغط على الدول العربيّة والإسلامية كبيراً[١].

ثالثاً: الظروف المعيشية الصعبة والفقر الذي يعيشه الشعب الأرتيريّ، وبخاصة المسلمون، والذين يعيشون تحت وطأة استعمار داخليّ، وهو سيطرة المسيحيين الأرتيريين على سلطة البلاد بقبضة من حديد.

رابعاً: تباين المجامِع البشرية بتعدد لغاتها وثقافتها وقبائلها، والتي من شأنها أن تمنع أي تطور سياسيّ، والمؤثر بدوره على الجانب الاقتصاديّ، وبخاصة منطقة القرن الأفريقيّ عامة، والتي تتنوع فيه اللغات، والعرقيات، والثقافات، والديانات[٢].

وقد قامت هذه الشرائح الوطنية بقيادة تيار العداء للاستعمار، متحالفة أحياناً مع القوى الثورية، أو راغبة أحياناً في الانفراد بالقيادة وفقاً لمصالحها الطبقية، وبالتالي فقد انعكس ذلك على تحديد أهداف النضال المشترك مع نظم التحرر الوطنيّ الأخرى"[٣].

وبعد كفاح مسلح استمر ثلاثين عاماً من عام (١٩٦١) حتى عام (١٩٩١) اتضحت هناك معطيات جديدة قد برزت على الساحة الأرتيرية، وتمثلت فيما يلي:

- أصبحت سيطرة الشعب الأرتيريّ بالقوة المسلحة على جميع أراضيه حقيقة واقعة.
- اعترفت أثيوبيا ونظام الحكم الجديد فيها بزعامة الرئيس (زيناوي) بحق تقرير المصير لشعب أرتيريا حسب اختياره على ضوء الاتفاق الموقع بين الرئيسين (أفورقي) و(زيناوي) في أغسطس/ آب عام (١٩٩١م).
- اعترفت أمريكا بحق تقرير المصير لشعب أرتيريا.
- وافقت الأمم المتحدة على إرسال مراقبين لإجراء الاستفتاء في مواعيده المحددة (١٩٩٣).
- اعترفت معظم الدول العربيّة بالواقع الجديد في أرتيريا.
- لم تعترض الدول الأفريقيّة على هذا الواقع؛ لأن أثيوبيا صاحبة العلاقة في الشأن الأرتيري قد اعترفت بحق تقرير المصير[٤].

وهكذا فقد جرى الاستفتاء العامّ في أرتيريا في الفترة الواقعة بين ٢٣ و٢٥ أبريل/ نيسان عام (١٩٩٣م)، واختار فيه الشعب الأرتيريّ الاستقلال، وقد أيدت أثيوبيا هذا القرار، وأعلنت

---

(١) موسى محمد عمر، **الصراع السياسيّ والثقافيّ**، مرجع سابق، ص١٧٩-١٨١.

(٢) **المرجع نفسه**، ص١٨٠، ١٨١.

(٣) أحمد المبارك، **العرب والدائرة الأفريقيّة**، مركز دراسات الوحدة العربيّة للنشر، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٨١.

(٤) سعود بن علي، **التغيرات السياسية في القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة أرتيريا الجديدة في (٢٦) مايو/ أيار عام (١٩٩٣)، على أن الأمور لم تدم على حالها؛ فسرعان ما شبت بين الدولتين أثيوبيا وأرتيريا نار حرب دامية عام (١٩٩٨م)، رغم أن الرئيسين كانا رفيقي نضال، وقد وصلا إلى السلطة عن طريق جبهتين مسلحتين، هما: "الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا" و"الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب أثيوبيا"[١].

أما أسباب هذا النزاع فيمكن إرجاعها إلى ما يلي:

- طمع أثيوبيا في الثروات المعدنية الأرتيرية: كالذهب، ومقالع الرخام، فضلاً عن شهرة المنطقة المتنازع عليها بزراعة السمسم.
- قيام أرتيريا بإيجاد عملة خاصة فيها تسمى (النقفة) منفصلة عن العملة الأثيوبية الأرتيرية المشتركة بينهما وهي (إلبير)، وقد رأت أثيوبيا (أديس أبابا) أن هذا العمل ضربة لاقتصادها المهتز أصلاً.
- زعم كل من الطرفين أن الطرف الآخر قد توغل في حدوده داخل بعض المناطق[٢].

وهكذا نشب الصراع المسلح بين البلدين في ١٢ مايو/ أيار عام (١٩٩٨م) باحتلال أرتيريا لست مناطق أثيوبية، وقد استخدم الطرفان القوات الجوية والمدفعية الثقيلة والدبابات، وبذلك تحركت الولايات المتحدة وروانداً بإطلاق مبادرة لوقف إطلاق النار، واستجاب الطرفان، ولكن تطور الموقف مرة ثانية بعد قيام أثيوبيا بطرد (٤٨.٠٠٠) أرتيريّ من (أديس أبابا)، فتفجر الصراع مرة ثانية في ١٨ يناير/ كانون الثاني عام (١٩٩٩)، واتسع نطاق القتال، وكان وحشياً، تكبد فيها الفريقان خسائر بشرية جسيمه، فقد أعلنت أرتيريا أنها كبدت أثيوبيا ٩٠٠٠ قتيل و١٢٠٠ جريح، وقد ألحقت هذه الحرب ضرراً شديداً في اقتصاد البلدين، إضافة إلى تشريد مئات الآلاف من مواطني الدولتين[٣].

أما على المستوى الإقليميّ فيمكن لهذا الصراع أن يهدد الأمن والاستقرار في منطقتي البحر الأحمر وأعالي النيل، وربما يؤثر على الأمن القوميّ المصريّ والعربيّ[٤].

وبالنسبة للموقف الدوليّ من هذا الصراع، فقد تمثل في الأمور التالية:

أولاً: جهود جيبوتي المجاورة للبلدين في التوفيق بينهما، ولكنها فشلت في إقناع أرتيريا بسحب قواتها من المناطق الحدودية المتنازع عليها.

---

(١) **المرجع نفسه**، ص٦٠.

(٢) **المرجع نفسه**، ص٦٠.

(٣) سعود بن علي، **التغيرات السياسية في القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص٦٠.

(٤) مجموعة باحثين، **الأمن القوميّ العربيّ في منطقة البحر الأحمر**، (أحمد البرصان) محرر،مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠١م، ص١٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الجهود الأمريكية الراوندية، وتركزت على انسحاب القوات الأرتيرية من الأراضي المتنازع عليها، وإخضاعها لمراقبين دوليين، وقد نجحت هذه المحاولة في وقف الغارات الجوية.

ثالثاً: موقف الأمم المتحدة في إصدار بيان من مجلس الأمن الدوليّ في ٥ يونيو/ حزيران عام (١٩٩٩) طلب وقفاً فورياً للنار، ورفضت أرتيريا هذا التدخل الدوليّ.

رابعاً: الموقف الأوروبيّ الذي التزم بإدانة اللجوء للوسائل العسكريّة لتسوية النزاع، ودعا لوقف إطلاق النار.

خامساً: الموقف العربيّ والتي شددت فيه الدول العربيّة على ضرورة استخدام السبل السلمية لحل النزاع القائم بين البلدين، وقد شددت مصر على هذا الأمور أكثر من غيرها لأن من ثوابت السياسة المصرية الخارجية أن القرن الأفريقيّ يعدّ الحزام الجنوبيّ للأمن القوميّ العربيّ والمصريّ، وأن هذا الأمور جزء لا يتجزأ من أمن البحر الأحمر وقضية حماية مياه النيل[١].

لقد حثت هولندا التي تقود قوات حفظ السلام الدولية على الحدود بين أثيوبيا وأرتيريا كلا البلدين على أن لا يتوقعا بقاء قوات الأمم المتحدة في المنطقة لحفظ الأمن، وقد قال "فان أرستين" وزير الخارجية الهولنديّ في كلمة أمام مجلس الأمن في الأسبوع الثالث من نوفمبر ٢٠٠٠م: إنه يخشى أن تصبح أثيوبيا وأرتيريا معتمدتين على قوة الأمم المتحدة أكثر من اللازم، وأضاف بأن البلدين لديهما رغبة حقيقية في السلام، ولكن يظل انعدام الثقة بين الجانبين عائقاً أمام عملية السلام[٢].

---

(١) سعود بن علي، **التغيرات السياسية في القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص٦٢.

(٢) خالد عبد العظيم، **التطورات في القرن الأفريقيّ**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجيّة، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الصراع الصومالي الأثيوبي:

إن أهم ما خلفه الاستعمار الأوروبيّ في أفريقيا هو مشاكل الحدود التي نتج عنها بأن الدول التي حصلت على الاستقلال فيما بعد الاستعمار أصبحت دولاً متناصرة ومتحاربة فيما بينها، إذ خرج الاستعمار عن هذه الدول مخلفاً وراءه حدوداً غير واضحة، نتيجة للاستعمار الذي قسم تلك الدول أواخر القرن التاسع عشر، بل وترك لها حدوداً مصطنعة؛ من أجل أن تدب الخلافات وعلى مدى بعيد، بل جاءت تقسيمات الحدود المستعمره سابقاً مخالفة للتواصل والأعراق البشرية والتجمعات القبلية هناك، والذي من شأنه أن يعمل على زيادة الصدامات والصراعات العنصرية، واللغوية، والدينية، والقبلية، الأمر الذي نتج عنه كذلك مشاكل قوية وكبيرة لزعماء القبائل في تلك المناطق والحدودية منها بالذات، الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبيّ، والصراع الدوليّ العنيف فيما بين هذه الدول المتخالفه.

ويعدّ الصراع بين الدولتين الصومالية والأثيوبية من أخطر الصراعات في منطقة القرن الأفريقيّ، ولهذا الصراع جذوره التاريخيه، فمنذ القرن السادس عشر، وهذا القرن يتعرض لحركة استقطاب وتوسع بين الأمبراطوريتين العثمانية والبرتغالية، فقد كانت الإمارات والممالك الإسلامية الواقعة في القرن الأفريقيّ والمحيطة بالهضبة الحبشية، كانت تتطلع إلى الأمبراطورية العثمانية بحكم أواصر الدين الإسلامي بينهما، كما كان الحكم الحبشيّ (المسيحيّ) في الهضبة الحبشية يتطلع إلى الأمبراطورية البرتغالية بحكم أواصر الدين المسيحيّ بينهما[١].

فأعقب هذا الصراع تدخل الدول الأوروبية الاستعمارية، وفرض سيطرتها على معظم أقاليم المنطقة، وبزوغ نجم الأمبراطورية الحبشية التي باتت تشكل خطراً كبيراً على تلك الأقاليم وبخاصة الصومال[٢]، الأمر الذي يدل على أهمية الجانب الدينيّ بين هذه الدول، والذي أظهر اهتمام هذه الدول المستعمرة الأوروبية بالدين المسيحيّ والمتواجد في أثيوبيا في منطقة تزدحم بها الدول الإسلامية، فعلى سبيل المثال انتفض المسلمون في إقليم (أوغادين) في غرب الصومال، ومعه بقية الشعب الصومالي المسلم عام (١٩٦٠م) ضد الأحباش المسيحيين والمسيطرين على الإقليم؛ وذلك لانتزاع هذا الإقليم من قبضة أحباش أثيوبيا المسيحيين[٣].

---

(١) سعود بن علي، **التغيرات السياسية في القرن الأفريقيّ**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢م، ص٤٨.

(٢) **مرجع نفسه**، ص٤٨.

(٣) موسى محمد عمر، **الصراع السياسي والثقافي**، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، ٢٠٠٥م، ص٢٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا نظرنا إلى المشكلة والصراعات على الحدود بين الصومال وأثيوبيا فإننا نجد أن هناك العديد من العوامل التي اشتركت مع بعضها البعض لتكون الأزمة بين الدولتين وعلى درجة كبيرة، فمن ناحية نجد أن الموقع الاستراتيجيّ البالغ الأهمية له النصيب الأكبر من الخلافات، الموقع الذي تم فيه زرع الخلافات والفتن من قبل الدول المستعمرة فيها، هذه الخلافات التي من شأنها أن تضمن تواجدهم بين هذه الدول المتحاربة.

ومن ناحية أخرى نجد التجانس البشريّ الذي يتمتع به الشعب الصوماليّ، والذي يمتلك إرادة التعايش الجماعيّ فيما بينهم كشعب مسلم موحد، ومن ناحية ثالثة نجد أن وضع أثيوبيا كدولة أفريقية كبرى في المنطقة ومستقلة منذ ما قبل التاريخ عمل على زيادة مشاكل الحدود بالقرن الأفريقيّ، خاصة وأن لأثيوبيا وضعاً خاصاً يكرس قوتها وأهميتها في نظر الدول الأوروبية وهي أنها تمثل جزيرة من المسيحية في بحر من المسلمين[١].

ومن ناحية رابعة التحدي الذي طرحه الصومال منذ استقلاله عام (١٩٦٠) وحتى هزيمته عسكرياً في حرب (أوغادين) عام (١٩٧٨) للنظام الأفريقيّ لمرحلة ما بعد الاستعمار والمتعلق بمبدأ عدم المساس بالحدود السياسية[٢].

كذلك لا ينبغي ان ننسى الدور الذي قامت ولم تزل تقم به (إسرائيل) بتشجيع الانفصاليين في الصومال المتواجدين في الشمال على إعلان قيام جمهوريتهم الإنفصالية التي لم يعترف بها أحد حتى الآن باستثناء إسرائيل وأثيوبيا، ومن هنا لا بد أن نتذكر الهدف الأثيوبيّ في إبقاء الصومال في حالة من الضعف والتفكك، الأمر الذي تبعده عن المطالبة بأقاليمه المصطنعة خلال العهد الاستعماريّ، ومنها ما ذكرنا سابقاً إقليم (أوغادين) والذين ضم إلى أثيوبيا، وظلت تطالب به الصومال، وهي المطالبة التي أدت إلى اندلاع حرب بين الصومال وأثيوبيا خلال عامي ١٩٧٧-١٩٧٨، والتي انتهت بهزيمة الصومال بسبب الدعم الدوليّ الذي نالته أثيوبيا خلال تلك الحرب وضعف تجهيزات الجيش الصوماليّ[٣].

---

(١) محمود خليل، "الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القوم العربيّ"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد ١١١، ١٩٩٣م، ص٢٤٩.

(٢) **المرجع نفسه**، ص٢٤٩.

(٣) علي الشرعة وآخرون، **تداعيات الصراع في القرن الأفريقيّ**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٥م، ص٢٢-٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإذا نظرنا إلى الصراع الصوماليّ، فإننا نجده يتسم بخصوصية معينة تميزه عن العديد من الصراعات وبخاصة في هذه المنطقة تحديداً[١].

ومن هنا نجد أن أثيوبيا والصومال تعدّان الدولتين الوحيدتين في ذلك واللتين تتمتعان بمقومات الدولة من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والبشرية، وتشكلان كذلك القوتين العسكريّتين الأساسيتين في هذه المنطقة[٢].

ومع هذا كله فإننا نجد أن هناك عدة عوامل كانت سبباً للأزمة ما بين الصومال وأثيوبيا، والمتمثلة بالتالي:

١- إن من السياسات الدائمة للدول الكبرى ترك ثغرة بين الدول المتحاربة، والتي من خلالها تستطيع الدول العظمى أن تضمن تواجدها في المنطقة بحجة حفظ السلام ما بين البلدين المتحاربين، وهذا ما تم تحقيقه في إيجاد النزاع ما بين الصومال وأثيوبيا على مناطق حدودية.

٢- وجود البترول في المناطق المتنازع عليها، وهو سبب رئيس في استمرار الصراع.

٣- أثيوبيا وهي أحد طرفي النزاع، والتي ترى من مصلحتها ألاّ تحل المشكلة لأنها تعدّ الصومال جزءاً من أراضيها وتسعى لضمها.

٤- اعتبرت الصومال أن واجبها القوميّ يقتضيها مساعدة الصومال عبر الحدود بالتأييد المادي والمعنوي، ولذلك قامت بدعم جبهة تحرير الصومال الغربي[٣]. الأمر الذي جعل الكثير من المسلمين سواء في أثيوبيا أو من الصوماليين أنفسهم والتي يجمعهم الدين الإسلامي في التجمع تحت جهات التحرير، لأخذ تدريبات عسكرية مكثفة[٤].

وبعد معارك طاحنة بين الدولتين فقد اضطرا إلى توقيع اتفاقية بينهم عام (١٩٨٨) انتهت بموجبها حالة الحرب بينهما، واستؤنفت العلاقات الدبلوماسية، وقد جاءت هذه الاتفاقية نتيجة للمشكلات الداخلية المعقدة والمتزايدة في البلدين.

وفي عام (١٩٩١) دخلت الصومال في حروب أهلية طاحنة مرت بها البلاد في مرحلة فوضوية، برزت فيها الصراعات القبلية لم تشهد لها البلاد مثيلاً طوال تاريخها السياسيّ الحديث

---

(١) حمدي عبد الرحمن، "الصراع في القرن الأفريقيّ وانعكاساته على الأمن القوميّ العربيّ"، **مجلة المستقبل العربي**، القاهرة، العدد ٣٠، ١٩٩٢م، ص٧٧.

(٢) يوسف روكرز، **أفريقيا السوداء سياسة وحضارة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦م، ص١٠٤.

(٣) محمود خليل، **الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القوميّ العربيّ**، مرجع سابق، ص٢٤٩.

(٤) محمد عثمان أبو بكر، **المثلث العفريّ في القرن الأفريقيّ**، المكتب المصري للتوزيع والنشر، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٣٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمعاصر، وقد يعود السبب في ذلك إلى السياسة التي اعتمدها الرئيس (محمد سياد بري)* خلال حكمه للبلاد من عام (١٩٦٩) حتى (١٩٩١) والذي تميز بسياسة قبلية محضة تقوم على مبدأ (فرق تسُد)، ما جعل الأرض مهيأة للاندلاع والتوترات القبلية، وهذا ما حصل فعلاً فور سقوط نظامه، إذ دخلت القبائل وتفرعاتها العديدة** في صراعات عنيفة من أجل الاستحواذ على السلطة المركزية التي لم يبق لها وجود عام (٢٠٠٥)[١].

وعلى الرغم من الطبيعة المتجانسة للشعب الصوماليّ، والذي يمتلك تراثاً تاريخياً واحداً ولغة واحدة، وثقافة واحدة، وأنشطة اقتصادية مشتركة، فإن طابعها الاجتماعيّ اتخذ الصراع السياسيّ له مشهداً يومياً، لا يكاد أن يتضاءل أو يضعف[٢].

وعليه لم تسع اثيوبيا بجدية لإيجاد حلّ سلميّ للمشكلة الصومالية، بل أنها اسهمت في تعقيد هذه المشكلة، وجاءت آلية هذا التعقيد من خلال دعم بعض الفصائل الصومالية على حساب الفصائل الأخرى، كما أن أثيوبيا لم تدعم المبادرة الجيبوتية [مؤتمر عرتا] والتي عملت كل هذه الأزمة والعمل على إنشاء حكومة انتقالية جديدة تعمل على زيادة الاستقرار في الصومال[٣].

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه منذ بداية التسعينات الميلادية من القرن الماضي وحتى اليوم فقد دخلت الصومال في دوامة من العنف عقب سقوط نظام (سياد بري) سنة (١٩٩١)،

---

* سيطر الجنرال (محمد سياد بري) على السلطة في (مقديشو) عام (١٩٦٩) أثر مقتل الرئيس (عبد الرشيد شيرماركي)، واختط في سنوات حكمه الأولى منهجاً ماركسياً وتقرب من الاتحاد السوفييتي، ودخل عام (١٩٧٧) حرباً مع جارته أثيوبيا أسفرت عن هزيمته العسكريّة تغير على أثرها ولاءه من الشرق إلى الغرب، واتسم حكمه بالدكتاتورية والفساد وتقريب أبناء عشيرته المديحان من قبيلة الدارود على حساب بقية القبائل، الأمر الذي بعث الروح القبلية مما أدى إلى تحالف العديد من الصوماليين ضده والسعي لإسقاطه وهذا ما حصل فعلاً، إذ تم اسقاطه على يد أنصار حزب المؤتمر الصومالي المتحد، والذي ينتمي اعضاؤه إلى قبيلة (الهاوية) والتي تنتشر حول العاصمة مقديشو. علي الشرعة وآخرون، **الصراع في القرن الأفريقيّ**، دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٥م، ص١٨.

** يتوزع الشعب الصوماليّ على خمسة تجمعات قبلية كبرى، هي: الأسحاقي في الشمال، والهاوية حول العاصمة مقديشو، والدارود في الغرب والجنوب، والرهانويين والدجيل في المنطقة المحصورة بين نهري إشبيلي وجوبا، وهذه القبائل تتفرع إلى عشائر وأفخاذ عديدة. المرجع السابق، ص١٩.

(١) علي الشرعة وآخرون، **تداعيات الصراع في القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص١٩.

(٢) Yves morel: democratisation en afrique: les conterenes nationales, etudes juin 1992, pp.733-743.

(٣) **المرجع نفسه**، ص٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتي كان من نتائجها أن دارت رحى الحرب الأهلية كما ذكرنا سابقاً، والتي قضت على الأخضر واليابس، والتي نتج عنها كذلك انفصال شمال البلاد، وانتشار المجاعة في البلاد سنة (١٩٩٢)، وحينها تدخلت القوات الأميركية بحجة وقف الحرب الأهلية، ولكنها تعرضت لمقاومة شرسة أجبرتها على الخروج سنة (١٩٩٤) والتي أصبحت الصومال بعدها غابة مليئة بالوحوش يأكل بعضها بعضاً[١].

وقد استغلت إسرائيل الصراع الصوماليّ الأثيوبيّ حول الأوجادين، ودعمت الحركات الانفصالية، من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها في منطقة القرن الأفريقيّ، وعملت على تعميق وجودها العسكريّ والاقتصاديّ والسياسيّ في المنطقة[٢].

وكذلك أدى انهيار الصومال وتفككه إلى تحول شواطئه وسواحله إلى مكب للنفايات السامة والتي ترميها الشركات العالمية، بل أصبحت السواحل الصومالية الممتدة (٣٧٠٠) كلم عرضة للنهب البحريّ من قبل شركات الصيد العالمية، وفي ظل هذه الأوضاع تنامت ظاهرة (القرصنة) على شواطئ الصومال بعد أن كانت مقتصرة حسب صحيفة (ذي اندبندنت) ٢٠٠٨/١١/١٩م على شواطئ ماليزيا دون غيرها تقريباً[٣]. وأشارت الصحيفة بأن تفاقم هذه الظاهرة في هذه المنطقة بالذات يعد تطوراً دراماتيكياً، مشير إلى أن وجود القراصنة بالصومال كان يعد أثراً جانبياً لقيام صيادين صوماليين باستخدام الأسلحة للدفاع عن شواطئهم الفنية بالخيرات، ولجوئهم أحياناً إلى أخذ أتاوات ورسوم على الأساطيل التجارية الكبيرة التي تأتي من جميع أنحاء العالم لاستغلال ثروات المنطقة والتي لا يدافع عنها أحد، وأهم سبب لتفاقم هذه الظاهرة حسب قول الصحيفة هو انهيار القانون والنظام في الصومال، وبخاصة بعد انهيار السلطة الصارمة للمحاكم الإسلامية[٤].

---

(١) أحمد أمين الشجاع، "القرصنة في منطقة القرن الأفريقيّ"، **مجلة البيان**، الرياضي، العدد ٢٥٧، ٢٠٠٩م، ص٦٢.

(٢) Jeffrcy a. lefebvre, middle cast conflicts and middle level power intervention in the horn of africa opcit. 1993, p.394.

(٣) أحمد أمين الشجاع، "القرصنة في منطقة القرن الأفريقيّ"، **مجلة البيان**، مرجع سابق، ص٦٣.

(٤) **المرجع نفسه**، ص٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

تداعيات الصراع في القرن الأفريقيّ

المبحث الأول: الصراع في الصومال.

المطلب الأول: الصراع الأهليّ في الصومال.

المطلب الثاني: المبادرة الدولية لحل الأزمة الصومالية:

المبحث الثاني: أثر دول القرن الأفريقيّ على الوطن العربيّ.

المطلب الأول: القرن الأفريقيّ من الصراعات الداخلية إلى الحروب المباشرة.

المطلب الثاني: أثر الصراع في القرن الأفريقيّ على الوطن العربيّ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني
تداعيات الصراع في القرن الأفريقيّ

المبحث الأول
الصراع في الصومال

الصومال هي قلب منطقة القرن الأفريقيّ وصاحبة الموقع الاستراتيجي المتميز، والتي دمرتها الحروب الأهلية والنزاعات القبلية الشرسة، والتي خرج منها اللاجئون بأعداد كبيرة، ومات منهم الكثير بسبب الأمراض، والمجاعات، والحروب الطاحنة، والتي لم تستطع حتى منظمة الأمم المتحدة في التسعينات السيطرة عليها، والتي لاقت فيها مقاومة شرسة وعنيفة أجبرتهم على الخروج منها خائبين.

لقد عانت الصومال من الحروب على جهتين الأولى منها ما هو مع جيرانها من دول القرن الأفريقيّ، والثانية منها حروب أهلية قاسية، جعلت من شعبها أحزاباً وجماعات وقبائل متنافرة، الأمر الذي جعل منهم تكتلات حربية، وهذا ما لوحظ عندما جعلوا القرصنة في سواحلهم ضمن أعمالهم القتالية، عندما رأوا أنهم مستهدفون من دولٍ عدة لنهب خيراتهم وثرواتهم، والتي لهم فيها كامل الأحقية، الأمر الذي ولد الانفجار لديهم، والقيام بالعديد من الهجمات على السفن الدولية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الصراع الأهليّ في الصومال:

تتعدد الصراعات والمشكلات في القرن الأفريقيّ، والتي شهدت منطقة القرن الأفريقيّ حروباً تتحكم فيها النزاعات القبلية، والجماعات المسلحة، والأقليات فيها، وكان من ضمنها هذه الحروب الفتاكة الحروب الأهلية في الدولة الواحدة، والتي تعد أخطر من الحرب المباشرة ما بين دولة ودولة أخرى.

وخير مثال للحروب الأهلية نجده في الصومال، هذه الدولة التي عانت وقاست الكثير ومزقتها رحى الحرب الأهلية، وعانت الكثير من ويلات الحروب في السابق، عندما كانت مستعمرة من عدة دول أوروبية، تتمثل: في بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وحتى أثيوبيا كان لها نصيب في احتلال إقليم (الأوجادين) الصوماليّ، ومن ثم انتقلت الصومال إلى حرب أهلية بعد سقوط نظام حكم الرئيس الصومالي "محمد سيادبري"* في عام (١٩٩١) وتفكك حكمه، والذي كان يعزى إليه السبب الرئيس في قيام الحروب الأهلية في الصومال.

بداية الصراع:

إن الصومال منذ أن نال استقلاله عام (١٩٦٠) وحتى الآن لم يشهد أيّ استقرار، فبعد الاستقلال مباشرة دخل في صراع مع جيرانه، اتسم هذا الصراع بأنه صراع طاحن مع أثيوبيا سنة (١٩٦٠) عند إقليم (أوجادين)، ومن ثم تجددت هذه الحرب فيما بينها عام (١٩٧٧)، وكان من نتائج هذه الحرب الأخيرة أن احتل الصوماليون أجزاء من أثيوبيا حتى وصولوا إلى مناطق في العمق الأثيوبيّ في (هرر) و(بالي)، ولكن الجيش الصومالي تراجع تحت ضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية والدولية كذلك، وهذا الأمر الذي أحدث نكسة نفسية عند القوات والجيوش الصومالية والذي حُرِم من النصر المؤكد[١].

وفي عام (١٩٩١) إثر سقوط حكومة الرئيس "محمد سيادبري" على أيدي أنصار حزب

---

* ولد سياد بري ٦ اكتوبر ١٩١٩ لعائلة رعوية صومالية قرب مدينة شيلافو "Shilavo" في إقليم الصومال الغربي أوغادين وتوفي والداه عندما كان عمره عشر سنوات. بعدها تلقى تعليمه الابتدائي في مدينة لوق في جنوب الصومال ، وانتقل سياد بعد ذلك الى مقديشو ، عاصمة البلاد ، لمتابعة دراسته الثانوية .
وقيل إنه انضم في وقت لاحق الى قوة الشرطة الاستعمارية خلال الادارة العسكرية البريطانية في الصومال، وارتفع إلى مرتبة أعلى وظل حتى في ١٩٥٢ ، بعد وقت قصير عندما اصبحت الصومال تحت الإدارة الإيطالية ، التحق بمدرسة الشرطة Carabinier في ايطاليا لمدة عامين .

(١) أحمد أمين الشجاع، "القرصنة في منطقة القرن الأفريقيّ"، **مجلة البيان**، الرياض، العدد ٢٥٧، ٢٠٠٩م، ص٦١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤتمر الصوماليّ المتحد، بقيادة الجنرال (محمد فرح عيديد) والسيد (علي مهدي محمد)*، دخل الصومال مرحلة فوضوية برزت فيها الصراعات القبلية والهمجية على أرض الصومال وبأشكال عنيفة جرّت معها البلاد إلى حرب أهلية طويلة وقاسية جداً، مزقت فيها الشعب الصوماليّ إلى أشلاء وإربا، يتضح فيها اتساع حجم الهوة داخل الشعب الصوماليّ، والتي أدت إلى حروب لم تشهد لها البلاد مثيلاً طوال تاريخها السياسي الحديث والمعاصر.

إن السبب الرئيس لهذه الحروب الأهلية داخل الصومال كانت بسبب السياسة التي اعتمدها الرئيس (سيادبري) خلال حكمه للبلاد ما بين عام (١٩٦٩) وإلى عام (١٩٩١) والذي تميزت سياسته على مبدأ "فرِّق تسد"، ما جعل الأراضي الصومالية منطقة تقوم وتشتعل فيها الفتن ما بين الشعب الصومالي، والذي تميز بحكمه القبليّ والمتشدد والذي أدى بدوره إلى ظهور جماعات مسلحة متناحرة يحاول كل منها السيطرة على الأطراف الأخرى، وبسط يد نفوذه على الأرض الصومالية، وكان الناتج من هذه الحروب الأهلية الطاحنة قتل الآلاف من الشعب الصوماليّ، وتشريد الكثير، وانتشار المجاعة المفرطة، وكذلك لجوء الكثير منهم إلى الدول المجاورة لحماية أرواحهم من الاقتتال المباشر فيما بينهم(١).

إذ قدرت أعداد اللاجئين من الصومال إلى دول القرن الأفريقيّ وفق تقديرات عام (٢٠٠٠) إلى التالي:

- اللاجئون من الصومال إلى جيبوتي قدر عددهم بـ (٢١.٦٠٠) ألف لاجئ أما أعداد اللاجئين الصوماليين إلى أثيوبيا فقد قدر عددهم بـ (١٨٠.٩٠٠) ألف لاجئ، أما أعداد اللاجئين الصوماليين إلى كينيا فقد قدر عددهم بـ (١٤١.١٠٠) ألف لاجئ، أما بالنسبة لأعداد اللاجئين إلى دولة اليمن –باعتبار أن بعض المحللين السياسيين يضمونها لدولة القرن الأفريقيّ باعتبار أنها تتشارك مع دول القرن الأفريقيّ في مشاكلها وقضاياها السياسية والاقتصادية بحكم الموقع الجغرافيّ–

---

* ينتمي "محمد فرح عيديد" إلى عشيرة [حبر قدر] وهي فرع من قبيلة الهاوية، عمل سفيراً في الهند قبل عام (١٩٩١) وأسر مع "علي مهدي محمد" الذي ينتمي إلى قبيلة الهاوية أيضاً، ولكن من عشيرة [أبقال] حزب المؤتمر الصوماليّ المتحد، وهو الحزب الذي أسقط حكم الرئيس بري، لكن الخلافات سرعان ما دبت بين الطرفين بسبب الصراع على السلطة، وهو صراع أدى إلى تخريب البنية التحتية في الصومال، وإشعال الحرب الأهلية، وتفتيت الصومال إلى كيانات صغيرة وهشة. عبد السلام إبراهيم بغدادي، "التدخل الدوليّ في الصومال"، **مجلة كلية العلوم السياسية**، جامعة بغداد، العدد ١٣، ١٩٩٥م.

(١) علي الشرعة وآخرون، **تداعيات الصراع في القرن الأفريقيّ**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٥م، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد وصل عددهم إلى ما يقارب (٥٥.٢٠٠) ألف لاجئ.

إن الإحصائية السابقة من اللاجئين الصوماليين إلى دول الجوار يشرح لنا الوحشية التي تعرض لها الشعب الصوماليّ جراء هذه الحروب الأهلية الطاحنة[١].

وإذا ما اعتبرنا السياسة التي اعتمدت من قبل الرئيس (سياد بري) مسؤولة عن الأزمة التي يعيشها الصومال حالياً، فإن هناك متغيرات أخرى أدت دوراً هاماً في هذا المجال، ومن هذه الأسباب الجزء الذي يتعلق بالتدخل الدوليّ في الصومال، وجزء من هذا التدخل يرتبط بالحقبة الاستعمارية حينما خضع الصومال للاستعمار الأوروبي، وبعد انفصال ما يسمى بجمهورية أرض الصومال الحالية في شمال البلاد بعاصمتها "هرجيستا" عام (١٩٩١) برئاسة "محمد إبراهيم عقال"* والذي توفي عام (٢٠٠٢) يؤكد على رواسب هذا الماضي الاستعماريّ، والذي وجد من يبرزه في الوقت الحاضر.

كذلك لا ينبغي أن ننسى دور إسرائيل وأثيوبيا في إضعاف الدولة الصومالية، وكذلك بتشجيع الجماعات الانفصالية في الصومال، الأمر الذي يعدّ من صالح أثيوبيا حتى لا تطالب الصومال بأقاليمه المقتطعة من قبل أثيوبيا أثناء الحقبة الاستعمارية السابقة[٢].

وقد غدا الصومال ما بين عامي (١٩٩١-٢٠٠٥) دون حكومة وطنية مركزية موحدة، ودون رئيس حكومة معترف به دولياً، ودخل في حقبة صعبة استفحلت فيها الخلافات بين القوى السياسية فيه والاجتماعية، كذلك عمت الفوضى عموم أراضيه، وساد خراب المدن والقرى هناك، وذهب الكثير من شعبه موتاً، وجوعاً، وتشرداً، وعم الفقر، والحرمان ربوع الأراضي الصومالية، وانحسر الدور الصوماليّ في الخارج على نشاطه المحدود وغير الفعال في الجامعة العربية من

---

(١) علي الشرعة وآخرون، **تداعيات الصراع في القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص١٧.

* ولد محمد إبراهيم عقال في مدينة اودوينه " التابعة لولاية توغدير في العام ١٩٢٩ ميلادي، انتقل إلي بريطانيا في العام ١٩٥٠ليكمل تعليمة الجامعي حيث تحصل علي شهادة بكلوريوس في الاقتصاد. وعاد إلي البلاد في العام ١٩٥٤ ، وفور وصوله للبلاد انخرط في العمل السياسي وأصبح الأمين العام لحزب SNL الذي كان مثل بقية أحزاب صوماليلاند التي تناضل من اجل الحصول علي الاستقلال من المستعمر البريطاني الذي ظل جاثماً علي صدور أبناء صوماليلاند قرابة الثمانين عاما، تولي محمد إبراهيم عقال وزارة الدفاع ليصبح الصومالي الأول الذي تولي هذا المنصب. ثم أصبح وزير التعليم في العام ١٩٦٣ إلي العام ١٩٦٤ ثم قام بتقديم استقالته من منصبه كوزير ، ومن ثم أصبح رئيس الحزب المعارض SNC ولكن سرعان ما تركه وانظما لي حزب SYL في العام ١٩٦٧ ،وتولي منصب رئيس الوزراء في الصومال عندما انتخب عبدا لرشيد شرماكي لمنصب رئاسة الصومال في العام ١٩٦٩ .

http://somalilandtoday.org/2011/05/06/3246.

(٢) علي الشرعة، **تداعيات الصراع في القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص٢٠-٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال سفيره (عبد الله حسن)، وكان كذلك دور السفارات الصومالية محدوداً في الخارج، فقد كان يقتصر عملها على إصدار الجوازات للمسافرين وتجديدها للمواطنين الصوماليين الموجودين في الخارج، وتأمين القبول للطلبة الصوماليين بقصد الدراسة في الأقطار والدول العربية.

إن ما سبق ذكره عن الأوضاع المنحلة في الشأن الصوماليّ سياسياً واقتصادياً وأمنياً دفع بالولايات المتحدة بأن ترغم الأمم المتحدة بالتدخل العسكريّ في الشؤون الصومالية بحجة حفظ الأمن هناك، وإنقاذ ما تبقى من الشعب الصومالي، والذي لجأ الكثير منه إلى الدول المجاورة بسبب غياب الدولة في الصومال، وبسبب الانقسامات والحروب الأهلية ما بين القبائل هناك، فقد جاء التدخل تحت شعار "عملية إعادة الأمل" وعلى ضوء ذلك ومراحل المبادرة لهذه الخطوة الأمريكية جاء قرار مجلس الأمن الدوليّ رقم (٧٩٤) في كانون الأول/ ديسمبر (١٩٩٢) بدخول القوات الأمريكية للأراضي الصومالية وقوامها (٢٨.٠٠٠) ألف جندي إلى مقاديشو في ١٩٩٢/١٢/٩ بدعم من القوات الفرنسية القادمة من جيبوتي، وقوات أخرى قادمة من بلدان أفريقية وأسيوية وأوروبية.

وفور دخول هذه القوات المتحالفة إلى الأراضي الصومالية واجهت مقاومة شديدة وشرسه اضطرتها إلى الانسحاب في الثالث من مارس/ آذار عام (١٩٩٥)، ولكن الصومال لم يستعد وضعه الطبيعيّ، ولم يستطع أن يلملم أجزاءه وأركانه المبعثرة، وظلت الفوضى مستمرة في عموم الصومال[١] مع العلم بأن القوات الأجنبية التي دخلت للصومال قد بدأت على مراحل مختلفة بدأت بقوة الأمم المتحدة الأولى في الصومال، وهي تعدّ البداية الأولى في دخول هذه القوات للأراضي الصومالية، ثم جاءت القوة المتعددة الجنسيات وهي تعتبر المرحلة الثانية لدخول القوات الأجنبية، إذ أنها كانت بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ثم جاءت المرحلة الثالثة بقوة من الأمم المتحدة للمرة الثانية في الصومال، ولكن كل هذه القوى فشلت في تحقيق مهامها على أرض الصومال، الأمر الذي اضطرت أخيراً فيه إلى الانسحاب[٢].

وفي تلك الفترة التاريخية وفي منتصف التسعينات وبعد خروج القوات الأمريكية وأحلافها، بدأت المحاكم الإسلامية بالظهور، وإن كان ظهورها بين مد وجزر، إلى أن جاءت سنة (٢٠٠٥) وفيها ظهرت المحاكم الإسلامية في الصومال على أكمل وجه، وانطلقت نحو القضاء على أمراء الحروب والنيل منهم، وفعلاً استطاعت المحاكم الإسلامية السيطرة عليهم وعلى البلاد بعدما اشتدت المواجهات بين الطرفين.

---

(١) علي الشرعة، **تداعيات الصراع في القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص٢٦-٢٧.

(٢) مجموعة باحثين، **الأمر القومي العربي في منطقة البحر الأحمر**، (أحمد البرصان) محرر، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠١م، ص٢٠٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولأول مرة منذ استقلال الصومال شهدت البلاد استقراراً سياسياً، واقتصادياً، وأمنياً، وكان ذلك باعتراف الخصوم قبل الأصدقاء.

وهذا الاستقرار الشامل في الصومال وظهور المحاكم الإسلامية لم يرضِ الأطراف التي لها مصالح وأهداف في استمرار النزاعات في الصومال: كالولايات المتحدة وأثيوبيا على سبيل المثال، وكانوا يخشون من احتواء المحاكم الإسلامية للدولة الصومالية بأكملها، والتحكم في علاقاتها الإقليمية، والخوف أيضاً من أن تصبح الصومال ملاذاً آمناً لعناصر القاعدة، وبخاصة أن رئيس الشورى للمحاكم الإسلامية "حسن ضاهر عويس" متهم لدى الأجهزة الأمريكية بالمشاركة في تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في (نيروبي) و(دار السلام) سنة (١٩٩٨) وكذلك فندق مومباسا في كينيا[١].

كذلك لا بد من الإشارة إلى وصية المساعد السابق لوزير الخارجية الأمريكي لشؤون أفريقيا اليهودي "هيرمان كوهين" والذي أوصى الكونجرس الأمريكي بضرورة احتلال الصومال لقطع الطريق على الحركات الإسلامية.

وبينما كانت الولايات المتحدة الأمريكية منشغلة بحربي العراق وأفغانستان كانت خائفة من إعادة تجربة الفشل السابق في الصومال، ومن ذلك قامت بالبحث عن بديل إقليميّ يحقق لأمريكا أهدافها ومصالحها في إسقاط الحكومة الصومالية وإرجاعها إلى سابق عهدها، ولا سيما إسقاط المحاكم الإسلامية التي بدأت تسيطر وبشكل واضح على البلاد.

ومن هذا المنطلق قررت أمريكا إما أن تخلق حكومة صومالية عميلة لصالحها، وإما أن تخلق الفوضى في الصومال.

ومن ذلك أوكلت المهمة في نقل الصومال من حالة الهدوء والاستقرار إلى حالة الفوضى العارمة من جديد إلى الحليف القديم لها وهو أثيوبيا، والحكمة من ذلك هو مصلحة أثيوبيا تجاه الصومال في وضعها في حالة اللاستقرار، ومعاداتها للمحاكم الإسلامية هناك؛ ولأسباب دينية، وكذلك لدى أثيوبيا القدرات العسكرية الكافية والمدعومة من الدول الأجنبية.

وبذلك اجتاح (٢٠.٠٠٠) ألف جندي أثيوبي الأراضي الصومالية، وقد كانوا معززين بالسلاح الثقيل من طائرات، ودبابات، وأسلحة ثقيلة، وكان من نتائجها أن عادت البلاد مرة أخرى إلى مربع الفوضى، والخلافات من جديد، وكان ذلك في تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٤م[٢].

---

(١) أحمد أمين الشجاع، **القرصنة في منطقة القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص٦٠.

(٢) **المرجع نفسه**، ص٦٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: المبادرة الدولية لحل الأزمة الصومالية:

لم تحصل دول القرن الأفريقيّ، وبخاصة الصومال بما توجبه القربى والصلة الوثيقة بالوطن العربي على شيء يذكر سواءً أكانت هذه الصلة جغرافية، أو تاريخية، أو ثقافية، وحتى سكانية، وعلى وجه الخصوص بالجزيرة العربية ودول وادي النيل.

فلم يكن هناك دور عربي متميز لمواجهة القضايا والإشكالات التي عصفت في الصومال، باستثناء ما تقوم به بعض الدول العربية من جهود استثنائية، وعلى الأخص مثل اليمن، ومصر، والسودان، وجيبوتي، وجامعة الدول العربية، بل لقد واجه الصومال بالذات شيئاً من التهميش في إحدى الفترات السابقة، الأمر الذي أدى إلى تضييق الخناق الاقتصاديّ عليه ومحاصرته.

ولدى دخول القوات الأمريكية إلى الأراضي الصومالية باسم منظمة الأمم المتحدة إلى الصومال، لم يكن لجامعة الدول العربية والنظام السياسيّ العربيّ من دور يذكر سوى القيام بدور المتفرج من بعيد.

ولقد تعرضت حكومة الصومال لأزمة قوية نالت من أركانها ودعائمها، وأصبحت وحدتها الإقليمية والمركزية محل نزاع بين قوى وأطراف داخلية متصارعة، كل طرف منهم يحاول السيطرة على الأطراف الأخرى، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى حروب طاحنة[١].

وكان من أهم الأسباب المباشرة التي أدت إلى قيام هذه الأزمات في الصومال أسباب وظيفية حكومية تحدد سير النظام والقانون على وجه محدد، سواءً كانت أسباب داخلية، أو خارجية، وهي:

أولاً: التغيرات الراهنة في النظام الدوليّ، ففي السابق على سبيل المثال كان هناك تنافس حاد وكبير على الصومال ما بين الدولتين العملاقتين، وهما الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتيّ، والتي عملتا على إيجاد وقيام الحرب الباردة، ولكن وفور سقوط الاتحاد السوفيتيّ تغيرت موازين القوى في المنطقة، واتجه العالم إلى نظام أحادي القطبية، وأصبحت الولايات المتحدة هي المتصرف الرئيس في المنطقة، ومن ثم دخول الولايات المتحدة وأحلافها تحت مظلة الأمم المتحدة، فيما بعد التسعينات وخروجها إثر مقاومة شرسة من الأراضي الصومالية، كل هذا كان له الأثر في خلق أزمة صومالية مشتتة على أشكال عدة[٢].

---

(١) حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراع في القرن الأفريقيّ وانعكاساته على الأمن القومي العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، القاهرة، العدد ٣، ١٩٩٢م، ص٩٢.

(٢) حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراع في القرن الأفريقيّ وانعكاساته على الأمن القومي العربي"، **مجلة المستقبل العربي**، مرجع سابق، ص٩٥-٩٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: التدهور الاقتصاديّ، وزيادة حدة المعارضة المسلحة لنظام الحكم، فقد عانت الصومال من تدهور اقتصاديّ سريع بسبب ظروف الحرب الأهلية التي استنزفت كثيراً من مواردها وطاقاتها الإنتاجية، وانتهى بها المطاف إلى عدم تبني أيّ سياسة اقتصادية تنموية حقيقية في هذا البلد.

ففي الصومال سابقاً استنزفت حرب (الأوغادين) معظم موارد الدولة وقواها الاقتصادية والإنتاجية، أما بالنسبة للصومال في الفترة الأخيرة فقد استنزفتها الحروب الأهلية والتي من شأنها أن تعمل على إنهاك وإضعاف القوة الاقتصادية فيها.

ثالثًا: شكل الحكم الفرديّ (النمط الفرديّ التسلطيّ) وهي عبارة عن نظرية الحكم الشخصي (Personal Rule) والتي توضح طبيعة الأزمة وتحدد أسبابها.

المبادرة الجيبوتية لحل الأزمة الصومالية:

سعت جيبوتي بحكم ارتباطها مع الصومال إلى إيجاد حل دائم للمشكلة الصومالية وحروبها الأهلية الطويلة، حلاً يعيد الاستقرار والهدوء والتوازن الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ والأمنيّ إلى الطرف الشرقي من القرن الأفريقيّ، ولكن لم يكن الدافع للقيام بهذه الخطوة منطلقاً من صفة القرابة الإثنية مع الشعب الصومالي فحسب، وإنما لخشية حكومة جيبوتي برئاسة "إسماعيل عمر غيلة"* من امتداد الأزمة الصومالية إلى داخل الأراضي الجيبوتية، وليس بسبب تدفق اللاجئين الصوماليين إليها فقط، وإنما أيضاً بسبب التكوين الديموغرافيّ الذي تتسم به جيبوتي، والذي يسجل وجود نسبة عالية من القومية العفرية في شمال البلاد والتي تتحسس وتخشى من أي زيادة طارئة في بنية الصوماليين في جيبوتي[1]، فالعفر الجيبوتيون ارتبط مصيرهم بمصير الصوماليين العيساويين وآخرين ممن يمثلون هذه الجمهورية[2].

وتجسدت المبادرة الجيبوتية من خلال الدعوة لعقد مؤتمر مصالحة وطنية للفصائل والقبائل الصومالية، وهو المؤتمر الذي انعقد في المنتجع الجيبوتي المسمى (عرتا)، وقد جمع أكثر من شخصية صومالية اتفقوا على تشكيل مجلس وطني انتقاليّ (برلمان مؤقت) يختار من

---

* الرئيس (إسماعيل عمر غيلة) استلم الرئاسة بعد الرئيس السابق (حسن جوليد) وينتمي إلى الجماعة الوطنية في جيبوتي والمكونة من جماعتين: هم الصوماليون وأغلبهم من قبائل العيسى، والعفريون، ويشكل الصوماليون الأكثرية، أما العفريون فيشكلون الأقلية وعادة ما يكون رئيس الوزراء منهم. عبد السلام البغدادي، السياسة الأمريكية المعاصرة اتجاه أفريقيا، مركز الدراسات الدولية، ٢٠٠٢م، العدد ٢٨، ص٤٧.

(١) علي الشرعة وآخرون، **تداعيات الصراع في القرن الأفريقيّ**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٥م، ص٢٩.

(٢) محمد عثمان أبو بكر، **المثلث العفري في القرن الأفريقيّ**، المكتب المصري للتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦م، ص٣٦١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بين أعضائه رئيس للجمهورية ورئيس وزراء، وهذا ما تم فعلاً، ولكن ومع هذا كله لم تنجح الحكومة الصومالية من بسط سيطرتها سوى على جزء صغير من العاصمة الصومالية، وبالتالي لم تحقق ما كان مرجواً منها في استعادة الأمن والاستقرار، واسترجاع الوحدة الصومالية، ويعود ذلك لأسباب عدة، منها: قلة وضآلة الدعم الدوليّ والأفريقيّ العربيّ هذه من جهة، أما من جهة أخرى فهو عدم اعتراف كثير من الفصائل الصومالية المسلحة بهذه الحكومة.

كذلك جرت محاولة في "كينيا" مدعومة من منظمة (الإيقاد) وذلك كان في عام (٢٠٠٤) محاولة وقف النزيف في الصومال، وذلك باختيار برلمان صوماليّ مؤقت مكون من (٢٧٥) نائباً، وهو البرلمان الذي أوكلت إليه مهمة اختيار رئيس ورئيس للوزراء في الصومال، ولكن حالت الجماعات المسلحة والمليشيات بينهم وبين الهدوء والاستقرار[١].

دور أرتيريا وأثيوبيا والسودان من الأزمة الصومالية:

بالنسبة للدولة الأرتيرية فإنه يصعب التحدث عن العلاقات الأرتيرية الصومالية باعتبار أن الدولة الأرتيرية قامت والدولة الصومالية لا تزال منهكة، ولكن يمكن القول بأن هناك مساعي أرتيرية للوساطة بين الفرقاء الصوماليين لتسوية الأزمة الصومالية وتحديد شكل التسوية، ويبدو أن ذلك أمر تحكمه الرغبة في قيام كيان صوماليّ غير مكافح يتخلى عن القومية الصومالية والصومال الكبير، باعتبار أن ذلك قد يحقق أساساً لتحقيق الاستقرار في منطقة القرن الأفريقيّ.

وقد كانت آخر حلقات الاتصالات والمشاورات لقاء الرئيس (أفورقي) مع زعماء مجلس الإنقاذ الوطنيّ الصوماليّ في (أسمرا) في فبراير عام (١٩٩٧)، إذ أكد (أفورقي) استعداد بلاده لتقديم كل المساعدات الممكنة لضمان الإجماع الصوماليّ، كما عبرت أرتيريا عن استعدادها لاستضافة مؤتمر وحدة تحضره كل الفصائل الصومالية[٢].

أما بالنسبة لأثيوبيا فإنه منذ استقلال الصومال عام (١٩٦٠) والعلاقات متدهورة بين البلدين، ووصلت أيضاً إلى حد الصدام المسلح في الأعوام (١٩٦٤، ١٩٧٧، ١٩٧٨).

---

(١) علي الشرعة وآخرون، **تداعيات الصراع في القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص٣٠.

(٢) إبراهيم نصر الدين، **العلاقات العربية الأفريقيّة**، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية للنشر، طرابلس، ٢٠٠٣م، ص٢٦٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع انهيار الصومال منذ بداية التسعينات، وإحالة منظمة الوحدة الأفريقيّة الملف الصوماليّ لأثيوبيا، فإن أثيوبيا تبذل جهوداً كبيرة وحثيثة لترتيب البيت الصوماليّ بشكل يسمح بقيام دولة صومالية ضعيفة غير مكافحة، لا تشكل تهديداً لجيرانها، ولا تهدد الدور الأثيوبيّ في المنظمة[١].

أما بالنسبة للسودان فإنه لم يذكر لها دور فاعل في عملية التسوية الصومالية، وإن كانت هناك معلومات تشير إلى دعم سودانيّ للاتحاد الإسلاميّ الصوماليّ، وذلك من خلال دفع أعداد من الأفغان العرب من قبل النظام السودانيّ إلى الساحة الصومالية تحت اسم المدافعة والهوية الإسلامية للصومال في مواجهة النفوذ الأثيوبيّ المتزايد والمتنامي في الصومال[٢].

تعامل الدول العربية مع الأزمة الصومالية:

لقد كان دور الدول العربية تجاه الأزمة الصومالية بمراحلها المختلفة استطلاعياً وإنسانياً أكثر من كونه دوراً أساسياً فاعلاً.

فقد تعددت زيارات وفود كل من مصر، والسعودية، وليبيا، والإمارات، وجيبوتي، واليمن، وحتى حينما عقدت جيبوتي مؤتمراً للمصالحة الوطنية الصومالية في منتصف يوليو، فقد كان الوجود العربيّ في المقعد المتفرج والمراقب، ورغم تداعيات حرب الخليج الثانية وآثارها على تحركات وأداء النظام العربيّ والجامعة العربية تجاه الأزمة الصومالية، فقد برز اهتمام خاص لدى الأمين العام للجامعة، فبادر منذ اندلاع الأزمة إلى إرسال مبعوثين للصومال لمتابعة الموضوع عن كثب وعرض الموضوع على مجلس الجامعة في عدة دورات عادية وطارئة، أكدت في قراراتها على وحدة الصومال الوطنية والترابية، كما دعت إلى بذل الجهود من أجل عودة الاستقرار إلى الأراضي الصومالية، إضافة إلى دعوة الدول الأعضاء والمجالس الوزارية والصناديق والهيئات العربية إلى تقديم معونات إغاثة فورية، وقد تم افتتاح صندوق خاصّ بإغاثة الصومال في إطار الجامعة، ولكنه لم يلق إلا القليل من الدول الأعضاء، ومن جانب آخر حرص الأمين العام للجامعة على التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المعنية بالأزمة الصومالية، فقد شهد الصومال تحركاً مشتركاً قامت به الأمم المتحدة مع تلك المنظمات (الجامعة العربية، الوحدة الأفريقيّة، المؤتمر الإسلاميّ) أسفر عن التزام الأطراف المتنازع بينهم بوقف إطلاق النار، وبداية توزيع مواد الإغاثة[٣].

---

(١) إبراهيم نصر الدين، **العلاقات العربية الأفريقيّة**، مرجع سابق، ص٢٧٠.

(٢) **المرجع نفسه**، ص٢٧٢.

(٣) محمود خليل، الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد ١١١، ١٩٩٣م، ص٢٥٢-٢٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن محصلة أداء النظام العربيّ تجاه الأزمة الصومالية قد كشفت عن عدة أمور:

١) اتساع الفجوة بين اتخاذ القرار وبين تنفيذه عملياً، فقد أصدر مجلس الجامعة عدة قرارات بشأن الصومال حول تشكيل لجنة وزارية لمعالجة الأزمة، كما أصدر عدة قرارات حول الإغاثة الفورية للشعب الصوماليّ، غير أن هذه القرارات ذهبت أدراج الرياح.

٢) إن تراضي النظم العربية أو عجزه عن ملء الفراغ السياسيّ الناتج عن الأزمة الصومالية قد يفسح المجال لقوة إقليمية بعيدة جغرافياً بأن تلعب دوراً مخالفاً للمصالح العربية والأفريقيّة، ويعتقد الكثيرون أن إيران بشبكة علاقاتها غير بعيدة عن هذا المجال.

٣) إن الانتقاد الموجه إلى ضعف الدور العربي في المجال السياسيّ والإغاثيّ لم يقتصر على الفاعليات والمنظمات الصومالية بل امتد مؤخراً ليشمل الأمم المتحدة ومنظماتها[١].

ومن هنا لا بد من الإشارة إلى أن الهوية الصومالية تتكون من هوية مختلطة ما بين العربية، والإسلامية، والأفريقيّة، وهي مكونات لم تلق اهتماماً بمحاولات السلام الدولية السابقة بصورة كاملة.

لذا فإنه لا بد من عقد مصالحة لمستقبل مستقر في الصومال يتطلب ذلك قيام دور عربي وفعال مع الزعماء المعارضين في الصومال باسم (حركة الشباب المجاهدين) و(الحزب الإسلاميّ).

ومن المقترحات العربية التي تصب في المساعدة في حل الأزمة، كالتالي:

- التمهيد بإجراء حوار دينيّ عميق مع هذه المجموعات من قبل نخبة من علماء الدين، وتليين مواقفهم المتصلبة، وذلك يكون بحضور شيوخ القبائل الصومالية، والعلماء، ورجال الأعمال الصوماليين[٢].
- الدفع بالحكومة الصومالية وقوى المعارضة إلى الاتفاق على دستور دائم يبنى على أساس قيام نظام اتحاد فيدرالي بين الولايات الصومالية، وهذا يشكل حلاً دستورياً تطمئن إليه جميع الأطراف الصومالية.
- دعم الحكومة لإعادة تكوين جيش وطني يمثل جميع أبناء الشعب الصومالي ومن مختلف جميع المناطق الصومالية، ويكون قادراً على استيعاب الميليشيات وتذويبها في صفوفه في أطر هيكلية جديدة، ولا يغيب عن البال أن مرحلة غياب الدولة قد نشأ معها جيل لا يعرف غير القتال، ولا يمكن تجاوز هذه الظاهرة إلا ببناء جيش وطنيّ يدين أفراده بالولاء للصومال.

---

(١) **المرجع نفسه**، ٢٥٤.

(٢) أحمد الأصبحي وآخرون، **القرن الأفريقيّ وشرق أفريقيا الواقع والمستقبل**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٠م، ص٥٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الإسهام العربي والمساعدات كفيلة في تذليل الصعوبات المالية لتحويل إعادة بناء الدولة من جديد ومتطلبات إعادة الأعمار، وبناء قوات الشرطة والأمن والجيش الوطني، والذي يقع تنفيذ هذا الجزء على الدولة العربية المطلة على البحر الأحمر والخليج العربي.
- لا بد من دعم دولي لإعادة بناء هذه الدولة على السلم الدوليّ، ويقع هذا الجهد بالدرجة الأولى على الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقيّ جنباً إلى جنب مع منظمة المؤتمر الإسلاميّ وجامعة الدول العربية.
- تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الصومالية الداخلية والذي نصت عليه المادة الرابعة من إعلان حقوق الدول وواجباتها في القانون الدوليّ، والابتعاد عن جميع الأنشطة التي تثير مثل هذه الحروب الداخلية والفوضى بجميع أشكالها(١).

أما بالنسبة للوضع الإسرائيلي في الصومال فلم يكن هناك أي نوع من التعاون والترابط ولم يحدث أي تطور في إجراء مقابلات دبلوماسية بين الطرفين، والذي ينم عن عدم وجود أيّ شكل من أشكال التنامي الإسرائيلي في الصومال.

ولا يختلف اثنان حول أطماع الصهيونية في الأرض الصومالية؛ من أجل تحقيق عدة أهداف ومصالح، ولهذا كان هناك سعي صهيوني لإشعال نيران الفتنة فوق أرض الصومال؛ لتحقيق مصالحها الخبيثة في تلك المنطقة، ومن ضمن المخططات الصهيونية تحريض أثيوبيا للزحف حول الأراضي الصومالية مدعومة بوعود صهيونية والتي تهدف على القضاء بشكل نهائي على المحاكم الصومالية والأنظمة فيها(٢).

فالدور الإسرائيلي الراهن في الصومال كان بعكس معظم دول القرن الأفريقيّ من خلال علاقاتها بإسرائيل، ولم تستطع الأخيرة أن تجد منفذاً لاختراق الصومال طوال السنوات الماضية، ولكن مع تصاعد الصراع الداخلي بين الأطراف الصومالية فإن إسرائيل استغلت هذا الطرف جيداً، وتحركت باتجاه الصومال تحت غطاء إنساني؛ فأقامت مراكز عدة في العاصمة مقاديشو لأول مرة، وقدمت المساعدات إلى الصوماليين، وهو صندوق وزارة الخارجية الأمريكية والمنظمة الصهيونية العالمية، مثل: منظمة "بني بريث" ومنظمة "جونيت"، وقد تم تأهيل هذه المراكز بخبراء إسرائيليين وصلوا إلى الصومال عام ١٩٩٢م، وبلغ عددهم (٢٥٠) خبيراً، ومع ذلك لم تستطع إسرائيل أن تحقق نمواً في العلاقات مع الصومال(٣).

---

(١) أحمد الأصبحي وآخرون، **القرن الأفريقيّ وشرق أفريقيا الواقع والمستقبل**، مرجع سابق، ص٥٨، ٥٩.

(٢) http://www.bsmlh.net/vb/showthread.php?13732

(٣) Ali a Mazrui (decaying parts of africa need benign colonization) intemational herald tribune auqust, 4, 1994.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

أثر دول القرن الأفريقيّ على الوطن العربيّ

إن الوطن العربي بشكله الأفقيّ يعيش ضمن دائرة إقليمية واحدة، تربطهم مع بعضهم البعض علاقات سياسية، واقتصادية، وتجارية، وأمنية، وثقافية، ولا بد لهذه الدائرة المكونة من الدول العربية أن تبذل كل ما في وسعها لتحافظ على مصالحها وأهدافها الاستراتيجية.

ومنطقة القرن الأفريقيّ يضم في طياته دولاً عربية، لها مواقعها المختلفة والمؤثرة بشكل رئيس على حماية النظام الإقليمي العربيّ، فإذا نظرنا على سبيل المثال إلى دول أرتيريا والواقعة على سواحل البحر الأحمر والمكملة لعروبة البحر الأحمر، فإنه لا بد أن يكون بينها وبين باقي الدول العربية بما فيها القرن الأفريقيّ روابط وثيقة وقوية، وعلى جميع المجالات، وعلى الدول العربية أن تحميها من أي اختراق سياسي كان أو اقتصادي من الدول الأخرى، وبالتحديد إسرائيل، والتي تحاول قدر الإمكان أن تخترق الحصار العربيّ عليها من خلال إقامة علاقات وطيدة وقوية مع أرتيريا.

ومن هنا نستطيع القول أن أي خلاف أو نزاع ما بين دول منطقة القرن الأفريقيّ يؤثر سلباً على قوة ومتانة النظام الإقليميّ العربيّ، الأمر الذي من شأنه أن يفتح باباً لدخول قوى غير مرغوب فيها في دول المنطقة، والتدخل في سياساتها الخارجية وحتى الداخلية منها، والتي من شأنها التأثير على الوطن العربيّ ووحدته الأمنية والإقليمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: القرن الأفريقيّ من الصراعات الداخلية إلى الحروب المباشرة:

وفي ظل ما تعانيه منطقة القرن الأفريقيّ وشرق أفريقيا من تدخلات وأطماع أجنبية غربية وشرقية، وحتى إسرائيل تحاول بكامل جهدها أن تسعى إلى السيطرة على منطقة القرن الأفريقيّ سياسياً وأمنياً واقتصادياً، يضاف إليها تزايد توتر الوضع في منطقة القرن الأفريقيّ، وتدهور في الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية، ووصولها إلى حد غير مسبوق، بل إن هذا التوتر قاد دول القرن الأفريقيّ إلى التدخل في شؤون بعضها البعض والصدامات فيما بينهم، بل تجاوزت هذه الصدامات إلى دول عربية أخرى، باعتبار أنها مرتبطة بدول القرن الأفريقيّ، ارتباطاً، وثيقاً سواء أكان سياسياً، أو اقتصادياً، أو عسكرياً، مثل: اليمن، والسودان، ومصر، باعتبار أن قضاياها مشتركة، وعلى أشكال عدة مع بعضها البعض.

الصراعات في القرن الأفريقيّ:

وفي ضوء تصاعد قلق المجتمع الدوليّ تجاه استمرار النزاعات المسلحة في القرن الأفريقيّ وشرق قارة أفريقيا، بالرغم من التقدم الذي حققته بعض دولها، واستمرارية المخاوف، فقد كلف مجلس الأمن الدوليّ في جلسته المنعقدة على مستوى وزراء الخارجية في الخامس والعشرين من أيلول/ سبتمبر عام (١٩٩٧) الأمين العام بإعداد تقرير مفصل عن أسباب النزاعات في القارة، وكيفية تفادي دفع هذه النزاعات وطرق علاجها، وعن كيفية وضع الأساس اللازم لتحقيق السلام الدائم والنمو الاقتصاديّ.

واستجابة لذلك المطلب قدم الأمين العام للمنظمة في نيسان/ أبريل عام (١٩٩٨) تقريراً ليس فقط إلى مجلس الأمن، ولكن أيضاً إلى الجمعية العامة والأجهزة الأخرى لمنظمة الأمم المتحدة[١].

وفي تناول الأمين العام للموضوع، فقد حرص في مقدمة تقريره على الإشارة إلى أن القادة الأفارقة قد خذلوا شعوبهم، وكذلك خذلت هذه الشعوب المجتمع الدوليّ، وخذلتهم أيضاً الأمم المتحدة، وذلك بعدم تفادي هذه المآسي الإنسانية الفظيعة، وقد ذكر الأمين العام بقوله: "لقد خذلناهم بعدم المعالجة الكافية لأسباب النزاع، وبعدم بذل ما يكفي لكفالة السلم، وبعجزنا المتكرر عن تهيئة الظروف اللازمة للتنمية المستديمة، هذا هو واقع الماضي القريب في أفريقيا، وهو واقع لا بد من أن يواجهه جميع المعنيين بأمانة وبطريقة بناءة، إذا كان لشعوب أفريقيا أن تتمتع بالأمن الإنسانيّ، والفرص الاقتصادية التي تسعى إليها وتستحقها"[٢].

---

(١) عماد عواد، **الصراعات في القارة الأفريقيّة آليات المواجهة وإشكاليات التطبيق**، مركز الماجد للثقافة والتراث، أبو ظبي، ٢٠٠٥م، ص١٥.

(٢) المرجع نفسه، ص١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تميز التقرير بتناوله بطريقة شاملة لمصادر النزاعات في القارة قديماً وحديثاً[1].

أما بالنسبة لدول القرن الأفريقيّ مع شرق أفريقيا، فقد ازدحمت في الماضي القريب بالنزاعات والصدامات الداخلية، وكثرت الجماعات المسلحة والأحزاب بما فيها المعارضة، والتي من شأنها أن عملت على إضعاف هذه الدول سياسياً واقتصادياً وأمنياً، ولكن لا بد من الإشارة إلى مرحلة ما بعد التسعينات، فقد انتقلت هذه الدول من النزاعات الداخلية إلى الأحزاب، والاصطدام بالدول المجاورة، ومحاولة بعض هذه الدول إلى دعم جماعات انفصالية في دول أخرى لزعزعة الأمر والنظام فيها.

فعلى سبيل المثال نذكر من ذلك ما حدث بين أرتيريا وأثيوبيا، فرغم الحرب المريرة التي استمرت بينهم ما يقارب (٣٠) عاماً لتحرير التراب الأرتيري من الاستعمار الأثيوبي، فإن استقلال أرتيريا عام (١٩٩٣) أتى ليغلق ملف العداء والكراهية بين الشعبين، وبخاصة مع تغير النظام الحاكم في أثيوبيا وتولي زعامة أثيوبية للحكم بزعامة الرئيس (ميليس زيناوي)* المتعاطف مع الشعب الأرتيريّ[2].

---

(1) عماد عواد، **الصراعات في القارة الأفريقيّة آليات المواجهة وإشكاليات التطبيق**، مرجع سابق، ص١٥.

* تولى ميليس زيناوي المقاتل في جبهة تحرير شعب التيغراي والمتزوج من أزيب مسفين والذي لديه منها ثلاثة أبناء السلطة في عام ١٩٩١ في أعقاب انتصار الجبهة الأثيوبية الشعبية الديمقراطية الثورية على أكبر جيش في أفريقيا. وحصل رئيس الوزراء الأثيوبيّ الذي يبلغ من العمر ٥٥ عاما والذي قام بدور فعال في خطة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (نيباد) على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة بريطانية وشهادة ماجستير أخرى في الاقتصاديات من جامعة هولندية في عامي ١٩٨٠ و١٩٩٠ على التوالي. وتلقى ميليس الذي ولد يوم ٨ مايو ١٩٥٥ في مدينة أدوا في شمال أثيوبيا تعليمه الابتدائي في مسقط رأسه ثم أكمل تعليمة في مدينة وينغاتي بوسط أديس أبابا في عام ١٩٧٢ قبل أن ينضم إلى كلية الطب في جامعة أديس أبابا. وغادر ميليس الجامعة في عام ١٩٧٤ وانضم لجبهة تحرير شعب التيغراي في بدايه كفاحها المسلح ضد نظام حكم "ديرغ". وقاتل مليس وأريغاش لمدة ١٧ عاما سويا. واعتبر الغرب مليس زيناوي في وقت مبكر من توليه رئاسة الوزراء بأنه أحد الوجوه من القادة الأفارقة الشباب الذين يقودون القارة لمرحلة جديدة. وشهدت أثيوبيا خلال فترة حكمه التي استمرت ١٩ عاما تغيرات كبيرة وخاصة على الصعيد الاقتصادي. واستطاع أقوى وأكبر بلد في القرن الأفريقيّ تحت قيادة ميليس زيناوي بسهولة إنشاء تحالفات مع الغرب وخاصة واشنطن عبر حربه ضد الإرهاب. ويعتبر زيناوي حاليا رئيس المفاوضين الأفارقة بشأن قضايا تغيرات المناخ. وينحدر ميليس زيناوي من مدينة أدوا وهي نفس المدينة التي ولدت فيها منافسته في الانتخابات أريغاش والتي قاتلت معه سويا في ميدان المعركة كأعضاء بارزين في جبهة تحرير شعب التيغراي. ولكن والدته تنحدر من مدينة أدي في الجانب الأرتيري.
http://www.egyptiangreens.com.

(2) إبراهيم نصر الدين، **العلاقات العربية الأفريقيّة**، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية للنشر، طرابلس، ٢٠٠٣م، ص٢٦٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لكن بمجرد أن استقلت أرتيريا عن أثيوبيا رفضت أن تكون إحدى دول الجامعة العربية، وقد جاء ذلك الرفض عن طريق الرئيس الأرتيري آنذاك (أسياس أفورقي)* والذي رفض كذلك أن تكون اللغة العربية هي اللغة الأولى، بل جعلها الثانية بعد اللغة التيجرانية.

ولم يكد (أفورقي) يستقر على كرسيّ الرئاسة، وبناء ما دمرته حرب التحرير مع أثيوبيا، أو يعمل على تقوية الاقتصاد في أرتيريا حتى ورّط نفسه وبلاده في الصراع الداخليّ مع السودان، إذ أنه عمل على استضافة المعارضة السودانية (التجمع الوطني الديمقراطي) والذي يرأسه "محمد عثمان الميرغنيّ"، وهو التجمع الذي يضم أعداداً كبيرة من الأحزاب والقوى السياسية والعسكرية السودانية، وهذا التجمع الذي يسعى لقلب نظام الحكم في السودان بشتى الوسائل بما فيها الوسيلة العسكرية، الأمر الذي أدى إلى صطدامات عسكرية مباشرة على الحدود بين أرتيريا والسودان، وهي الصدمة التي كلفت أرتيريا والسودان الكثير من مواردهما البشرية والاقتصادية(١).

أما بالنسبة للأسباب التي جعلت من أرتيريا تستضيف المعارضة السودانية هي:

- اتهام أرتيريا للسودان بإقامة قاعدة في أراضيها لحركة الجهاد الإسلاميّ الأرتيري، وتزويده بالسلاح، ودفعها عبر الحدود للقيام بعمليات داخل الأراضي الأرتيرية لزعزعة استقرار أرتيريا.
- قيام حركة الجهاد باغتيال أحد أعضاء القنصلية الأرتيرية (بكسك) في فبراير عام (١٩٩٤) واتهام أرتيريا للسودان بأنها وراء هذه العملية، وهو ما دفع حكومة الخرطوم إلى إغلاق مكتب القنصليات الأرتيرية، وبعد هذه الحادثة قامت أرتيريا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع السودان في (٢٥) ديسمبر (١٩٩٤).
- اتهام أرتيريا للسودان بقيام الطيران السودانيّ باختراق الأجواء الأرتيرية، وقصف العديد من المواقع داخل الأراضي الأرتيرية، وكان آخر الاتهامات إعلان أرتيريا في تاريخ ٢٣ يونيو (١٩٩٧)، واكتشافها لمؤامرة اغتيال للرئيس (أسياس أفورقي)(٢).

---

* ينتمي الرئيس أسياس أفورقي –شأنه في ذلك شأن رئيس الوزراء الأثيوبي ميليس زيناوي– إلى جماعة التيجرانيين وهي الجماعة الأثنية التي تغطي الهضبة الأرتيرية وسط البلاد حول العاصمة أسمرا، والهضبة الشمالية من أثيوبيا، ويدين معظم أبناءها بالمسيحية، ويشتغل معظمهم بالتجارة والزراعة والوظائف الحكومية.

(١) علي الشرعة وآخرون، **تداعيات الصراع في القرن الأفريقيّ**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٥م، ص٤٨.

(٢) إبراهيم نصر الدين، **العلاقات العربية الأفريقيّة**، مرجع سابق، ص٢٦٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقبل أن يهدأ الموقف مع السودان الذي ما زال متوتراً تورطت أرتيريا في نزاع جديد عام (١٩٩٥) مع اليمن، وذلك بعد احتلالها لجزر يمنية في البحر الأحمر وهي جزر "حنيش" وما جاورها من جزر، وعند عرض هذا الملف من الاحتلال لمحكمة العدل الدولية، قضت بأن هذه الجزر تحت السيادة اليمنية.

كما قامت أرتيريا بتوريط نفسها في فترة ما بعد الخلاف مع اليمن، وبدفع من قوى إقليمية ودولية حتى دخلت في خلافات على الحدود مع جيبوتي، ومن ثم أدخلت نفسها من جديد في صراع عنيف مع جارتها اللدودة أثيوبيا وهي الحرب التي دامت سنتين من عام (١٩٩٨-٢٠٠٠)، وقد استنزفت الكثير من الموارد، وقتلت الكثير من البشر، وكادت أن تستمر إلى يومنا هذا لولا الجهود الإقليمية والدولية التي انتهت باتفاق الجزائر كانون الأول/ ديسمبر من عام (٢٠٠٠)، والذي أنهى الحرب من دون أن ينتهي التوتر ما بين البلدين[١].

أما فيما يخص العلاقات ما بين أثيوبيا والسودان فإن الطابع العامّ الذي يطغى على العلاقات بين الدولتين هو طابع التنافس والصراع، ذلك بأن السودان لطالما اتهمت أثيوبيا بمساعدة المتمردين في الجنوب، وفي المقابل فإن أثيوبيا اتهمت السودان بدعم حركات التحرير الأرتيرية قبل استقلال أرتيريا، ومن هذه الاتهامات أيضاً:

- اتهمت أثيوبيا السودان بمساعدة جبهة تحرير (أورومو) و(جبهة التحرير الإسلامية الأورومية) وجماعة (بني شنقول) بقيادة آدم الحسن، وذلك للقيام بعمليات إرهابية داخل أثيوبيا تستهدف نشر الأصولية الإسلامية، وزعزعة الاستقرار فيها.
- وجاءت محاولة اغتيال الرئيس المصري (حسني مبارك) في أديس أبابا في ٢٦ يونيو (١٩٩٥)، ولكنها كانت محاولة فاشلة، من شأنها أن تزيد التأزم بين السودان وأثيوبيا، فقد اتهمت أثيوبيا النظام الحاكم في السودان بتدبير هذه المحاولة، بل واستطاعت أن تثبت هذا الاتهام، واستطاع بذلك أيضاً أن يدفع مجلس الأمن إلى إصدار قراره رقم (١٠٥٤) في عام (١٩٩٦) بتاريخ ٢٦ إبريل والذي نص على إجراء عقوبات على السودان من بينها:
- تقليص طاقم البعثة الدبلوماسية السودانية، وفرض رقابة مشددة على الباقين، وكذلك تحجيم حركة دخول ومرور أعضاء الحكومة السودانية وأفراد قواتها المسلحة إلى سائر دول العالم.
- وكذلك عدم تنظيم أي مؤتمر إقليمي أو دوليّ في السودان، كذلك عمل حظر إقلاع الطيران المدنيّ السودانيّ خارج الحدود السودانية[٢].

---

(١) علي الشرعة وآخرون، **تداعيات الصراع في القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص٤٩-٥٠.

(٢) إبراهيم نصر الدين، **العلاقات العربية الأفريقيّة**، مرجع سابق، ص٢٦٨-٢٦٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وفي المقابل فإن السودان يرى في السياسة الأثيوبية تنفيذاً للمخطط الأمريكيّ، والذي يرمي إلى عزل ومحاصرة السودان من قبل جيرانه.

لقد عانى السودان الكثير من الدول المجاورة، ومن حركات التمرد، هذا بالإضافة إلى الضغوط الأمريكية، فعلى سبيل المثال ظهور (حركة التمرد المسلحة) في السودان خلال الأعوام (١٩٥٥-١٩٧٢) ومن ثم ظهور حركات تمرد ما بين عامي (١٩٨٣-٢٠٠٥)، فضلاً عن ظهور حركات التمرد في إقليم (دارفور)، إذ جاء (جون قرنق) وطالب بشيء آخر غير تقسيم السودان، ألا وهو فصل السودان عن الوطن العربيّ، وقد قدم مشروعاً يعمل على فصل الجنوب عن السودان، أما (سلفاكير) فطالب إجراء استفتاء للشعب الجنوبيّ ليصوت على الاستقلال عن السودان، طبعاً هذا غير المشاكل في شمال وشرق السودان، وحركة (الفهود الحمر)، وغيرها من حركات التمرد المسلحة[١].

ويمكن القول بأن التطورات التي شهدتها منطقة القرن في أوائل التسعينات قد عملت على ظهور ترتيبات إقليمية جديدة، فنجد أن انهيار (مانجستو هيلا مريم) في أثيوبيا، وانهيار (سيادبري) في الصومال، واستقلال أرتيريا أسهم في إعادة ترتيب موازين القوى بين السودان وجاراتها.

وعلى صعيد آخر فإنه لا بد أن لا ننسى التعاون الأمريكيّ الأثيوبيّ القديم والمعروف منذ العهد الإمبراطوري الأثيوبي بأنه أحد الأهداف غير المعلنة للسياسة الأمريكية في المنطقة، وهو التأثير على الخزان المائي، ولا سيما في منطقة النيل الأزرق، والنظر إلى قضية المياه باعتبارها ورقة ضغط على السودان، وكذلك على مصر[٢].

ومن المعروف أن الوجود الأمريكيّ وسياسته مرتبطة دائماً بالوجود الإسرائيلي، إذ تسعى الدولة العبرية على محاصرة الأمن القومي العربية من خلال الهيمنة على البحيرات العظمى ومنابع النيل والتي تعتبر إحدى المخططات الإسرائيلية تجاه خرق الأمن القوميّ، وذلك من خلال أثيوبيا، والتي تمتلك ٨٥% من منابع نهر النيل من بحيرة (تانا)، وكذلك أرتيريا بحكم موقعها الاستراتيجيّ على البحر الأحمر[٣].

إن النزاعات في شرق أفريقيا لم تأتِ من لا شيء، بل هناك عدة عوامل أسهمت في إنشاء وخلق مثل هذه النزاعات والصدامات، وتتمثل هذه العوامل بالآتي:

---

(١) أحمد الأصبحي وآخرون، **القرن الأفريقيّ وشرق أفريقيا الواقع والمستقبل**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٠م، ص١٤.

(٢) مجدي عبد الكريم، **التنافس الدوليّ على أفريقيا**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، ٢٠٠٢م، ص٢٢.

(٣) **المرجع نفسه**، ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: تركات الماضي:

لقد قامت القوى الاستعمارية في مؤتمر برلين عام (١٨٨٥) بتقسيم أفريقيا إلى وحدات إقليمية، وقامت بتقسيم هذه الدول إلى ممالك ودول صغيرة، وحتى جماعات في أفريقيا وبالقوة، وفي التسعينات ورثت هذه الدول الأفريقيّة المستقلة حديثاً هذه الحدود الاستعمارية ومعها التحدي، من أجل ضمان سلامتها إقليمياً، ومن جانب آخر خلق طابع العلاقات التجارية التي أسسها الاستعمار تحريفات طويلة الأجل في الاقتصاد والسياسة، وقد صممت شبكات النقل بينها لتفي باحتياجات التجارة مع البلد الأم لا لدعم التوازن الاقتصادي المحلي[١].

ثانياً: العوامل الداخلية:

وبعد مرور أكثر من ثلاثة عقود على نيل البلدان الأفريقيّة لاستقلالها، فإنه يوجد إدراك متزايد فيما بين الأفارقة أنفسهم بأن القارة يجب أن تنظر إلى أبعد من ماضيها الاستعماري بحثاً عن أسباب النزاعات المحلية، فطبيعة السلطة السياسية في كثير من الدول الأفريقيّة هي مصدر رئيس للنزاع عبر القارة، ويحدث مراراً أن يتخذ النصر السياسي شكل "الفائز يأخذ كل شيء"، وذلك فيما يتعلق بالثروة والموارد والمناصرة والمكانة والامتيازات المرتبطة بالمنصب[٢].

ثالثاً: العوامل الخارجية:

لقد كانت الجهود الخارجية المبذولة لتدعيم حكومات أفريقية سمة مألوفة للتنافس بين الدولتين العظميين أثناء الحرب الباردة، وبانتهاء الحرب الباردة تضاءل التدخل الخارجيّ، ولكنه لم يختفِ تماماً، فالتواصل في المصالح الأجنبية وخارج أفريقيا يلعب الدور الكبير، ويكون حاسماً أحياناً في سياق التنافس على النفط والموارد الثمينة الأخرى في شرق أفريقيا وأفريقيا عموماً، فالتدخلات الخارجية ليست مقصورة من خارج أفريقيا، فالدول المجاورة تتأثر أيضاً بالنزاعات التي تحدث داخل الدول، وكذلك تتكون لها مصالح أخرى فيها وربما قد تكون غير محمودة أحياناً[٣].

رابعاً: الدوافع الاقتصادية:

وعلى الرغم من الخراب الذي تجلبه النزاعات المسلحة وهناك كثيرون يستفيدون من الفوضى وعدم المساءلة، وربما تكون لهم مصلحة ضئيلة أو لا مصلحة في وقف النزاع، بل

---

(١) عماد عواد، **الصراعات في القارة الأفريقيّة آليات المواجهة وإشكاليات التطبيق**، مرجع سابق، ص١٦.

(٢) **المرجع نفسه**، ص١٦.

(٣) **المرجع نفسه**، ص١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مصلحة كبيرة في إطالة أمره، وعلى رأس قائمة الذين يستفيدون من النزاع في أفريقيا تجار الأسلحة الدوليّين، هذا بالإضافة إلى أن النزاع بين هذه الدول الأفريقيّة يتيح الفرصة القيمة للدولة الأجنبية بأن تدخل وتستفيد من خيراتها وثرواتها ومواردها الطبيعية، إذ أن هذه الدولة الأفريقيّة في حالة حرب مع جارتها، الأمر الذي يجعلها ضعيفة ومتهالكة[1].

المطلب الثاني: أثر الصراع في القرن الأفريقيّ على الوطن العربيّ:

إن الترابط ما بين منطقة القرن الأفريقيّ والوطن العربيّ ترابطٌ كبير، وعلى جميع مجالاته وأشكاله المختلفة، وذلك يكون ضمن الإطار الجغرافيّ والاقتصاديّ والسياسيّ والأمنيّ، فإن كل ما يحدث في منطقة القرن الأفريقيّ له تداعياته المختلفة على الوطن العربيّ ولا يمكن بأي حال من الأحوال إغفال أو نسيان أي قضية من قضايا ومشاكل القرن الأفريقيّ، فالروابط والصلات والمصالح بينها وبين الوطن العربيّ روابط متينة ومصالح لا يمكن الصد عنها.

ومن هنا تظهر أهمية الحوار والتفاعل والتعاون بين العرب وبين منطقة شرق أفريقيا بشكل عام، وضرورة تفهم واستقرار الحركة العامة للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لذلك فإنه لا بد أن نقيم مجمل العلاقات العربية مع دول القرن الأفريقيّ وحوض النيل على وجه الخصوص.

آثار الصراع على الوطن العربيّ:

إن الصراع المستمر والمتزايد في منطقة القرن الأفريقيّ يحتم على الدول العربية أن تضع إستراتيجية عربية لسبل التعامل والتعاون والتحاور مع هذه المنطقة ذات الأهمية الفائقة بمياهها وممراتها البحرية، وإحاطتها بقلب الوطن العربية، والعمل بقدر الإمكان على إيقاف النزاعات التي يتعرض لها القرن الأفريقيّ والذي له آثاره السلبية على الأمن القوميّ العربيّ.
وبذلك فإن العرب معنيون بأعمال الفكر والنظر تجاه هذه المنطقة بطريقة تجعل العرب حاضرين دائماً بجانب الحضور الدوليّ، والذي أصبح قوياً وفعالاً في المنطقة، لذا فإنه من

([1]) عماد عواد، **الصراعات في القارة الأفريقيّة آليات المواجهة وإشكاليات التطبيق**، مرجع سابق، ص١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضروري أن تحزم الدول العربية أمرها فيما يخص علاقاتها مع البلدان الأفريقيّة، ترتب واقعها السياسيّ والاقتصاديّ بشكل يجعلها تحافظ على أمنها القوميّ[١].

وفي واقع الأمر فإن منطقة القرن الأفريقيّ بالذات وعلى وجه الخصوص تتمثل أهمية إستراتيجيتها للأمن القوميّ العربيّ من حيث أنها تعدّ واحدة من أهم المناطق الإستراتيجية في العالم المعاصر، والتي لها تأثيرها الدائم والمستمر في العلاقات الدولية.

ولا شك في أن الصراع في هذه المنطقة كثيراً ما يعدّ ميداناً رئيسياً للصراع العربي الإسرائيلي، ومن جهة أخرى فهو يعدّ جزءاً من ظاهرة الصراع العربيّ الأفريقيّ على المناطق الحدودية بين الدول الأفريقيّة والدول العربية[٢].

إن كل صراع يتفجر في القرن الأفريقيّ يجعل المنطقة تعيش انعكاسات وتداعيات مختلفة، لا سيما منطقة البحر الأحمر ووادي النيل.

وأكدت التجارب السابقة للصراع داخل القرن الأفريقيّ بأنها تفرض على الجميع تحديات مختلفة ومتنوعة، ومن هذه التحديات مشكلة وظاهرة اللجوء والهجرة، وقد اتضحت هذه المشكلة عندما استقبلت دول الجوار الآلاف من اللاجئين والنازحين، مثل: اليمن، والتي استقبلت العديد من اللاجئين الصوماليين، وكذلك الحال مع السودان الذي استقبل الهاربين من الحروب الأرتيرية والأثيوبية، هذا فضلاً عن المشكلات الأخرى التي تصاحب هذه الصراعات، أو تتولد عنها، وذلك على سبيل المثال: كتعطيل المشاريع والتنمية، واستمرار حالة التخلف والتبعية، وظاهرة عدم الاستقرار، وتدهور الأوضاع الأمنية، والتي تنعكس سلباً على الجميع عرباً وأفارقة[٣].

وكذلك إذا نظرنا إلى الصومال الذي يمثل بالسواحل الممتدة على المحيط الهندي وخليج عدن، وبأراضيه الملتقة حول جنوب شرق أثيوبيا وكينيا عمقاً استراتيجياً هاماً، وبخاصة لمصر والسودان، وعلى ذلك فإنه ليس من مصلحة الأمن القوميّ العربيّ، ولا من مصلحة الأمن القطري لكل الدول العربية والمطلة على البحر الأحمر والقرن الأفريقيّ بشكل خاص بأن يكون الصومال ضعيفاً ومقسماً وعرضة لتدخل قوى أخرى تؤثر فيه، وفي سياسته الدولية[٤].

---

(١) علي الشرعة وآخرون، **تداعيات الصراع في القرن الأفريقيّ**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٥م، ص١٣.

(٢) محمود خليل، "الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي العربي"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد ١١١، ص٢٥٣.

(٣) علي الشرعة وآخرون، **تداعيات الصراع في القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص١٥-١٦.

(٤) محمود خليل، **الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، مرجع سابق، ص٢٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الاضطرابات والزعزعات المتتالية في منطقة القرن الأفريقيّ تجعل من الدول الأخرى التدخل في شؤون هذه الدولة المهتزة أمنياً وسياسياً، والمثل الجلي على ذلك نجده في أرتيريا الدولة الحديثة في استقلالها، فإذ تمعن القارئ للأحداث التي مرت بها أرتيريا، فإننا نجد لها صراعاً مع جيبوتي، ومن بعد هذا الصراع جاء صراعها مع اليمن، ومن ثم جاء صراعها مع أثيوبيا لأكثر من سنتين، وكذلك نزاعها الدائم مع السودان، مع العلم بأن (أرتيريا) ظهرت جلية للعام (١٩٩٣)، فهي دولة حديثة، فكيف لدولة حديثة وصغيرة في حجمها أن تدخل في مثل هذه الصراعات، وهي فقيرة أيضاً في إمكاناتها ومواردها وقدراتها البشرية ما لم يكن وراءها قوى دولية وإقليمية، ربما تدفعها للتصرف على هذا النحو الخطير والسياسة غير المبالية، وهذا الأمر الذي لا بد أن يلتفت إليه القادة في الوطن العربيّ، للحفاظ على أمنها، واستقرارها، بالتعاون الفعال المجدي على جميع الأصعدة الدولية مع منطقة القرن الأفريقيّ[١]، فالعالم العربيّ، والأفريقيّ مدعوان الآن وليس غداً للقيام بدور نشط، ليس فحسب في التنمية المتبادلة للبلدان العربية والأفريقيّة، بل في تجديد النظام الاقتصاديّ والسياسيّ والأمنيّ، وذلك بجعل المجموعات العربية والأفريقيّة أحد الأطراف الرئيسة في التعاون الدوليّ الجديد[٢].

ويحيط بالوطن العربي قوى متعددة تعمل على تحديد حركتها السياسية الخارجية، وذلك من خلال المتغيرات الداخلية المؤثرة فيها، وعموماً تتوزع هذه القوى المؤثرة تبعاً لموقفها والوطن العربي وقضاياه، وهي على نوعين بشكل عام، هما:

- قوى ترتبط بالعرب بعلاقة الحرص على الصداقة والمصالح المشتركة.
- وقوى معادية تاريخياً تعتمد اتجاه الأمة العربية والإسلامية سياسة من شقين، وهما (التوسع، وتكريس الانقسام العربي لموقفها المعادي)[٣].

ولذلك شهدت منطقة القرن الأفريقيّ على وجه الخصوص تحولات جوهرية، أبرزها عاملان:

أولاً: ظهور عناوين جديدة للاهتمام الأمريكيّ بأفريقيا.

ثانياً: الظهور الإسرائيليّ ونجاح المحاولات الإسرائيلية المستمرة فعلياً، من كسب أنصار وقواعد لنشاطاتها السياسية والإستراتيجية، وعملياتها الأمنية.

---

(١) علي الشرعة وآخرون، **تداعيات الصراع في القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص١٣-١٤.

(٢) حمدي الطاهري، **أفريقيا بين العرب وإسرائيل**، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٧م، ص١١١.

(٣) محمد يوسف العملة، **الأمن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الأمن الإسرائيلي**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٩٠م، ص٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الترابط بعد الزلازل السياسية والأمنية الأفريقيّة وبين المواقف والتحركات الصادرة عن إسرائيل والولايات المتحدة لم يكن خافياً، وذلك من خلال عملية استقطاب القوى ومحاولات إعادة بناء الخارطة الجيوسياسية وتحالفاتها وآلية إثارة الفتن والحروب العرقية والإثنية، وإغراقها بالأسلحة ومخططات بناء نقاط ارتكاز إستراتيجية عسكرية وأمنية على طول الضلع الغربيّ لساحل القرن الأفريقيّ وعلى البحر الأحمر، وعلى التخوم المطلة على مجرى النيل الجنوبيّ ومنابعه[١].

وفي غضون السنوات القليلة الماضية تجمعت مئات التقارير والوقائع، والتي كشفت عن حقائق التوغل الصهيونيّ الأمريكيّ في القرن الأفريقيّ، متجاوزين الأهداف التقليدية الذين سعوا إليها سابقاً، مثل: السيطرة على النيل، وحماية الممرات المائية الإستراتيجية.

ففي ظل الاختراق الإسرائيليّ المتعاظم لشرق أفريقيا والقرن الأفريقيّ تحديداً، تتزايد الأخطار التي تهدد المنطقة العربية والإسلامية، هذا الاختراق الذي جاء به كثرة الصراعات والصدامات والانهيارات الأمنية، والسياسية والاقتصادية، وحتى الاجتماعية في دول القرن الأفريقيّ.

إن هذا الاختراق الصهيونيّ سوف يسهم في المستقبل في استكمال المشروع الصهيونيّ الأمريكيّ لإكمال حلقات حصار وتطويق على المنطقة العربية، ففي الشرق تقع المنطقة تحت سلطة البوارج والوجود الأمريكيّ المدجج، وفي الشمال القواعد العسكرية، وخطر حلف تشترك فيه تركيا وإسرائيل وأمريكا، وفي الغرب فيغص البحر المتوسط بوجود سياسيّ وعسكريّ للحلف الأطلسي بمشاركة إسرائيل، الأمر الذي جعل هذا البحر غرفة لعمليات إستراتيجية غربية، وأخيراً في الجنوب حيث يوجد القرن الأفريقيّ، والذي يعاني حالة من عدم الاستقرار بشتى أشكاله، وهكذا يكتمل طوق الحصار على الوطن العربيّ[٢].

إن ما يحدث في دول القرن الأفريقيّ هو بمثابة لامبالاة من جهة الدول العربية بما يحدث هناك من اختراق صهيونيّ لأراضيهم، وعلى ذكر ذلك التغلغل الأجنبيّ فعلى سبيل المثال فإنه توجد وثيقة موقعة بين رئيس جمهورية (أرض الصومال) السابق (إبراهيم عقال)، والوزراء الإسرائيلي الأسبق (إسحاق رابين) يقول فيها عقال لرابين: "إننا سئمنا من العرب،

---

(١) مجدي عبد الكريم، التنافس الدوليّ على أفريقيا، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، ٢٠٠٢م، ص٢٥.

(٢) مجدي عبد الكريم، **التنافس الدوليّ على أفريقيا**، مرجع سابق، ص٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وليست لنا منفعة معهم، وعلاقتنا مع إسرائيل أفضل لنا، ويهمنا إقامة دولة شمال الصومال تتمتع بعلاقة جيدة معكم ومع أمريكا"[١].

إن النظام السياسي العربية في منطقة القرن الأفريقيّ لا يدرك بأن التطورات في العلاقات الأمريكية والإسرائيلية في القرن الأفريقيّ في تزايد، وبخاصة مع أرتيريا والتي سوف تقضّ مضاجع العرب، وتستهدف أمنهم ومصالحهم في منطقة القرن الأفريقيّ وبخاصة حوض البحر الأحمر[٢].

وهناك عدة خطوات تتبعها إسرائيل لتحقيق أهدافها في زعزعة الأمن القوميّ العربيّ، وهي:

- الحصول على أكبر عدد من الأصدقاء في أفريقيا وبخاصة شرق أفريقيا.
- بناء حزام أمنيّ عن طريق محاصرته بدول أفريقية إقليمية معادية لها كما هو حاصل مع أرتيريا.
- مواجهة النفوذ العربيّ في أفريقيا من خلال تعاون إسرائيليّ – أفريقيّ، وذلك من خلال القروض والاستثمارات والتجارة والتسليح العسكريّ أيضاً.
- محاولة إعاقة كافة المشاريع العربية القومية والسياسية والثقافية والتجارية.
- والنقطة الأخيرة والأهم هي اختراق الوطن العربيّ من خلال السيطرة على البحر الأحمر والتحكم في منابع النيل[٣]، وهذا ما يسمى (بالأمن المائيّ)، ولا بد للإشارة هنا أنه في شهر إبريل من عام (١٩٨٩) أقر خبراء المياه من إحدى عشرة دولة عربية في عمان بأن "أمن المياه في العالم العربيّ لا يقل أهمية عن الأمن القوميّ والعسكريّ"[٤].

ولكن للأسف إن مفهوم الأمن القوميّ العربيّ يتسم بالخلاف وعدم الاتفاق حوله، وذلك من كثرة الخلافات والتناقضات الحادثة بين الأنظمة العربية، وكذلك غياب الإرادة السياسية الواحدة، وكذلك اختلاف المدركات السياسية وسوء تقدير مصاعد التهويد، والمتمثل في غياب التنسيق في الإرادات السياسية والاستراتيجيات العربية المتعددة، وكذلك عدم تطوير القدرات الدفاعية العربية المشتركة، والاعتماد في كثير من الأحيان على القوة الأجنبية لتحقيق الأمر،

---

(١) أحمد الأصبحي وآخرون، **القرن الأفريقيّ شرق أفريقيا الواقع والمستقبل**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٠م، ص٣١.

(٢) **المرجع نفسه**، ص٣٥.

(٣) أحمد الأصبحي وآخرون، **القرن الأفريقيّ شرق أفريقيا الواقع والمستقبل**، مرجع سابق، ص٣٥.

(٤) محمد نصر مهنا، **مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي**، مطابع القدس، الإسكندرية، ٢٠٠٤م، ص١٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاختلاف بين النظم العربية في إدراك الأخطار المحدقة بهم والتهديدات والتحديات التي تواجه الأمن القومي العربي، وكذلك ضعف العلاقات الاقتصادية العربية البينية مع تكريس التبعية للخارج، الأمر الذي جعل إلى أن تكون أغلب القرارات العربية انعكاساً واضحاً وجلياً لإرادة الدول الكبرى ومصالحها[١].

إن ما سبق ذكره يعدّ من أهم الأهداف التي ترمي إسرائيل إلى تحقيقها؛ ولأكثر من ثلث قرن تمثل إسرائيل العدو الأول واللدود، والمؤثر بدوره على الأمن العربي وبأبعاده الرئيسة المختلفة، ومن الغريب أن البلدان العربية ما زالت تتحدث عن مشكلة فلسطين وحق شعبه في العيش كبقية شعوب العالم، ولكن لم يلاحظ الفكر العربيّ السياسيّ الأبعاد الإستراتيجية والأمنية للسياسة الإسرائيلية في المنطقة، والتي ترمي إلى أكثر من فلسطين ابتداء باختراق الأمن القوميّ العربيّ وما يجلبه إلى المنطقة من تبعات سلبية على النظام الإقليميّ العربيّ[٢].

(١) نادية سعد الدين، **العرب والدائرة الأفريقيّة**، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٥م، ص١٤٦.

(٢) محمد يوسف العملة، الأمن القومي العربي ونظرية تطبيقه في مواجهة الأمن الإسرائيلي، مرجع سابق، ص٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

السياسة الاسرائيلية في منطقة القرن الأفريقيّ والبحر الأحمر

المبحث الأول: المصالح المتبادلة بين إسرائيل والقرن الأفريقيّ.

المطلب الأول: المصالح الإسرائيلية في القرن الأفريقيّ.

المطلب الثاني: مصالح القرن الأفريقيّ في إسرائيل.

المبحث الثاني: العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الأفريقيّ.

المطلب الأول: علاقة إسرائيل مع أثيوبيا.

المطلب الثاني: علاقة إسرائيل مع أرتيريا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث
السياسة الاسرائيلية في منطقة القرن الأفريقيّ والبحر الأحمر

المبحث الأول
المصالح المتبادلة بين إسرائيل والقرن الأفريقيّ

كانت تطلعات إسرائيل منذ قيامها على أرض فلسطين المحتلة بأن تقيم علاقات دبلوماسية قدر الإمكان مع أكبر عدد ممكن من الدول.

فقد كانت إسرائيل عند أول ظهورٍ لها محاصرة براً من جميع الدول المحيطة بها، الأمر الذي جعل من الرؤساء الإسرائيليين أن يفكروا باختراق هذا الحصار عن طريق البحر، والذي من أجله وضعوا ميناء إيلات للتواصل مع العالم الخارجيّ، وكسر طوق الحصار العربيّ عليهم.

ومن أجل ذلك جاءت الأهمية العظمى لمنطقة القرن الأفريقيّ بموقعها المتميز بالنسبة لإسرائيل، الأمر الذي جعل من إسرائيل تقيم علاقات مع دول المنطقة، وأياً كانت التكلفة عليها، وبخاصة أن كثيراً من الدول الأفريقيّة قد اعترف بإسرائيل مع أول قيامها كدولة لها كيانها المستقل، ومن جهة أخرى فإن بعض هذه الدول كانت تضم أعداداً لا بأس بها من اليهود، مثل: يهود الفلاشا، والذين يقطنون في أثيوبيا، والذين جرى تهجيرهم إلى إسرائيل تحت عملية اسمتها إسرائيل عملية موسى.

ومن هنا تأتي أهمية البحر الأحمر، والمرتبطة بمنطقة القرن الأفريقيّ كمكمل لا يتجزأ عنه بأي حال من الأحوال، والذي يتحكم بمرور البواخر التجارية من الجنوب إلى الشمال، والبوارج والأساطيل البحرية والتي تضم أعداداً كبيرة من السفن البحرية.

وعلى الطرف الآخر فإن لدول القرن الأفريقيّ مصالح من خلال ارتباطها بإسرائيل متمثلة بشكل عامّ بالدعم السياسيّ، والعسكريّ، والاقتصاديّ، والتنمويّ، والثقافيّ، والذي من شأنه أن ينتشل هذه الدول من حوض التخلف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: المصالح الإسرائيلية في القرن الأفريقيّ:

لقد بذلت إسرائيل جهوداً مكثفة* لتوثيق علاقاتها بدول منطقة القرن الأفريقيّ، وذلك لأهمية الإستراتيجية التي تتميز بها المنطقة في القارة الأفريقيّة، وقد لعبت الصراعات في المنطقة

---

* لم يكن قيام دولة إسرائيل في (١٥) مايو عام (١٩٤٨) هو البداية الأولى في نسيج العلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة، وإنما يرجع ذلك إلى الوراء إلى الأمر الذي سبق قيام دولة إسرائيل، فقد برزت أفريقيا كأولوية في جدول أعمال رواد المشروع الصهيوني وفي مقدمتهم (ثيودور هرتزل) و(حاييم وايزمن)، إذ كانت هناك مداولات جدية قبل انعقاد مؤتمر (بازل) بسويسرا عام (١٨٩٧) لإقامة دولة يهودية في أوتمندا، هذا فضلاً عن وجود جاليات يهودية ملحوظة على امتداد القارة الأفريقيّة في جنوب أفريقيا ونيجيريا وزائير وموزمبيق وأثيوبيا، ولكن نقطة الانطلاق الرسمية للعلاقات الأفريقيّة – الإسرائيلية بما فيها القرن الأفريقيّ كانت منذ عام (١٩٤٨).

وليس غريباً أن تجد تأييداً أفريقياً لقيام دولة إسرائيل قبل قيامها، وقد جسد هذا التأييد كل من ليبيريا وأثيوبيا، فوافقت ليبيريا على مشروع التقسيم الذي عرض في الأمم المتحدة عام (١٩٤٧) وهي بذلك تعدّ الدولة الأفريقيّة الأولى التي تعترف بالدولة العبرية، ونقيم معها علاقات دبلوماسية، أما أثيوبيا فكانت الدولة الأفريقيّة الثانية التي أقامت علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل قد حاولت في هذه الفترة أن تكثف وجودها في أفريقيا، وبحلول عام (١٩٦٧) كان لإسرائيل (٣٢) بعثة دبلوماسية في دولة أفريقيا، منها (٣٠) بعثة على مستوى سفارة، واثنتان على مستوى قنصلي.

أما بالنسبة للمرحلة التي كانت ما بين عامي (١٩٦٧-١٩٧٧) فقد جاءت على عكس المرحلة السابقة وشهدت تدهوراً بالغاً في العلاقات الأفريقيّة – الإسرائيلية، وكان السبب الرئيس في ذلك هو قيام إسرائيل باحتلال الأراضي العربية في حزيران عام (١٩٦٧)، الأمر الذي أعاد لأذهان الأفارقة كابوس الاحتلال والاستعمار وما يمثلانه من عقدة تاريخية لهذه القارة، وهكذا نرى أن الكتلة الأفريقيّة العربية استطاعت الوقوف ضد العدوان الإسرائيلي مع المطالبة بالانسحاب الفوري والكلي من كافة الأراضي التي احتلتها، لا سيما أرض سيناء والتي تعتبر جزءاً من الأراضي الأفريقيّة، فأقامت الدول العربية مجتمعة علاقات دبلوماسية مع (٢٢) دولة أفريقية من ضمن (٣٥) دولة كانت لها علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل[١].

وبعد اندلاع حرب أكتوبر/ تشرين الأول عام (١٩٧٣) دعمت الدول الأفريقيّة الدول العربية، وأقامت منظمة الوحدة الأفريقيّة في ٢١ نوفمبر/ تشرين الثاني عام (١٩٧٣) بإصدار قرار دعت فيه جميع الدول الأعضاء في المنطقة إلى فرض حظر اقتصادي كامل على إسرائيل، ودعا البيان كذلك إلى إقامة علاقات وثيقة للتعاون بين أعضاء المنظمة والجامعة العربية، وبالنهاية أدى هذا القرار إلى شلل تام في العلاقات الإسرائيلية – الأفريقيّة وإعادة إسرائيل لنقطة البداية.

وفي عام (١٩٧٥) فقد استطاعت الكتلة الأفريقيّة العربية أن تعرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار تم إصدارة في (١٠) نوفمبر/ تشرين الثاني تصف الصهيونية بأنها نوع من العنصرية أو عرق. هذا القرار الشهير باسم: (Zionism is Rasism Resolution).

أما بالنسبة لعام (١٩٧٧) فقد اعتبرت زيارة الرئيس المصري (أنور السادات) التاريخية للقدس نقطة محورية في تقارب الجانبين الأفريقيّ والإسرائيلي.=

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما بين دولها دوراً مهماً في تمكين إسرائيل من بلورة تحركاتها الاستراتيجية في المنطقة لتحقيق مصالحها ومستلزماتها الأمنية، ومن ذلك على سبيل المثال استغلت إسرائيل دعم الدول العربية وتأييدها للثورة الأرتيرية في السعي لكسب ثقة وتعاون أثيوبيا معها، وأيضًا استغلت إسرائيل الصراع الصوماليّ الأثيوبيّ حول الأوجادين، والصراع الحدودي بين كينيا والصومال، وكذلك دعمت الحركات الانفصالية من أجل تدعيم حركاتها، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في منطقة القرن الأفريقيّ وتعميق وجودها العسكريّ والاقتصاديّ والسياسيّ في المنطقة، بما يتيح لها فرصاً أفضل لتحقيق أهدافها.

ومن هنا أستطيع القول إن الكيان الصهيوني من خلال تغلغله في القرن الأفريقيّ له أهداف معينة أهمها:

١) الأهداف السياسية:

- محاولة كسر نطاق العزلة الدولية، والتي جاءت نتيجة الممارسات الصهيونية في المنطقة العربية، فالطريق الوحيد لكسر جدار الحصار الذي يحيط بإسرائيل هو امتلاك عطف وصداقة الأمم القريبة منها والبعيدة على حدٍ سواء، أي أن إسرائيل تحاول أن تكسر الطوق العربي المحيط بها، وذلك من خلال تقوية علاقاتها بالدول الأفريقيّة، خصوصاً أن أفريقيا لها مميزاتها الخاصة بعد استقلال معظم دولها، حيث أنها أصبحت تمتلك ثلث مقاعد الأمم المتحدة.
- محاولة كسب الرأي العام الأفريقيّ في مواجهة ما برز من تأييد الأفارقة لوجهة النظر العربية من عناصر الصراع العربي – الصهيوني وبخاصة فيما تشكله مجموعة الدول الأفريقيّة من قوة لا يستهان بها في المحافل الدولية.

ويبدو أن كسب الرأي العام الأفريقيّ تبرير يتوج به الكيان الصهيونيّ وجوده، وضمان للأمن الإسرائيليّ، وبذلك يؤكد (أباإيبان) في تصريح له (نحن قلنا إن الوضع الطبيعيّ بالنسبة لإسرائيل هو الانسجام الإقليميّ (Regional Harmony) وإذا تعذر تحقيق ذلك فسنعمل على زرع العلم الإسرائيلي في مئات العواصم، ونعمل على خلق وجود دوليّ لإسرائيل يمتد عبر جميع قارات العالم[١].

=فزيارة السادات للقدس والتوقيع على معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل عام (١٩٧٩) مهدت الطريق للانفتاح مرة أخرى في العلاقات الأفريقيّة الإسرائيلية. سعود بن علي، التغيرات السياسية في القرن الأفريقيّ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢م، ص٨٥.

(١) عادل الجابر، **العلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة**، منشورات دار الكرمل – صامد، عمان، ١٩٨٨م، ص١٦-١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ترسيخ فكرة التفوق العلميّ والتكنولوجيّ الصهيونيّ لدى الدول الأفريقيّة، وأن الكيان الصيوني يعد نفسه نموذجاً فريداً في قدرته على الإنجاز التكنولوجي، وعلى تطوير الزراعة، واستزراع الصحراء، وأنه فوق ذلك قادر على الإقراض، وعلى تنمية المشروعات[١].
- توليد القناعة لدى الولايات المتحدة ودول غربي أوروربا بمدى أهمية الدور الصهيونّي في تحقيق الحفاظ على المصالح الغربية والتأثير سلبياً على التطلعات العربية في القارة[٢].

٢) أهداف اقتصادية:

ومن المنظور الإسرائيلي تتمتع القارة الأفريقيّة بفرص هائلة لتنمية الاقتصاد في المجتمع الإسرائيلي، فتكمن أهمية القارة الأفريقيّة في كونها سوقاً ضخماً يساعد على زيادة الصادرات الإسرائيلية لأفريقيا، وفتح الأسواق الأفريقيّة للمنتجات الإسرائيلية، ومن ثم منافسة المنتجات العربية في الأسواق الأفريقيّة المختلفة.

كما تخلق القارة الأفريقيّة فرصاً عديدة لزيادة الاستثمارات الإسرائيلية الأفريقيّة، فهي توفر من جانبها فرص عمل للشباب الإسرائيليّ، ومن ثم تستطيع إسرائيل التغلغل داخل المجتمع الأفريقيّ، وفرض سيطرتها على القوة العاملة، كما تستغل إسرائيل القارة الأفريقيّة في الحصول على المواد الخام الأولية، وعناصر الطاقة للاستفادة بها[٣].

ويهدف الكيان الصهيونيّ كذلك إلى مواجهة ما تفرضه الأقطار العربية من مقاطعة على البضائع والمنتجات الصهيونية، وإيجاد قاعدة تعاون من خلال مشاريع استثمارية مشتركة تساهم أيضاً في التأثير على اقتصاديات الأقطار العربية لعرقلة نموها، ويكون ذلك عن طريق:

- منافسة المنتجات العربية في الأسواق الأفريقيّة.
- زيادة نمو بعض المحصولات الزراعية التي لها مثيل في بعض الأقطار العربية، وذلك في بعض دول أفريقيا.
- إقامة مشروعات زراعية تعمل على التأثير على منابع النيل[٤].

٣) الأهداف العسكرية:

يبين تقرير وزارة الخارجية الإسرائيلية لعام (١٩٩٩) أنه أصبح لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع (٤٢) دولة أفريقية، شملت تعاوناً في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية

---

(١) عادل الجابر، **العلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة**، مرجع سابق، ص١٦-١٧.

(٢) **المرجع نفسه**، ص١٧.

(٣) مجدي عبد الكريم، **التنافس الدولي على أفريقيا**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، ٢٠٠٢م، ص٢٩.

(٤) عادل الجابر، **العلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة**، مرجع سابق، ص٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك[١].

كما عبر الزعيم الصهيوني (بن غوريون) عن اهتمامه بمنطقة البحر الأحمر، والتي يعدّ المكمل الرئيسي لمنطقة القرن الأفريقيّ حيث قال: "إنني أحلم بأساطيل داوود تمخر عباب البحر الأحمر ..." وقال أيضاً: "إننا محاصرون براً، والبحر هو طريقنا الرئيسة للمرور إلى يهود العالم، وللاتصال بالعالم".

وكذلك كتب (كاتسنلسون) المحرر في صحيفة (حيروت) الإسرائيلية عام (١٩٤٥) بقوله: "نحن نملك اسطولاً بحرياً ضخماً، يعمل في مرافئ العالم كافة، وسيرتفع عدده عام (١٩٥٦)، ولذا فعلينا أن نعد العدة لمستقبل تستطيع فيه أساطيلنا البحرية والحربية أن تحطم الحصار العربي المفروض علينا، وأن نفرض الحصار بدورنا على بعض الدول العربية بشكل أقوى مما فرضوه علينا"[٢].

ومن هنا فإنه لا يمكن اعتبار التحرك الإسرائيلي في منطقة القرن الأفريقيّ منفصلاً عن الأهداف الإسرائيلية باتجاه البحر الأحمر بل يمكن اعتباره جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجية الإسرائيلية[٣].

ومن خلال ذلك نستطيع القول بأن الكيان الصهيوني في إطار علاقاته مع الدول الأفريقيّة يتجه إلى تحقيق أهداف عسكرية، وتتمثل في:

- يسعى الكيان الصهيوني من خلال فعالياته العسكرية المتعددة إلى إيفاد خبراء ومستشارين عسكريين لأغراض تدريب القوات المسلحة للدول الأفريقيّة وبيع الأسلحة والمعدات لها، وبناء القواعد العسكرية، وبخاصة في الأراضي المطلة على الأقطار العربية في أفريقيا.
- محاولة الحصول على تسهيلات عسكرية في المنطقة، كاستخدام القواعد والبحرية، كما حدث عندما استخدمت إسرائيل قواعد أثيوبيا في عدوان (١٩٦٧)، فكانت الطائرات تهاجم مصر من أثيوبيا.
- استخدام الدول الأفريقيّة، وبخاصة منطقة القرن الأفريقيّ كقاعدة للتجسس على الأقطار العربية، وضرب حركات الدول الموالية للعرب.
- تصريف منتجات صناعته العسكرية للدول الأفريقيّة.

---

(١) نادية سعد الدين، **العرب والدائرة الأفريقيّة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م، ص١٥٤.

(٢) يوسف روكرز، **أفريقيا السواء سياسة وحضارة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٦م، ص١٠٢-١٠٣.

(٣) Susan Aurelia, "Escalating conflicts in the horn of African", Middle East Review, Vol. 10, No.4, Summer 1978, p.37.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مساهمة الكيان الصهيوني في تدريب القوات المسلحة للدول الأفريقيّة، والإشراف على تنظيم المؤسسات العسكرية المختلفة، وتدريبها على خلق كوادر عسكرية تدين له بالولاء.
- وضع مبادئ استراتيجيتها العسكرية موضع التنفيذ، بما يخدم أهداف خطط مستقبلية في محاصرة الأقطار العربية في نطاق القارة وعلى حدودها[1].

المطلب الثاني: مصالح القرن الأفريقيّ في إسرائيل:

لقد ساهمت عوامل عديدة في تهيئة المناخ والظروف المناسبة من أجل تقوية العلاقات ما بين إسرائيل وشرق أفريقيا، والذي جاءت مكملاً للمسار الذي اختطه الاستعمار السابق في القارة الأفريقية، فقد كان إفساح المجال لإسرائيل من قبل الدول الاستعمارية في أفريقيا من أبرز العوامل التي ساهمت في توغل إسرائيل في تلك المنطقة، وأيضاً تقديم الدعم اللازم ومساعدتها، وتسهيل العقبات أمام إسرائيل؛ من أجل تقوية العلاقات مع الدول الأفريقيّة، وفي المقابل أرادت هذه الأخيرة أن تستفيد من علاقاتها مع إسرائيل باعتبار أنها تمثل النموذج الحضاريّ الغربيّ[2].

بداية التوغل الإسرائيلي:

وكان لاتفاقية (كامب ديفيد) المبرمة بين مصر وإسرائيل أوائل العام (١٩٧٩) أثر كبير في تذليل عقبات قيام علاقات طبيعية بين معظم دول القارة الأفريقيّة، ومن ذلك انطلاق عملية التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل في مدريد عام (١٩٩١)، ومن ثم توقيع اتفاق (أوسلو) عام (١٩٩٣)، فكل ما جرى يعدّ مسوغاً لإعادة أكثر من عشرين دولة أفريقية علاقاتها الدبلوماسية الكاملة مع إسرائيل، والتي باتت الآن جلية بحضورها في (٤٢) دولة أفريقية.

وقد انعكس إبرام اتفاقيات السلام مع إسرائيل بشكل جليّ على العلاقات الاقتصادية والعسكرية والأمنية الإسرائيلية – الأفريقيّة، والتي شهدت نمواً متسارعاً، إذ وصلت تجارة إسرائيل مع أفريقيا عام (١٩٨٤) إلى (٢٢٠) مليون دولار، إلى جانب تجارة السلاح والتي قدرت قيمتها بـ (٤٠٠) مليون دولار، كما أبرمت الشركات الإسرائيلية في تلك الفترة عقوداً بلغت قيمتها نحو مليارين دولار، وأيضاً قدرت حجم استثمارات إسرائيل في أوغندا وحدها بما يزيد على (١٠٠) مليون دولار، كما وصل عدد الخبراء الإسرائيليين العاملين في أفريقيا في ذلك

---

(١) عادل الجابر، **العلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة**، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) نادية سعد الدين، **العلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م، ص١٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوقت إلى نحو اثني عشر ألف خبير، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وأرتيريا عام (١٩٩٤) نحو عشرة ملايين دولار، أغلبها صادرات إسرائيلية لأرتيريا[١].

ولم تقف الممارسات الإسرائيلية المقترفة ضد الشعب الفلسطينيّ حائلاً ولا عائقاً أمام العلاقات الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية بين دول أفريقيا وإسرائيل، فعلى الرغم من إعلان وزراء خارجية دول أفريقيا خلال اجتماعاتهم في الدورة العادية الثالث والسبعين لمجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقيّة الذي عقد في طرابلس في (٢٧) آذار/ مارس من العام (٢٠٠١)، والذي يدينون فيه بالممارسات والجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وقد طالبوا إسرائيل بضرورة التوقف عن هذه الممارسات اللا إنسانية، والالتزام بمبادئ الشرعية الدولية، إلا أن العلاقات الأفريقيّة الإسرائيلية شهدت تطوراً ملحوظاً[٢].

ولأكثر من ثلث قرن تقريباً وإسرائيل تمثل الخطر الرئيس، وأداة العدوان الأساسية على الأمن العربيّ، وهذا ليس بموقوماته العسكرية فحسب، ولكن بأبعاده الرئيسة الأخرى من حرية الاختيار السياسيّ وحق تقرير المصير، والاستقرار اللازم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتعاون، والوفاق الأقليميّ والدوليّ[٣].

ولا بد للإشارة هنا إلى أن هناك مجموعة مصالح أفريقية مع إسرائيل تسعى هذه الدول الأفريقيّة لتحقيقها، وتتمثل بالأمور التالية:

أولاً: إسرائيل بوابة للعالم الغربي:

إن إسرائيل تتمتع بشراكة قوية، وتحالف استراتيجيّ مع الولايات المتحدة وأوروبا، وبالتالي فإن تعزيز العلاقات الأفريقيّة مع إسرائيل من شأنه أن يعزز ويقوي مكانة أفريقيا لدى السياسة الخارجية الأمريكية بشكل خاصّ والسياسة الخارجية لدى الدول الأوروبية بشكل عامّ، ويدلّ على هذا ما قام به الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون) من زيارة العديد من الدول الأفريقيّة في صيف عام (١٩٩٨).

ثانياً: التعاون في المجال العسكريّ والأمنيّ:

وفي هذا المجال فلا بد من القول بأن التقارب الإسرائيليّ – الأفريقيّ وبخاصة منطقة

---

(١) **المرجع نفسه**، ص١٥٣.

(٢) تميم هاني خلاف، "العلاقات الأفرو – إسرائيلية بين الأهداف والمصالح"، **السياسة الدولية**، العدد ١٣١، ٢٠٠١م، ص١٩٩.

(٣) محمد يوسف العملة، **الأمن القومي ونظرية تطبيقية في مواجهة الأمن الإسرائيلي**، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٠م، ص٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القرن الأفريقيّ يعدّ مصلحة مهمة جداً للدول الأفريقيّة من الجانبين العسكريّ والأمنيّ، وفي ذلك تقوم إسرائيل بتقديم المساعدة، في مجال صناعة الأسلحة، وتوفير الخبرات في مجال التدريب العسكريّ للأنظمة الأفريقيّة، وإرسال خبراء ومدربين عسكريين في المجالات المختلفة[١]، فعلى سبيل المثال أقامت إسرائيل قواعد لها في أرتيريا عام ١٩٩٦م وتزويدها بثلاث آلاف جندي بالإضافة إلى ٦٠٠ مستشار إسرائيلي يتواجد أغلبهم في ميناء مصوّع من أجل مراقبة التحركات في جنوب البحر الأحمر[٢].

ثالثاً: الضغط على العالم العربيّ:

إن مجرد التلويح بتطبيع العلاقات الأفريقيّة مع إسرائيل من شأنه أن يمثل عاملاً ضاغطاً على العالم العربيّ، وذلك من أجل زيادة مساعداته ومعوناته للقارة الأفريقيّة على وجه العموم، وكذلك إجباره على الوفاء بوعوده وبالتزاماته في توفير الاحتياجات النفطية لأفريقيا، وبخاصة الدول المحادة للدول العربية[٣].

وهذا بالإضافة إلى أهداف قد تم تحقيقها من خلال توطيد العلاقة مع إسرائيل، تتمثل في:

- إنشاء شركات الملاحة البحرية المشتركة ما بين إسرائيل ودول شرق أفريقيا.
- إمداد هذه الدول بالخبراء والفنيين المدنيين والعسكريين.
- إعطاء الدول الأفريقيّة قروضاً طويلة الأجل، والقيام بمشروعات اقتصادية تساعدها في النهوض والنمو.
- منح الدول الأفريقيّة منحاً دراسية مجانية في المجالين العسكريّ والأمنيّ.
- العناية بتحسين وسائل المواصلات الداخلية والخارجية لزيادة النقل البحريّ والجويّ، وتحسين الموانئ والمطارات وإنشاء خطوط ملاحية جديدة.

والحقيقة التي لا يجب أن ننكرها أن بعض الشركات الإسرائيلية التي تعمل في أفريقيا ما هي إلا فروع للاحتكار الأمريكيّ، فعلى سبيل المثال نرى أن جزءاً كبيراً من رأس المال الخاص لشركة (سولية يوبنة) تابع لبعض شركات أمريكية وللوكالة اليهودية، ومقرها الرئيس الولايات المتحدة الأمريكية[٤].

---

(١) تميم هاني خلاف، **العلاقات الأفرو – إسرائيلية**، مرجع سابق، ص٢٠٠.

(٢) نادية سعد الدين، العلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة، مرجع سابق، ص١٦٧.

(٣) تميم هاني خلاف، **العلاقات الأفرو – إسرائيلية**، مرجع سابق، ص٢٠٠.

(٤) حمدي الطاهري، **أفريقيا بين العرب وإسرائيل**، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٧م، ص١٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن كل ما تقدمه إسرائيل لدول القرن الأفريقيّ من مساعدات على جميع المستويات ما هي إلا من أجل تقوية العلاقات ما بينها وبين هذه الدول، الأمر الذي يجعلها تخترق الحصار العربي من جهة، ومن جهة أخرى فيما يخص السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول شرق أفريقيا يتمثل الهدف الأساس لها هو في اكتساب عنصر الشرعية السياسية، والاعتراف القانوني بالدولة اليهودية من قبل الدول الأفريقيّة على وجه العموم[١].

ومن خلال الشرعية تستطيع إسرائيل أن تحطم أنشطة الشعوب العربية التي رفضت الاعتراف بها منذ قيامها، سواء أكانت هذه الأنشطة سياسية، أو اقتصادية وتجارية[٢].

([١]) مجدي عبد الكريم، **التنافس الدولي على أفريقيا**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، ٢٠٠٢م، ص٢٨.

([٢]) محمد نصر مهنا، **مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي**، مطابع القدس، الإسكندرية، ٢٠٠٤م، ص١٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني

العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الأفريقيّ

وفي حقبة من الزمان في الستينات من القرن الماضي استطاعت إسرائيل أن تقيم علاقات جيدة مع كثير من الدول الأفريقيّة، ولكن ما بعد الحرب عام (١٩٦٧) انقطعت هذه العلاقات ما بين الدول الأفريقيّة وإسرائيل بسبب احتلال إسرائيل للكثير من الأراضي العربية، الأمر الذي أعاد إلى أذهان الأفارقة سياسة الاستعمار، والذي عانوا منه كثيراً.

ولكن بعد قيام عملية السلام الأولى ما بين مصر وإسرائيل عادت العلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة كما كانت، بل وما في بعد التسعينات توطد العلاقات ما بين إسرائيل ودول القرن الأفريقيّ بعكس ما حدث للأخيرة بعلاقاتها مع الدول العربية التي ضعفت إلى حد كبير وبشكل ملحوظ بسبب الغفلة التي كانت تعيشها الدول العربية عن الأهمية القصوى التي كانت تحتلها دول القرن الأفريقيّ، الأمر الذي شد انتباه الإسرائيليين إلى اغتنام الفرصة، والسير بخطى نحو تقديم الأفضل مع هذه الدول الأفريقيّة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: علاقة إسرائيل مع أثيوبيا:

إن منطقة القرن الأفريقيّ والبحر الأحمر في إطار المنظور الإسرائيلي يجب أن يكون ممراً لجميع دول العالم بما فيها إسرائيل.

وهذا هو المحور الذي يوليه الإسرائيليون اهتماماً عميقاً، ومن منظورهم ان لا حقّ للدول العربية في التصرف والتدخل في شؤون هذه الدول والممرات البحرية الموازية لها، أو في تقييد حرية الملاحة في البحر الأحمر شمالاً وجنوباً.

إن إسرائيل تخشى فعلاً أن تسيطر الدول العربية على هذه المناطق، سواء أكان سياسياً أو اقتصادياً، أو أمنياً، وبذلك يستطيع العرب أن يحكموا الطوق بكافة أشكاله على إسرائيل، ولهذا فإن إسرائيل تساعد أي دولة تحاول مخالفة سياسة الدول العربية تجاه هذه المنطقة الحيوية من الخارطة، ومن طرف آخر تحاول إسرائيل وبكل ما تستطيع من قوة أن تدعم علاقاتها مع دول القرن الأفريقيّ.

أهمية الدولة الأثيوبية:

إذا نظرنا إلى الدول الموجودة على البحر الاحمر فإننا نجد أنها دول عربية، وتبادل العداء مع إسرائيل، وتضيق عليها الخناق والحصار سياسياً واقتصادياً، ومن هذا المنظور لا بد لإسرائيل أن تخترق هذا الحصار المفروض عليها، والذي كان بدايته مع دولة أثيوبيا والقريبة من الدول العربية والمؤثرة بدورها بحكم موقعها الجغرافيّ.

فقد تلاقت مصالح الدولتين الإسرائيلية والأثيوبية في أمور كثيرة، وأدى ذلك بدوره إلى توثيق العلاقات بين البلدين على الصعيد السياسيّ والاقتصاديّ والأمنيّ والعسكريّ.

إن القارئ للعلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة منذ النصف الثاني من عقد الخمسينات يلاحظ أن الخطوات السياسية التي ارتكزت عليها إسرائيل كانت في إيلاء أثيوبيا المقام الأول في علاقاتها الأفريقيّة، لتكون جزءاً محورياً يضيف دعامة أساسية جديدة في تدشين "حلف المحيط" الذي بلوره (دافيد بن غوريون) أول رئيس وزراء في إسرائيل، فقد ركز بن غوريون على إقامة هذا الحلف للخروج من العزلة الإقليمية التي فرضها العرب على إسرائيل، وذلك بإيجاد طوق معاد للدول العربية، ويضم دولاً غير عربية، وقد بدأ هذا الحلف من تركيا المرتبطة مع إسرائيل بعلاقة حميمة مروراً بإيران، والتي كانت تزود الكيان الصهيوني بالنفط عبر البحر الأحمر أيام حكم (الشاه)، وإمعاناً في توسيع العلاقات مع الدول المعادية للدول العربية توجهت إسرائيل إلى الدول الأفريقيّة، وبخاصة إلى القرن الأفريقيّ، وعلى وجه الخصوص أثيوبيا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ازدادت العلاقات سابقاً بين أثيوبيا وإسرائيل بعد حرب عام (١٩٤٨)، وذلك حينما وقعت إسرائيل عقداً لشراء صفقة أسلحة تشيكوسلوفاكية سراً، على أن تبرم أثيوبيا الاتفاق بدلاً من إسرائيل، ومن ثم يتم نقل السلاح من أثيوبيا إلى إسرائيل عبر جسر جوي.

فالعلاقات هنا بين البلدين تحكمه المصالح الكثيرة، فقد التقتا وجهتا النظر لدى المسؤولين في البلدين، لدرجة أن أثيوبيا وضعت تحت الحكومة الإسرائيلية حرية التصرف بقواعدها البحرية، والتي تخص أرتيريا في الوقت الحالي، الأمر الذي جعل الارتباط العسكريّ والاستخباراتيّ مقدماً بينهما على سائر العلاقات وبخاصة الاقتصادية[١].

وقد جاءت أثيوبيا في المقام الأول من الاستراتيجية الإسرائيلية لاعتبارات كثيرة، أهمها:

- متاخمة أثيوبيا لكثير من الدول العربية بصوره مباشرة كالسودان، وجيبوتي والصومال، وبصورة غير مباشرة كمصر، ما يجعلها تمارس كثيراً من الضغوط على هذه الدول.
- المكانة السياسية المتميزة لاثيوبيا في القارة الأفريقيّة، إذ توجد على أراضيها منظمة الوحدة الأفريقيّة، ومنظمة الأمم المتحدة للتعاون الاقتصاديّ والاجتماعيّ والإقليميّ.
- تضم أثيوبيا جالية يهودية لا بأس بعدد أفرادها، ويطلق عليهم (يهود الفلاشا)، وقد كانت رعاية اليهود والوكالة اليهودية لهذه الطائفة قبل قيام إسرائيل، وازدادت هذه الرعاية بعد قيام إسرائيل.
- كانت أثيوبيا هي البلد الأفريقيّ الأول الذي أقامت فيه إسرائيل أول قنصلية عامة، ومن ثم فتح سفارتها عام (١٩٦١)، والتي كان لها الأثر في انعاش العلاقات بين البلدين في شتى المجالات، وشكلت نافذة واسعة تطل منها إسرائيل على الدول الأفريقيّة كافة[٢].
- وفي مجال الاقتصاد أتيحت الفرص للعديد من الشركات الإسرائيلية للعمل في أثيوبيا في شتى المجالات والأنشطة الزراعية والثروة المعدنية، والبناء، والثروة الحيوانية، بالإضافة إلى إنشاء الشركات المشتركة.
- تمثل الهضبة الأثيوبية أحد المنابع الرئيسة لنهر النيل، ويمكن القول إن هذه الهضبة تمثل (٨٥%) من مصادر المياه لكل من مصر والسودان[٣].

---

(١) سعود بن علي، **التغيرات السياسية في القرن الأفريقيّ**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢م، ص١٠١، ١٠٢.

(٢) **المرجع نفسه**، ص١٠٣.

(٣) غادة خضر، "المشروعات الأثيوبية وانعكاساتها على حصة مصر من مياه النيل"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٢٨، ١٩٩٧م، ص١٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن المائيّ وأثره على الأمن العربيّ:

يعدّ السعي لتوفير المياه إحدى أخطر المشكلات والقضايا والتحديات التي تواجه معظم دول العالم، كما تعدّ دول المنطقة العربية أكثر مناطق العالم في الصراع المائيّ؛ نظراً لحاجتها الشديدة للمياه.

فإذا نظرنا إلى حالة الموارد المائية في الوطن العربيّ بصورة إجمالية فإننا نجد أن معظم أراضي الوطن العربيّ تقع في مناطق جافة أو شبه جافة، إذ تغطي تلك المناطق ٩٠% من مساحة الوطن العربي البالغة (١٤.٢٠٥) مليون كم٢، إذ يشغل الوطن العربي (٩٠%) من اليابسة، وفيه خامس تجمع سكانيّ عالميّ، في حين تقدر موارده المائية بحوالي (٠.٧٤%) من الموارد المائية العالمية، وتقل الموارد المائية المتجددة في الوطن العربية و(١%) من المياه المتجددة في العالم.

وتجري في الأرض العربية أنهار دائمة الجريان يبلغ عددها (٦٥) نهراً، أغزرها نهر (النيل) وأضعفها نهر (مليان) في تونس، ولا تسد شبكة هذه الأنهار سوى جزء محدد من حاجة الوطن العربية من المياه(١).

وإن الأمن المائيّ أصبح بؤرة الاهتمام على مستوى الحكومات والشعوب، إذ يشعر الجميع الآن أن هناك أخطاراً تهدد وصول مياه ثلاثة أنهار حيوية، ولا غنى عنها، وهي النيل، والفرات، والأردن، وتأتي هذه الأخطار من أقطار غير عربية تشكل دول المنبع عموماً، فقد قطعت تركيا تدفق نهر الفرات في شهر يناير (١٩٩٠) لملء خزان سد (أتاتورك) وهو أكبر سدّ لمشروع تضمن إنشاء اثنين وعشرين سداً، وفي حوض النيل ظهرت أسباب جديدة للقلق حين تردد أن ثمة خبراء من إسرائيل يجرون أبحاثاً في أثيوبيا وأوغندا لإقامة مشروعات على النيل، ما يؤثر على كمية المياه التي تصل إلى مصر، أما حوض نهر الأردن فقد أصبح مضرب الأمثال في حرب المياه العربية الإسرائيلية، وليس من المبالغة الآن القول بأن قضية مياه الأردن واليرموك وبانياس والحاصباني ومحاولات الدول العربية الاستفادة من هذه الأنهار، ثم قرار القمة العربية الأولى تحويل مياه نهر الأردن كانت سبباً مباشراً للعمليات العدوانية الإسرائيلية على الحدود السورية الاردنية عامي (١٩٦٤-١٩٦٥)(٢).

---

(١) إبراهيم كاخيا، "مياه الشرق الأوسط صراع بقاء وأمن مائي"، **مجلة الدفاع العربي**، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨م، العدد ١، ص٢٥.

(٢) محمد نصر مهنا، **مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي**، مطابع القدس، الإسكندرية، ٢٠٠٤م، ص١٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة للوضع الأثيوبيّ فإنه يعتبر الرؤية الأثيوبية للمياه مصدراً لانزعاج العديد من دول حوض النيل، وفي مقدمة هذه الدول مصر والسودان، فعلى الرغم من الإشارات العديدة التي حاولت أديس أبابا أن تبعث بها لمصر والسودان خلال السنوات الماضية حول المياه، والتقارير التي تحدثت عن دور إسرائيل في منطقة البحيرات العظمى، والموقف الذي عبرت عنه أثيوبيا في مؤتمر النيل عام (٢٠٠٢) والذي انعقد في القاهرة في مارس عام (١٩٩٩) كان خطيراً، إذ طالب وفداً أثيوبيا وأوغنده في المؤتمر بصياغة اتفاقية جديدة لاستقلال مياه النيل غير تلك التي تحكم توزيع مياهها منذ القدم، واتهما مصر بأنها تتجاوز حصتها من المياه، والأخطر من ذلك كان تأييد الوفدين لاقتراح وفد تنزانيا بضرورة "خصخصة مياه النيل" بدعوى أن ذلك سيكفل توزيعاً عادلاً للمياه[١].

وقد ذكرت صحيفة "الإندبندانت" البريطانية أن إسرائيل وأثيوبيا يتعاونان في إقامة مشروعات للمياه في منابع النيل في الهضبة الأثيوبية، وبالرغم من نفي مسؤولي البلدين، فإن الأنباء التي تواترت في الصحف العربية والإسرائيلية قد أزاحت الستار عن بعض أبعاد التعاون بين الدولتين في مجالات المياه والمجالات العسكرية والأمنية والفنية أيضاً، وأظهرت الزيارات التي قام بها عدد من كبار المسؤولين الإسرائيليين والأثيوبيين من رجال الجيش والمخابرات والخارجية بأنه يوجد وعي سياسي وإرادة لدى الإسرائيليين لتطوير التعاون على أعلى مستوياته، بحيث يشكل قيام ارتباط استراتيجي بين الدولتين[٢].

ومن المعروف أن عدداً من ضباط الجيش الأثيوبي قد تلقى تدريباته العسكرية في إسرائيل، ويشغل هؤلاء الضباط الآن مراكز قيادية في الجيش الأثيوبي، كذلك فإن عدداً من الخبراء الإسرائيليين تم إيفادهم لتدريب القوات الأثيوبية، وقد اشارت مصادر صحفية عديدة لقيام إسرائيل بتزويد أثيوبيا بشحنات القنابل العنقودية الأمريكية الصنع، وتزويد أثيوبيا بالعديد من الطائرات الإسرائيلية[٣].

وفي هذا الصدد فإن التعاون الأثيوبي الإسرائيلي يهدد الأمن المائيّ العربيّ عامة في دائرة هامة وهي دائرة البحر الأحمر، والأمن المائيّ المصري خاصة، وكلا الطرفين الإسرائيلي والأثيوبي يستفيدان من وراء هذا التعاون.

---

(١) محمود محمد خليل، "التعاون الأثيوبي الإسرائيلي في مجال المياه"، **مجلة الدفاع**، الإسكندرية، العدد ١٦٤، مارس ٢٠٠٠، ص٨٠.

(٢) عز الدين شكري، "التعاون الإسرائيلي الأثيوبي والأمن القومي المصري"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد ١٠١، يوليو ١٩٩٠، ص١٧٣.

(٣) **المرجع نفسه**، ص١٧٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فبالنسبة لإسرائيل فإنها تهدف من وراء هذا التعاون إلى تحقيق التالي:

- تأمين علاقاتها في البحر الأحمر خاصة عبر المضايق الجنوبية للبحر الأحمر.
- التوسع التجاريّ والاقتصاديّ في أفريقيا والشرق الأقصى
- مضايقة مصر والسودان سياسياً ومائياً وعسكرياً.

أما بالنسبة لأثيوبيا فهي تستفيد من المساعدة الإسرائيلية وبخاصة في مجال التسلح، وتدريب الجيش، وتعويض عدم الثبات في العلاقات العربية[1].

المطلب الثاني: علاقة إسرائيل مع أرتيريا:

لقد خاض الشعب الأرتيري حروباً طويلة مع جارتها أثيوبيا دامت أكثر من ثلاثين سنة، ونظراً لما يرتبط به الشعب الأرتيري مع الشعب العربي من أواصر وثيقة، وعلى رأسها الدين الإسلاميّ، فإن الدعم العربيّ للثورة الأرتيرية مادياً ومعنوياً لم يتوقف طيلة الحروب من أجل الاستقلال.

ولذلك كان لزاماً على إسرائيل أن تدعم أثيوبيا بكل ما أوتي من قوة لعدم نيل أرتيريا استقلالها، ذلك لأن هذا الأمر سيحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية يسيطر عليها العرب سيطرة كاملة من مداخله الشمالية والجنوبية، وعلى جوانبه الممتدة من الشرق والغرب، وهذا الأمر بلا شك يهدد الأمن القوميّ الإسرائيليّ والمصالح الإسرائيلية، فكان على إسرائيل أن تكسب أرتيريا كحليفة لها وإضعاف علاقتها بالدول العربية.

العلاقات الأرتيرية الإسرائيلية:

لقد اعتمدت الاستراتيجية الأمنية الإسرائيلية على العداء الصريح والمباشر لحركات التحرير الأرتيرية منذ بداياتها في الستينات، ودعمها المطلق بالمقابل لأثيوبيا، وذلك لإحكام سيطرتها على ذلك الإقليم الثائر؛ ورغبة منها في الحفاظ على الوحدة الجغرافية لأثيوبيا، وما يحققه ذلك من مزايا جيو – إستراتيجية للأمن القوميّ الإسرائيليّ.

ومن جهة أخرى شرع كل من الخصمين الأرتيريّ والأثيوبيّ في العمل على تصعيد الموقف وبالشكل الذي يقيه شر الهزيمة، ويضعف من قدرات خصمه، الأمر الذي عمل على جذب قوى خارجية لها قدراتها وإمكانياتها التي تساعدها على التحكم في الموقف ما بين الطرفين[1].

([1]) محمود محمد خليل، **التعاون الأثيوبي الإسرائيلي في مجال المياه**، مرجع سابق، ص٨١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على أن إسرائيل تتصرف في علاقاتها الخارجية وفق أمنها الاستراتيجيّ ومصلحتها القومية، فعدوّ الأمس عندها يمكن أن يكون اليوم صديقاً حميماً إذ رأت في ذلك مصلحة قومية لها.

وما أن تأكد لديها قرب تحقيق الثورة الأرتيرية لأهدافها وحصولها على الاستقلال وتخلصها من الاحتلال والتبعية، حتى بدأت أركان التحالف العربيّ الأرتيريّ في التداعي والانهيار، وبذلك أخذت إسرائيل بمبادرة فتح قنوات الاتصال مع قادة الثورة الأرتيرية، ومد الجسور بينها وبينهم في محاولة فهم لإحياء العلاقات بين البلدين، وقد كان لهذا التوجه الإسرائيلي تجاه هذه السياسة المرنة آثار إيجابية متعددة.

وكما تحدثنا سابقاً فإنّ هذه الآثار الإيجابية قد ظهرت جلية في صالح إسرائيل، وذلك في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الارتيري (أسياس أفورقي) حينما قال: "لقد سئمنا التدخلات الخارجية المتواصلة طيلة خمسة وعشرين عاماً في شؤونا الداخلية، ولن تكرر أخطاء الماضي، فنحن لا نحصل على أية أموال من العالم العربي، ولا نريد أموال العرب، ولا نريد أن نبيع قضيتنا الوطنية، كما لا نريد أن نكون دولة عربية، وهذه باختصار مشكلتنا مع العرب"[٢].

لقد كان هذا التصريح للعلاقات العربية – الارتيرية، كما كان نصراً ساحقاً لإسرائيل، والتي بذلك اخترقت حصار العرب لها في منطقة البحر الأحمر، ولا بد من الإشارة بأن الاتصالات بين إسرائيل وأرتيريا قد أخذت طريقها قبل أكثر من ثلاث سنوات قبل خطاب الرئيس أفورقي السابق، ولكن هذه الاتصالات كانت سرية للغاية، وأصرت أرتيريا على إبقائها سرية حتى تضمن استمرار مساندة الدول الأفريقيّة بعامة، والدول العربية خاصة حتى تحصل على استقلالها وتنفصل عن أثيوبيا.

وجاء التنفيذ المباشر لهذا الاتفاق عام (١٩٩١) على المجالين الزراعيّ والأمنيّ، وقد سمحت أرتيريا لمبعوثين إسرائيليين رسميين، ولأعضاء من الموساد الإسرائيلي بزيارة العاصمة أسمرة والأقاليم الأرتيرية لمزاولة نشاطهم الأمني الخاصّ، والحصول على معلومات عسكرية وأمنية عن بعض الدول الأفريقيّة والعربية المجاورة لأرتيريا، وبعد هذه الزيارة بثلاثة أسابيع

---

(١) جلال الدين محمد صالح، "صراعات القرن الأفريقيّ وعودة العلاقات الأرتيرية السودانية"، **مجلة البيان**، العدد ١٤٦، ١٩٩٩م، ص٧٥.

(٢) سعود بن علي، **التغيرات السياسية في القرن الأفريقيّ**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢م، ص١١٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وضعت الحكومة الإسرائيلية بقيادة رئيس الوزراء (إسحاق شامير) خطة عاجلة لمساعدة أرتيريا تتضمن تقديم معونات عاجلة لها كإثبات لحسن النوايا، فقدمت خمسة ملايين دولار، وإرسال سبعة عشر خبيراً عسكرياً لتدريب عدد من قيادات جيش جبهة التحرير الأرتيرية.

ولم يقف الأمر عند ذلك، فمع نهاية عام (١٩٩١) بدأ التطبيع الكامل للعلاقات الأرتيرية – الإسرائيلية يطفو على السطح، وقد بان جلياً هذا التطبيع بإرسال وفود وخبراء زراعيين وفنيين إسرائيليين إلى أرتيريا[١]، وأعقب هذا الوفد وصول وفد من خبراء التكنولوجيا الإسرائيليين من معهد (التخنيون) الموجود في حيفا، وأقام هذا الوفد ثلاثة أشهر في العاصمة أسمرة، وقد قام هذا الوفد بإنشاء محطة عملاقة لتوليد الكهرباء لتوصيل الكهرباء إلى ستة أقاليم أرتيرية، كما أشرف الوفد على صيانة الأرصفة في ميناء (مصوّع) والذي دمّرته الحروب.

وفي أعقاب مد جسور التعاون بين الطرفين، عقد الكنيست الإسرائيلي جلسة سرية بتاريخ ١٦ مارس/ آذار عام (١٩٩٢) لبلورة استراتيجية متكاملة للتحرك الإسرائيليّ في أرتيريا، تتضمن وضع خطة كاملة وعاجلة لزيادة التعاون الدائم، وتقديم كل ما تحتاجه أرتيريا من دعم اقتصاديّ وماليّ وعسكريّ على وجه السرعة، ومن ثم بدأت وتيرة التعاون تتزايد في عام (١٩٩٣)، وبوجود رئيس الوزراء الإسرائيلي (اسحاق رابين) إذ تم إرسال مجموعة من العسكريين الإسرائيليين، والتي تتكون من ثلاثمائة وخمسين فرداً معظمهم من يهود الفلاشا الذين هاجروا لإسرائيل خلال عملية (موسى)*.

ومع مرور الوقت أقامت إسرائيل ثلاث قواعد عسكرية في أرتيريا عام (١٩٩٣) وتم تزويدها بنحو ثلاثة آلاف جندي وبعض الطائرات وحاملات للجنود، والدبابات، وقد ارتفع عدد القواعد العسكرية الثلاث إلى ست قواعد في العام (١٩٩٦)، وبالفعل فقد تم رصد وجود للطائرات الإسرائيلية مجهزة بمعدات تجسس متطورة في جزيرة (دهلك) الأرتيرية وفق المصادر الغربية والعربية، وكانت الطائرات قد طليت بألوان مماثلة لطائرات الميج الأثيوبية المقاتلة التي غنمها الأرتيريون لدى سيطرتهم على أسمرة في مايو عام (١٩٩١)[٢].

---

(١) سعود بن علي، **التغيرات السياسية في القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص١١٦.

* هي عملية تهجير ليهود الفلاشا، والذي جرى نقلهم من أثيوبيا إلى إسرائيل.

(٢) سعود بن علي، **التغيرات السياسية في القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص١١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعد وصول أرتيريا على أعلى مستوى من التعاون مع إسرائيل، من شأن هذا الأمر أن يجعل أرتيريا أداة بيد إسرائيل في محاربة الأنظمة العربية، وقد ظهر ذلك جلياً في احتلال القوات الأرتيرية للجزر اليمنية (حنيش الكبرى، وحنيش الصغرى).

ففي ١١ نوفمبر عام (١٩٩٥) وصل عدد من الجنود الأرتيريين إلى جزيرة حنيش الكبرى جنوب البحر الأحمر، وقاموا بتسليم رسالة رسمية للحامية اليمنية الموجودة بالجزيرة، وكان مضمون الرسالة هو أن على الحامية اليمنية أن تغادر الجزيرة لأن هذه أرضٌ أرتيرية، وفي ضوء ذلك جرى اتصال بين الرئيس اليمني (علي عبد الله صالح) والرئيس الأرتيري (أسياس أفورقي) للتباحث، ولكن دون جدوى، الأمر الذي جعل وفود من الدولتين تتوالى للمباحثات حول الجزر، كذلك تدخلت أثيوبيا ومصر والقوة الفرنسية في جيبوتي لحل الأزمة، ولكن من دون جدوى، الأمر الذي ألقى بالملف لمحكمة العدل الدولية.

في مساء الجمعة ١٩٩٥/١٢/١٥ هاجمت القوات الأرتيرية، واحتلت الجزر، وفي اليوم التالي قام الطيران اليمني بقصف القوات الارتيرية، ولكنها لم تنجح في إخراجهم، وظل التوتر والنزاع قائماً حتى التاسع من أكتوبر عام (١٩٩٨)، إذ أصدرت هيئة التحكيم بالإجماع حكمها بأحقية اليمن للجزر الثلاث[١].

ولقد كانت إسرائيل مسبباً رئيساً لهذه الحرب ما بين اليمن وأرتيريا، وعلى الرغم من النفي الرسمي في الجانبين الإسرائيليّ والأرتيريّ لوجود أيّ دور لإسرائيل في هذا النزاع، فإن كافة المؤشرات على أرض الواقع تؤكد ضلوع إسرائيل في هذ النزاع، ومنها:

- التكتيك العسكري البارع الذي استخدم في عمليات الإنزال البحري لاحتلال الجزر، وهو تكتيك يفوق قدرة الأرتيريين العسكرية الذين لم يتعودوا على الحرب البحرية.
- إن ميزان القوى العسكرية بين البلدين لا يتيح باي حال من الأحوال لأرتيريا النجاح في احتلال الجزر، والسيطرة عليها بمفردها، فتشير مصادر الدراسات الاستراتيجية على أن اليمن لديها قوة بحرية أكبر من القوة البحرية الأرتيرية.
- اعتماد نجاح عملية الإنزال البحري على المعدات الحديثة التي استعملتها أرتيريا والتي حصلت عليها من إسرائيل.
- الزيارة السرية التي قام بها (أسياس أفورقي) لإسرائيل في نوفمبر/ تشرين عام (١٩٩٥)، والتي أسفرت عن استجابة إسرائيل للمطالب الأرتيرية، والمتمثلة في إرسال مجموعة من

---

(١) خالد عبد العظيم، **التطورات في القرن الأفريقيّ**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستشارين والخبراء العسكريين في مجال القوتين البحرية والجوية، وتشمل: ستة زوارق حاملة للصواريخ قادرة على حمل طائرتي هيلوكوبتر المستخدمة في مهمات الإنزال البحريّ، وكذلك ست طائرات هيلوكوبتر من طراز (بلاك هوك ودولفين)، وطائرة من طراز عربة تستخدم في مهمات الإستطلاع البحري، ومنظومة رادار بحري، ومجموعة صواريخ بحر/ بحر من طراز (جبرمائيل).

الأهداف الإسرائيلية:

تهدف إسرائيل من علاقاتها بأرتيريا إلى تأمين ملاحتها عبر البحر الأحمر، أي إن إسرائيل تدرك تماماً أن البحر الأحمر هو بحيرة عربية إسلامية، باستثناء ميناء إيلات في الشمال، والموانئ الأرتيرية في الجنوب، وهذا يعني أن عدم السيطرة الإسرائيلية على الموانئ الأرتيرية يفقد ميناء إيلات أهميته في الملاحة البحرية الإسرائيلية[١] الأمر الذي جعل من إسرائيل تستأجر جزيرة (راس سنتيان) في البحر الأحمر؛ لإقامة قاعدة عسكرية فيها، وكذلك قامت بتجهيز مرفأ في جزيرة (فخرة) لاستقبال السفن البحرية الإسرائيلية، وأخرى في جزيرة (موسى)، ففي مطلع عام (١٩٩٠) ظهر وجود إسرائيلي ضخم يتكون من ستمائة مستشار في أرتيريا، يرابط معظمهم في ميناء (مصوّع) الأرتيري، لمراقبة التحركات في جنوب البحر الأحمر[٢].

كما تهدف إسرائيل من علاقاتها بأرتيريا إلى تدعيم أمنها الاقتصاديّ، الذي هو جزء من أمنها القوميّ، فمضيق باب المندب يرتبط بالممرات البحرية العالمية وقناة السويس، لذا فإن إسرائيل تسعى للتغلغل في هذه المنطقة، وتدعيم علاقاتها مع أرتيريا يحقق لها حلماً عزيزاً راود الساسة الإسرائيليين منذ عهد بعيد.

أهداف أرتيريا من علاقاتها بأسرائيل:

وتتمثل هذه الأهداف بما يلي:

- الإفادة من الخبرات الإسرائيلية في المجالات كافة.
- الاستعانة بإسرائيل لأجل تحديث موانئها؛ لكي تشغل بكامل طاقتها.

---

(١) سعود بن علي، **التغيرات السياسية في القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص١١٨.

(٢) نادية سعد الدين، **العرب والدائرة الأفريقيّة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥م، ص١٦٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- توظيف الخبرات الإسرائيلية في إعادة بناء البنية التحتية المتمثلة بالطرقات والكهرباء ... الخ.
- طموح أرتيريا في الحصول على الدعم الماديّ والمعنويّ الإسرائيليّ، وقد تحقق لها ذلك بفضل التدريب العالي، والأسلحة الحديثة التي حصلت عليها إسرائيل، حتى كادت الكفة الأرتيرية في ميزان القوى العسكرية بالمنطقة أن ترجح.

ومن خلال ما سبق نستطيع القول بأن العلاقات ما بين إسرائيل ودول القرن الأفريقيّ على مستوى عال من الترابط والتلاحم والتعاون، وقد استطاعت إسرائيل أن تحقق أهدافها ومصالحها في المنطقتين البحر الأحمر والقرن الأفريقيّ، وما شاهدناه من تجمع للقواعد الإسرائيلية لهذه المناطق الإستراتيجية خير دليل على التعاون فيما بينهم[١].

ومن هذا المنطلق فإن الدراسة المتخصصة في هذا الفصل تبين أن المصلحة الوطنية والتي تعدّ المنهاج لهذه الدراسة هي ما تحاول إسرائيل أن تحققه في إكمال خطاها نحو تحقيق الأفضل لمصلحتها الخاصة، وعلى المستوى الدوليّ وذلك من خلال إقامة السفارات قدر الإمكان مع الدول التي تربطها علاقات متعددة مع الدول العربية، وإسرائيل بدورها تحاول أن تسحب البساط من تحت دول المنطقة، والاستفادة قدر الإمكان من التحركات التي تقوم بها والتي تصب في مصالحها الخاصة، والمؤثرة بدورها على علاقاتها مع المنطقة العربية، والتي ينتج عنها تقييد للتحركات العربية مع دول القرن الأفريقيّ، وما نشهده اليوم من ترابط للعلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية، مؤشر واضح لمتانة هذا التماسك السياسيّ والمنعكس سلبياً على الأمة العربية بأنظمتها وأمنها[٢].

---

(١) نادية سعد الدين، **العرب والدائرة الأفريقيّة**، مرجع سابق، ص١١٩.

(٢) المرجع نفسه، ص١٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

التحديات التي تواجه القرن الأفريقيّ، وأثرها على الأمن القوميّ العربيّ، والإستراتيجية العربيّة العامة لضمانها

المبحث الأول: التحديات التي تواجه القرن الأفريقيّ، وآفاق الاستقرار فيه.

المطلب الأول: التحدي السياسي والاقتصادي والأمني.

المطلب الثاني: آفاق الاستقرار في القرن الأفريقيّ.

المبحث الثاني: المصادر المهددة للأمن القوميّ العربيّ ومعوقاته، والإستراتيجية العربيّة العامة لضمانها.

المطلب الأول: الأمن القوميّ العربيّ، والمصادر المهددة له.

المطلب الثاني: معوقات الأمن القوميّ العربيّ، والإستراتيجية العربيّة العامة لضمانها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع
التحديات التي تواجه القرن الأفريقيّ وأثرها على الأمن القوميّ العربيّ، والإستراتيجية العربيّة العامة لضمانها

المبحث الأول
التحديات التي تواجه القرن الأفريقيّ، وآفاق الاستقرار فيه

لقد عاش القرن الأفريقيّ أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية على مدى السنوات السابقة، والتي كان من نتائجها كثرة المعارك والمجازر والاقتتال العنيف، وموت الكثير من البشر، وتشريد الآلاف من اللاجئين، فكانت هذه الحروب بمثابة النار التي أكلت الأخضر واليابس بفعل الانقسامات والعصبيات، ما أدى إلى ذهاب الآلاف منهم إلى هاوية الموت بسبب المجاعات الحادة هناك، وتشردهم عبر الصحاري القاحلة.

وهذا الأمر الذي طمحت إليه الدول الكبرى، ومن خلالها حققت أهدافها ومصالحها، ومن هذا المنطلق فإن دول القرن الأفريقيّ تواجه تحديات صعبة، لا بد لها من أن تتجاوزها إلى الأفضل، وتكمن هذه التحديات بداية من علاقات دول القرن الأفريقيّ مع بعضها البعض، ومن ثم علاقاتها مع الدول الإقليمية والعربيّة، ومن ثم علاقاتها مع الدول العالمية، ومن ثم رفض أي تدخل خارجيّ في شؤونها الداخلية والخارجية سياسياً أو اقتصادياً، أو اجتماعياً.

ولا بد للإشارة هنا إلى أن نظام الحكم في هذه الدول لا بد أن يكون نظاماً يتسم بالديمقراطية الحية، والتي تعمل على إعطاء كل ذي حق حقه، والبعد عن الانقسامات والانفصالات السياسية في مجتمعات تتعدد فيها القبلية والتعصبات الحادة، وذلك من أجل النهوض بهذه المجتمعات، والسير بها على خطى الكثير من الدول والمسايرة للتنمية والتطور والتقدم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: التحديات السياسية والاقتصادية والأمنية:

إن لاستمرار الصراعات الإقليمية والنزاعات الأهلية في منطقة القرن الأفريقيّ كل الأثر في تدخل القوى العالمية والدولية من خارج الإقليم في شؤون المنطقة بشكل أو بآخر.

ولا ريب في أن تدخل مثل هذه القوى العالمية لا بد أن ينعكس سلباً على أمن واستقرار منطقة القرن الأفريقيّ بشكل خاص، وعلى أمن واستقرار العرب بشكل عام، والسبب في ذلك بأن هذه المنطقة تشكل الخاصرة الجنوبية للوطن العربيّ، وبالتالي فإن أيّ تحرك أو تواجد أجنبيّ في مناطق حيوية عدة تهم الوطن العربيّ، مثل: منابع نهر النيل، أو مضيق باب المندب أو المدخل الجنوبية للبحر الأحمر فإنه لا بد أن تكون له نتائجه السلبية والمباشرة على الوطن العربيّ، الأمر الذي يعمل على وجود تحديات سياسية وإقتصادية وأمنية في المنطقة.

التحديات السياسية:

لقد فشلت التفاعلات الخارجية ما بين الدول العظمى، ولا سيما مع وجود القوتين العظميين في المنطقة، واللتين شكلتا بُعداً هاماً في تطور الصراع في القرن الأفريقيّ، غير أن سقوط الاتحاد السوفيتيّ وانسحابه من مناطق عديدة متنوعة من الخارطة الدولية، ولا سيما منطقة القرن الأفريقيّ، قد غيرت الكثير في سياسات الدول واتجهاتها، وبخاصة بعد تفرد الولايات المتحدة في قيادة العالم.

فقد أصبح للولايات المتحدة مركز قياديّ يمكنها من تحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وأصبحت تمتلك سيطرة واضحة على كثير من مناطق النزاعات والصراعات الأقليمية، ففي شرق أفريقيا وبصفة خاصة منطقة القرن الأفريقيّ امتلكت إدارة الرئيس الأمريكي (جورج بوش) فرصاً إيجابية في ذلك الوقت؛ لتحقيق المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة، وعليه فإن الإدارة الأمريكية تعمل على بث الاعتقاد بأنها تسعى إلى تشجيع التغييرات التالية:

- تغييرات في شكل الحكم، وذلك بالتخلي عن السلطوية والمركزية والتحول إلى الفدرالية.
- تغييرات في التوجهات والإيدلوجيات، والعمل على تبني الديمقراطية.
- تغييرات في الاقتصاد، إذ تم الانتقال من هيمنة الدول إلى المنافسة الحرة.
- تغييرات في المجتمع، إذ تم تشجيع نمط من العلاقات الاجتماعية، والتي تقوم على أساس التعددية، واحترام حقوق الإنسان[1].

([1]) حمدي عبد الرحمن حسن، "الصراع في القرن الأفريقيّ وانعكاساته على الأمن القوميّ العربيّ"، **مجلة المستقبل العربيّ**، القاهرة، العدد (٣)، ١٩٩٢م، ص٩٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا شك في أن هذا التغيير الذي حدث على صعيد النظام الدوليّ قد أثر بشكل واضح، إن لم يكن مباشراً في تفاعلات الصراع في القرن الأفريقيّ، ويمكن القول بأن الولايات المتحدة قد أمكنها التحكم في تطور الأحداث في القرن الأفريقيّ من ناحيتين أساسيتين:

- ممارسة ضغوط اقتصادية وسياسية على نظم الحكم السابقة في كل من الصومال وأثيوبيا، إذ أنها أوقفت المساعدات وتحكمت في تدفق الأسلحة على الأطراف المتنازعة.
- الاتصال المباشر بقوى المعارضة الداخلية، كما حدث في تنظيم مؤتمر لندن في آيار/ مايو (١٩٩١) بين الحكومة الأثيوبية والقوى المعارضة للرئيس، وقد سهلت أمريكا لإحدى هذه القوى وهي الجبهة الديمقراطية الثورية لشعوب أثيوبيا مهمة الإستيلاء على السلطة بعد فرار (مانغستو هيلا مريم)[١].

ومن جانب التحدي السياسيّ في المنطقة فإنه يتوزع على محورين:

- أحدهما داخلي والذي يتمثل في معاناة نظمها السياسي المعاصرة من جميع الأزمات في مجال التنمية السياسية، والتي تتمثل بأزمات الشرعية، وأزمة الاندماج، وكذلك أزمة المشاركة والتغلغل والتوزيع والهوية، كما أن هذه الأنظمة والقضايا الجديدة تأثرت لديهم بظاهرة الانتخابات والتي أصبحت بحد ذاتها مشكلة، فعلى سبيل المثال فإن الصراع الذي حدث في كينيا عند الانتخابات بين رئيس الدولة (موايّ كيباكي) وبين زعيم المعارضة (أودينجا) والذي أخذ الصراع بينهم طابعاً مسلحاً لبعض الوقت، ولم يحل الإشكال إلا بتقاسم السلطة ما بين رئيس للبلاد ورئيس للوزراء بضغط من الولايات المتحدة[٢].

أما التحدي الخارجيّ والذي تعاني منه دول الإقليم، فهو يتمثل كما هو معروف بتدخل الدول الكبرى، ولا سيما الولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبيّ في الحياة السياسية لهذه الدول، وعلى كافة مستويات الحياة عندهم سواء أكانت في السلطة، أو في المعارضة، أو بحركات التمرد، والذي قد لوحظ ذلك بالتدخل الأمريكيّ في السودان، والتي أصبح لها مبعوث خاص ودائم يقوم بجولات متواصلة ما بين واشنطن والخرطوم، وآخرهم هو السيد (جريشن) والذي أوجد المبعوث الشهير (جان دانفورث)، والذين يتدخلون بكل صغيره وكبيرة، ولا سيما قضية دارفور.

---

(١) **المرجع نفسه**، ص٩٧.

(٢) أحمد الأصبحي وآخرون، **القرن الأفريقيّ وشرق أفريقيا الواقع والمستقبل**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٠م، ص١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يقتصر هذا التدخل الدوليّ في شؤون السياسة الداخلية لدول الإقليم على الولايات المتحدة وحسب، وإنما يمتد التدخل ليشمل دولاً أخرى منها الاتحاد الأوروبيّ، بل حتى كندا من أقصى الشمال الأفريقيّ، فضلاً عن دول أخرى، مثل: إيران والصين، والهند، وإسرائيل[١].

التحديات الأمنية:

إن التدخلات الدولية في القرن الأفريقيّ عقّدت الأوضاع، وازدادت سوءًا إلى الحد الذي سلب هذه المنطقة استقرارها السياسيّ والاقتصاديّ، بل وحوّله إلى بؤرة صراع عسكريّ وتوتر أمنيّ، والتوجه به من نكبة إلى أخرى[٢].

ويعدّ التدخل الإسرائيلي في المنطقة الأفريقية من أخطر التحديات التي تواجه الأمن الأقليميّ العربيّ، وهو التدخل الحديث، والذي من شأنه أن يعمل على إنتاج تحديات سياسية، واقتصادية، وأمنية، وإستراتيجية، والذي يؤثر بدوره على عمليات التلاقي العربيّ والأفريقيّ؛ فالوجود الإسرائيليّ في المنطقة العربيّة يعدّ أكبر تحدٍّ بأشكاله المختلفة على أمن واستقرار الوطن العربيّ[٣].

فالتحدي الأمنيّ هنا هو التحدي الأخطر الذي تواجهه المنطقة، فهو تحدٍ ناشئ عن متغيرات داخلية تتمثل بسوء الإدارة في النظام السياسيّ والتي تحصى دول الأقليم بمشاكلها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والموجودة على أرض الواقع، هذا فضلاً عن التدخل الإقليميّ والدوليّ كما هو الحال في السودان والصومال.

فعلى سبيل المثال نجد أن الوضع غير المستقر في الصومال أدى إلى تفاقم ظاهرة القرصنة البحرية في الشواطئ الصومالية، والتي أصبحت تهدد الملاحة الدولية، الأمر الذي عمل على جذب سبع عشرة دولة للتدخل بسفنها الحربية في المنطقة، كذلك أدت هذه الفوضى العارمة إلى تغذية القتال في الصومال بالسلاح دون رقابة واضحة.

ومن جانب آخر أدت سياسة السودان إلى جلب مزيد من القوات الأجنبية في إقليم (دارفور) تحت علم الأمم المتحدة، وكذلك نجد أن السياسة الأرتيرية غير المنضبطة أدت إلى وجود إسرائيليّ في الجزر الأرتيرية، والتي تمتلك أرتيريا منها على البحر الأحمر ما يقارب

---

(١) أحمد الأصبحي وآخرون، **القرن الأفريقيّ وشرق أفريقيا الواقع والمستقبل**، مرجع سابق، ص١٨.

(٢) جلال الدين محمد صالح، "صراعات القرن الأفريقيّ وعود العلاقات الأرتيرية السودانية"، **مجلة البيان**، الرياض، العدد (١٤٦)، ١٩٩٩م، ص٧٤.

(٣) عادل الجابر، **العلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة**، منشورات دار الكرمل – صامد، عمان، ١٩٨٨م، ص٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٢٦) جزيرة والتي استخدمتها إسرائيل في تجهيزها بالأسلحة، والصواريخ الثقيلة، والأجهزة الاستخباراتية.

وعليه فإن الأوضاع مرشحة لمزيد من التفاقم والتدهور في الأقليم، ولا سيما التواجد الألمانيّ الحديث في قاعدة (لومونية) في جيبوتي التي هي أصلاً قاعدة فرنسية أمريكية، الأمر الذي ينذر باستمرار حالة النزاع والتوتر وعدم الاستقرار والصراع، ما ينعكس سلباً على دول المنطقة، ويمتد ليؤثر على بلدان الوطن العربيّ[١].

فهذه التدخلات الدولية أدت إلى بروز مشاكل اختص بها القرن الأفريقيّ، تمثلت في اشتعال الحروب الأهلية في الصومال، كذلك استقلال أرتيريا والذي نجم عنه توتر للعلاقات مع كل من جيرانها اليمنيّ والسودانيّ، وكذلك المشاكل التي تقع فيها السودان، وسوء علاقاتها مع دول الجوار الجغرافيّ، ولا ننسى طبعاً السياسة الأثيوبية الراهنة وعلاقاتها الوطيدة مع إسرائيل[٢].

التحديات الاقتصادية:

لقد اهتمت الدول الكبرى بأفريقيا مدفوعة على الدوام بالمصالح الاستراتيجية والاقتصادية، إذ أن القارة السمراء لا تزال مصدراً لكثير من الموارد الاستراتيجية، فهي تشكل إحدى أغنى بقاع العالم طبيعياً ومعدنياً، ومع ذلك فهي تشكل أعلى معدلات الفقر والحرمان، وأدنى مستويات المعيشة، هذا بالإضافة إلى كونها أكثر نقاط العالم توتراً وازدحاماً بمختلف أنواع الصراعات والنزاعات بين شعوبها ودولها، إلى درجة أنه يندر حدوث حالات من الاستقرار النسبيّ[٣].

إن عملية عدم الاستقرار في منطقة القرن الأفريقيّ له تأثيراته الأخرى غير السياسية والأمنية، بل وحتى الاقتصادية، والتي أصبحت تحتل المكانة والرتبة الأولى، والمؤثرة بشكل مباشر على استقرار الدول.

فدول المنطقة في ظل الظروف الصعبة والفوضى المتزايدة في مجالاتها العديدة لا تستطيع أن تحقق اقتصاداً مستقراً ومتوازناً يتناسب مع ما تتطلبه المنطقة؛ لكي تحقق الاستقرار على المجالات السياسية والأمنية.

---

(١) أحمد الأصبحي، **القرن الأفريقيّ وشرق أفريقيا الواقع والمستقبل**، مرجع سابق، ص١٨.

(٢) محمد رضا فودة، "المستجدات على ساحة القرن الأفريقيّ"، **مجلة الدفاع**، العدد (١٢٤)، ١٩٩٦م، ص٩٣.

(٣) مجدي عبد الكريم، **التنافس الدولي على أفريقيا**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، ٢٠٠٢م، ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي الآن تواجه تحدياً اقتصادياً صعباً، تحتل فيه الدول الكبرى اللاعب الرئيس بحكم تدخلهم في شؤون هذه الدول، والتي عانت من تخلف اقتصادي أدى إلى تدهور معدلات الدخل الفردي والذي لا يزيد عن خمسمائة دولار سنوياً.

فقد عانت دول القرن الأفريقيّ من غياب ضعف التصنيع، بل وتردي التعليم فيها، وتدهور الجانب الصحيّ في المستشفيات، وانتشار الأمية وتدهور في البنية التحتية، وانخفاض حجم الصادرات المؤثرة على ميزانية الدولة وقوتها.

كل هذه المتغيرات الاقتصادية والتحديات السياسية والأمنية جعلت من دول القرن الأفريقيّ بلداناً معرضه للنهب الدوليّ والاستغلال، والتبعية، بسبب لجوئها للقروض والمساعدات الدولية[١].

المطلب الثاني: آفاق الاستقرار في القرن الأفريقيّ:

إن العلاقات ما بين العرب والأفارقة في قديمها وحديثها لا يمكن أن ننظر إليها باعتبارها مجرد تاريخ لا مستقبل لها، بل لا بد من تحويل هذه العلاقة إلى قوة مستقبلية، لها وجودها في ميدان العلاقات الدولية، ولها تأثيرات إيجابية في كل الميادين السياسية والاقتصادية، والأمنية، وحتى الثقافية منها.

ولا بد للعلاقات العربيّة – الأفريقية أن تكتمل في جميع المقاييس، بانطلاقة الدول العربيّة كدولة واحدة تجاه الدول الشرق أفريقية تحديداً، والمكملة للنظام الإقليميّ العربيّ أمنياً واقتصادياً، وذلك بوجود استراتيجية عربية تتفق عليها الدول العربيّة وتعمل من أجلها، حتى نكون فاعلين في عالم لم يعد فيه مكان للكيانات الصغيرة والمستقلة وحدها.

آفاق الاستقرار:

بعد حرب عام (١٩٧٣) استمرت الدول الأفريقية في مقاطعة إسرائيل، ولكنها في الوقت نفسه قد تضررت كثيراً بسبب ارتفاع أسعار النفط، وفي عام (١٩٧٧) عقد العرب والأفارقة أول مؤتمر قمة عربيّ – أفريقيّ، واستطاع هذا المؤتمر أن يضع أسس التعاون العربيّ الأفريقيّ، والذي أنشئت له آليات جديدة[٢].

---

(١) أحمد الأصبحي وآخرون، **القرن الأفريقيّ وشرق أفريقيا الواقع والمستقبل**، مرجع سابق، ص١٦.

(٢) محمد فائق، **العرب والدائرة الأفريقيّة**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٥م، ص٢٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اعلنت الدول العربيّة النفطية عن مساهمتها المالية لدعم التعاون العربيّ الأفريقيّ، فقد ساهمت دولة قطر بمبلغ (٧٧) مليون دولار، وساهمت الإمارات بـ(١٣٧) مليون دولار، وساهمت الكويت بـ(٢٤١) مليون دولاراً، وساهمت المملكة العربيّة السعودية بمليار دولار، هذا بالإضافة إلى دول عربية أخرى لها مساهمتها المتعددة، والتي قدرت الأموال العربيّة التي تدفقت على أفريقيا في شكل مساعدات ومنح ومساهمات في الفترة (١٩٧٣) لغاية عام (١٩٨١) بأكثر من (٢٥) مليار دولار[١].

وكانت المعادلة التي قام على أساسها التعاون العربيّ – الأفريقيّ هو أن يقف الأفارقة مع العرب في قضيتهم المحورية وهي القضية الفلسطينية، وتأييد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينيّ، مقابل أن تستمر المساعدات العربيّة للأفارقة، وأن يقف العرب جميعاً مع قضية أفريقيا المحورية ضد الحكم العنصريّ، وإنهاء سياسة الفصل العنصري والمتجلية بوضوح في منطقة القرن الأفريقيّ.

ولكن وللأسف لم ينجح المؤتمر ببناء قاعدة صلبة في استمرار التعاون، والخروج بنتائج إيجابية، وكان السبب هو:

- غياب سياسة عربية موحدة في أفريقيا، إذ فضلت الدول العربيّة مع أفريقيا بشكل فرديّ، وبمنطق شراء المواقف فقط.
- جاءت اتفاقية كامب ديفيد لتعطل جميع آليات التعاون بين العرب والأفارقة، واتفاقية الصلح بين مصر وإسرائيل والتي أحدثت خللاً في معادلة التعاون.
- وحالياً توجد العديد من الدول العربيّة والتي لها علاقات مع إسرائيل، وبعد اتفاقية أوسلو أعادت (٥٤) دولة من دول العالم علاقاتها مع إسرائيل.
- وكذلك كان انخفاض أسعار النفط قد حدّ من قدرات الدول النفطية على تقديم المساعدات المادية لأفريقيا[٢].

ومن خلال الرؤية للوضع الراهن في القرن الأفريقيّ بشكل خاص، فإنه توجد هناك عدة أطراف إقليمية ودولية وعربية ذات حضور، ولها تأثيرها الكامل على المنطقة، فمن الصعب تحديد آفاق الاستقرار في القرن الأفريقيّ مستقبلاً إلا من خلال دور فاعل ومشارك ومؤثر من قبل كل طرف لإحلال السلام والاستقرار، وبشكل جاد ومجتهد، لا تتفرد فيه أطراف دون أطراف أخرى، أو أن تهيمن أطراف كبرى على مسار الحل فقط من أجل إتمام مصالحها

---

(١) محمد فائق، **العرب والدائرة الأفريقيّة**، مرجع سابق، ص٢٥٠.

(٢) **المرجع نفسه**، ص٢٥١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحقيق أهدافها بأي شكل كان، حتى وإن كانت على مصالح القرن الأفريقيّ نفسه[١].

فعملية إحلال السلام والاستقرار والأمن في هذه المنطقة المتصارعة مرهون بعمل جماعيّ تكامليّ، تدعى له جميع الأطراف العربيّة والإقليمية والدولية، وكل هذا لا بد أن يكون تحت مظلة الأمم المتحدة والإتحاد الأفريقيّ، وكذلك جامعة الدول العربيّة ومنظمة المؤتمر الإسلاميّ، وعلى الجهة المقابلة أن أي عمل أو تحرك من دون عمل جماعي متفق على استراتيجيات معينة وموحدة، فإن الواقع سوف يظل كما هو، بل وسوف ينذر بمفاجآت أليمة يصعب التنبؤ بمخاطرها.

واستناداً إلى ما سبق فإن الدور العربيّ المطلوب في حلّ مثل هذه القضية لن تكون له جدوى إذا كان بمعزل عن الدول الأقليمية والدولية، لأن النظام السياسيّ العربيّ بوضعه الحاليّ يعاني كثيراً من الأزمات، ولا يكاد يخلو أي قطر منه من أزمة معينة[٢].

ولكن لا بد من الإشارة بأن منطقة القرن الأفريقيّ بما فيها الدول الشرق أفريقية، والتي تظهر حالة من البؤس، فهي ما زالت تمتلك عناصر النهوض والحيوية في داخلها، فهناك ثروات مهملة في داخل هذه القارة[٣]، وقد أظهرت دراسة في أوائل يوليو من العام (٢٠٠١) نشره مركز الدراسات الدولية الاستراتيجية بواشنطن بخصوص أفريقيا بأنها ذات أهمية بالغة، وإن اعتماد الولايات المتحدة على أفريقيا في الحصول على موارد استراتيجية قد زاد، وربما يتطور ذلك ليصبح مسألة استراتيجية في السنوات المقبلة، وأن نحو (١٥%) من البترول الذي تحتاجه الولايات المتحدة يأتي من أفريقيا، ومن المتوقع أن تزداد النسبة لتصل إلى (٢٠%)[٤].

ومن أجل ذلك فإنه لا بد من التلاحم والتضاد ما بين الدول العربيّة – والأفريقية، والذي يشكل بفضل موارده وثرواته ثقلاً ومجموعة قوية من العالم الثالث، والقادرة على تغيير ذمة التعاون الدوليّ في اتجاه رحب.

فمسؤولية التضامن العربيّ الأفريقيّ هي مسؤولية تضامنية تتحملها الدول العربيّة تجاه دول القرن الأفريقيّ، والذي وقع فريسة لتجربة التخلف المرير، ولهذا فإنه لا بد أن يكون التعاون قوياً وراسخاً[٥].

---

(١) أحمد الأصبحي، **القرن الأفريقيّ وشرق أفريقيا**، مرجع سابق، ص٥٥.

(٢) **المرجع نفسه**، ص٥٦.

(٣) محمد فائق، **العرب والدائرة الأفريقيّة**، مرجع سابق، ص٢٥٨.

(٤) مجدي عبد الكريم، **التنافس الدولي على أفريقيا**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، ٢٠٠٢م، ص٣١.

(٥) حمدي الطاهري، **أفريقيا بين العرب وإسرائيل**، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٧م، ص١٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الجدير بالذكر أن نقول بأن هناك حكومات دكتاتورية قد سقطت خلال الأعوام الماضية، والتي حماها الاستعمار، واستخدمها لنهب الثروات، كما أن وجود نظام إقليمي في أفريقيا له فاعليته، إذ تجتمع قمته سنوياً وبانتظام، وهذا يعد أحد العناصر الإيجابية التي تحسب لمنطقة القرن الأفريقيّ، وكذلك نجد أن الرياح الديمقراطية والتي بدأت بالدخول للمنطقة تنذر بأعوام متزنة ومستقرة، بل وأن هناك محاولات للقضاء على الفساد المنتشر هناك، ولا شك في أن ابتعاد هذه الدول عن نظام الفصل العنصريّ، يعطي المنطقة شكلاً جديداً وواضح الملامح[1].

وإن دخول المنطقة حالياً في مرحلة من الخمول بعلاقاتها مع الدول الغربية يفتح مجال العمل مع الدول العربيّة من دون عوائق، بأن تنهض من جديد، لتقوي علاقاتها السياسية والاقتصادية، مع العلم بأن موضوع التعاون مع الدول العربيّة في مجال الاقتصاد والتجارة يلاقي صعوبات كثيرة، وهذا الأمر يحتاج إلى جهود حكومية منظمة لإيجاد البيئة المناسبة لهذه العلاقة، ومن ضمنها إيجاد صناديق للتنمية والمساعدات العربيّة للمنطقة من شأنها أن تعزز من مستوى التعاون، وعلى مستوى أفضل من قبل[2].

([1]) محمد فائق، **العرب والدائرة الأفريقيّة**، مرجع سابق، ص٢٥٨.

([2]) **المرجع نفسه**، ص٢٥٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني
المصادر المهددة للأمن القوميّ العربيّ والإستراتيجية العربيّة لضمانها

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي تحدثت عن الأمن القوميّ العربيّ بكافة جوانبه، وتعددت مضامينه وأوجهه كما كان في الماضي، فهو الآن بمثابة الحاجز الأمنيّ الذي من خلاله تستطيع الدول العربيّة أن تحافظ على كيانها واستقلالها، والحفاظ على كل ما فيها من سياسات من أيّ تدخل خارجي يضر بمصالحها الداخلية والخارجية على وجه العموم.

ومن هذا المنطلق فإنه لا بد من الدول العربيّة أن تأخذ الحيطة والحذر من الهجمات الخارجية، فالدول العربيّة الآن تعيش في حالة من الضعف والانقسام والاختلاف المستمر في اتخاذ القرارات وانعدام الثقة فيما بينها، والموجودون جميعهم الآن في إطار دول العالم الثالث، الأمر الذي يجعل منهم فريسة سهلة أمام أطماع الدول العظمى، والذي من شأنه أن يعمل على وضع ثغرات يسهل من خلالها الدخول إلى الدول العربيّة، والتحكم في سياساتها الداخلية والخارجية وعلى علاقاتهم مع الدول الأخرى سواء أكانت إقليمية أو عالمية.

ومن هنا فإنه لا بد من الدول العربيّة بأن تضع إستراتيجية عامة تضمن تحقيق مصالح وأهداف النظام الإقليميّ العربيّ ومجاوزة أي معوق يحول دون ما تطمع الدول العربيّة في الوصول إليه، والتي ترتكز على الوحدة العربيّة كعامل أساس في النهوض.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: الأمن القوميّ العربيّ، والمصادر المهددة له:

ومع التحولات الأيدلوجية والجيواستراتيجية التي شهدها العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين فإنه قد تغيرت أشكال وأنماط التحديات التي يتعرض لها العالم العربيّ، والمتميز بموقعه الجغرافيّ، وإمكاناته المادية والبشرية، والتي من شأنها أن تتخذ أبعاداً جديدة مختلفة عن بقية السنوات السابقة.

وإذا كانت المرحلة السابقة قد تحدثت عن مسألتين أو زاويتين مهمتين وهما الزاوية السياسية والزاوية العسكرية، فإن الواقع اليوم والمرحلة التي نعيشها لها أبعاد وزوايا يتعدى مفهومها الزاويتين السابقتين إلى زوايا أخرى، منها ما هو اقتصاديّ، ومنها ما هو ثقافيّ واجتماعي. الأمر الذي عمل على صياغة مفهوم جديد وحديث للأمن القوميّ العربيّ، وكيفية حمايته، وبالذات طبيعة الصراع الذي خيم على المنطقة ما بين الجانب العربيّ والجانب الإسرائيلي والتجاذب الدوليّ، والذي له كل التأثير على المنطقة العربيّة، والتي من شأنها أن تتطلب وسائل ومقومات جديدة تدافع بها المنطقة على الأمن القوميّ العربيّ غير تلك الوسائل التي اعتادت أن تواجه بها سابقاً الأخطار المحدقة بها، فعلى الدول العربيّة أن تعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لديها، سواءً ما تعلق منها بقوتها الذاتية أو بقوة مضافة إليها من جانب الدول الأخرى، فلا بد من تدعيم أمنها القوميّ تحت أي ظرف، وبكل ما يتطلبه هذا الدعم من إمكانات وتضحيات وهذا يفسر جانباً هاماً من الأسباب التي تدعو الدول إلى الدخول في حروب ضد بعضها، فهي قد تخوض هذه الحروب وهي كارهة إذا ما شعرت أن بقاءها وكيانها القوميّ أصبح موضع تهديد[1].

ومن هنا فإن المصادر المهددة للأمن القوميّ العربيّ كثيرة ومتعددة، وسوف نتحدث عن أبرز هذه المصادر، والذي كان من أهم أسباب وجود هذه المصادر هي الأهمية الإستراتيجية الدولية لجميع أقطار الدول العربيّة، والتي عقدت مشكلة الأمن القوميّ العربيّ أكثر مما عادت على الأقطار العربيّة بالفائدة، إذ أن الوطن العربيّ يتوسط القارات الثلاث: آسيا، وأفريقيا، وأوروبا مربوطة بالبحار البالغة في الأهمية منطقة البحر الأحمر، ومنطقة المحيط الهندي، وامتدادها إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط، والخليج العربيّ، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الدول الكبرى تتجه بأنظارها إلى منطقة الوطن العربيّ، وتحقيق أكبر قدر من المصالح والأهداف فيها، ولا بد للإشارة كذلك إلى التحديات الإقليمية، والتي تحيط بالوطن العربيّ، فهي قوى متعددة تتحدد حركتها

([1]) محمد نصر مهنا، **مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القوميّ العربيّ**، مطابع القدس، الإسكندرية، ٢٠٠٤م، ص٢٧، ٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسية الخارجية تبعاً للتغيرات الداخلية فيها والخارجية والمؤثرة فيها[١].

فإذا نظرنا إلى الموضوع الذي يتعلق بأمن الجوار فإن الوطن العربيّ تحيط به عدة دول إضافة إلى إسرائيل، وهي تمثل دول الجوار الجغرافيّ المباشر، والتي على العرب التعامل معها، واستناداً إلى مفاهيم العلاقات الدولية المعاصرة، فإن دراسة العلاقات العربيّة بجيرانهم يمكن أن تدخل عدة مداخل مهمة، لعل من أهمها المدخل الجيوبولتيكي، والذي يتعرض إلى علاقات العرب بدول الجوار الجغرافي إلى أبعاد رئيسة، وأهمها البعد التاريخيّ، ومن المعروف أن الخبرة التاريخية لعلاقات العرب بدول الجوار الجغرافيّ تشهد تراكم الشكوك المتبادلة والتوترات الكامنة لفترات طويلة، والتي يمكن أن تنفجر في أي لحظة لتتحول إلى صراع شامل كما حدث بين العراق وإيران، ولكن كما هو معروف فإنه ما بين التوتر والحرب فإن هناك أشكالاً متنوعة للصدام[٢].

ولكن جاءت التطورات السياسية الدولية في بداية التسعينات لتقدم القضايا الاقتصادية من أهم المواضيع التي تخص العلاقات الدولية بشكل عامّ والأمن القوميّ العربيّ بشكل خاصّ، بحيث أضحى الموضوع الاقتصاديّ هو بالفعل موضوع الأمن القوميّ ذات الأولوية الأولى[٣].

فقد شهدت المنطقة العربيّة في السنوات القليلة الماضية مجموعة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية، والتي تستهدف تشجيع الاستثمار في الوطن العربيّ وزيادة التجارة ما بين الدول العربيّة، وإقامة المشاريع المشتركة، فالمنطقة العربيّة لها إمكانات غاية في الأهمية تؤهلها في الاستقطاب لمزيد من الاستثمارات[٤]، ولكن هناك العديد من المشاكل الاقتصادية التي تهدد الأمن القوميّ العربيّ، بالإضافة إلى الأمن الإقليميّ لدول الجوار، وهي:

- مشكلة الأمن الغذائي، والذي أصبح فيه شبه إجماع على أن أزمة الغذاء في الوطن العربيّ وصلت إلى حدٍ حرج باتت تهدد أمن واستقرار المنطقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، حتى أنه أجريت دراسة في معهد للأبحاث نوفمبر عام (١٩٩٥م) أن الأمن الغذائي سيتجاوز الأمن العسكريّ؛ ليصبح على رأس قائمة الأولويات في أجزاء من كبيرة من العالم؛ بسبب قلة إمدادات

---

(١) محمد يوسف العملة، **الأمن القوميّ ونظرية تطبيقه في مواجهة الأمن الإسرائيلي**، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٠م، ص٤٥-٤٦.

(٢) محمد نصر مهنا، **مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القوميّ العربيّ**، مرجع سابق، ص١٣٩-١٤٠.

(٣) مجدي صبحي، **الأمن القوميّ العربيّ أبعاده ومتطلباته**، معهد البحوث والدراسات العربيّة، القاهرة، ١٩٩٣م، ص٤٨٩.

(٤) عمر عبد الله كامل، **الأمن العربيّ والتحديات الراهنة**، مركز الدراسات العربيّ الأوروبي، باريس، ١٩٩٦م، ص٨٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغذاء، وارتفاع الأسعار، حتى أن أسعار الحبوب قفزت إلى ما يتراوح ما بين (٣٠ –٤٠%) عام (١٩٩٥م)، ومن المرجح أن يتصاعد الاستهلاك ينكمش الإنتاج[١].

فانخفاض الإنتاج الغذائيّ في مجال الزراعة والغذاء بشكل عام وتزايد الري الجائر، وهبوط مناسيب المياه السطحية والجوفية ومياه الأنهار، بل تزايد الفجوة الغذائية في الدولة، وهو الأكثر تهديداً في مجال الأمن الغذائي هو ما يسود أغلب الدول العربيّة[٢].

– مشكلة الأمن المائيّ، ففي عام (١٩٨٩م) ظهر تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية في لندن يؤكد من جديد أن حرباً للسيطرة على المياه سوف تظهر في الشرق الأوسط، وأكد التقرير أن الأمة سوف توشك على الجفاف قبل نهاية القرن الحالي، الأمر الذي يؤدي إلى وصول الوضع إلى نقطة انفجار لم يسبق لها مثيل، وإذا كان القرن الحادي والعشرون سوف يشهد تعرض أكثر من (١٢٠٠) مليون إنسان للعطش بسبب نقص المياه، وينحصر معظم هؤلاء في قارتي آسيا وأفريقيا، فإن الشرق الأوسط بلا أدنى شك سوف يكون في هذه الأمة[٣].

فالحقبة القادمة تعد حقبة الصراع على المياه في منطقة الشرق الأوسط، وذلك في ظل استمرار النقص في كمية ونوعية المياه اللازمة لسد حاجات الأعداد المتزايدة من السكان، وهذا الصراع متعدد الأطراف، وأكثرها حدة هي التطلعات الإسرائيلية لموارد المياه العربيّة المحيطة بها، حتى أن أكثر الدراسات الإسرائيلية وضعت موضوع المياه من أهم نقاط الانفجار التي يخشاها الجميع[٤].

ولكن أكثر هذه الأخطار إطلاقاً على الأمن القوميّ العربيّ هو التواجد الإسرائيليّ في قلب الصحراء، واهتمامها بقطرة الماء، فالإيديولوجية الصهيونية ومنذ بداية في التفكير في إنشاء وطن لليهود في فلسطين طرحت فكرة البحث عن موارد المياه اللازمة لتحويل الأرض المحتلة إلى واحة من الرفاهية، ولما كانت موارد المياه محدودة، والهجرة إلى إسرائيل مفتوحة على مصراعيها، فقد نشأت لدى إسرائيل فكرة سرقة المياه العربيّة على حساب الأراضي العربيّة، ويعدّ الوصول إلى أحواض الأنهار العربيّة أحد أهداف إسرائيل، وهذا ما حدث فعلاً للأنهار في سوريا والأردن، بل وعملت إسرائيل على تحريض الدول المجاورة للدول العربيّة بأن تقطع تدفق الأنهار عليها، مثلما فعلت تركيا مع العراقٍ في بناء السدود على منابع الأنهار التي تصب في العراق، وهذه إحدى محاور حرب إسرائيل الباردة ضد العرب في أحواض الأنهار الكبرى، الأمر

---

(١) عمر عبد الله كامل، **الأمن العربيّ والتحديات الراهنة**، مرجع سابق، ص٩١.

(٢) عبد العزيز حسن الصويغ، **الأمن القوميّ العربيّ**، مرجع سابق، ص٩٨.

(٣) محمد نصر مهنا، **مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القوميّ العربيّ**، مرجع سابق، ص١٤٩.

(٤) عمر عبد الله كامل، **الأمن القوميّ والتحديات الراهنة**، مرجع سابق، ص٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الذي يهدد الأمن القوميّ العربيّ.

ومن جهة أخرى تعمل إسرائيل على الضغط على بعض الدول العربيّة، مثل: مصر والسودان من خلال التحكم بمنابع الأنهار المتواجدة في دول القرن الأفريقيّ، لتكون ورقة ضغط على الدول المعتمدة اعتماداً كبيراً على هذه الأنهار، ومن هنا تتجلى العلاقة الإسرائيلية بدول القرن الأفريقيّ بوضوح في مدى أهمية هذه العلاقة واستمراريتها، والذي تمثل بدورها سلاحاً تستخدمه إسرائيل لإضعاف النظام الإقليميّ العربيّ من خلال تقوية علاقاتها بدول القرن الأفريقيّ[١].

ونظراً للأهمية في موضوع المياه في المنطقة العربيّة، فقد تحدث نائب رئيس البنك الدولي للشرق الوسط (كايوكوخ فيرز) في مؤتمر قمة عمان (الأردن) الذي عقد خلال الفترة (٢٩-٣١ أكتوبر) عام (١٩٩٥م) عن مضاعفات تناقص مصادر المياه على النمو في المنطقة العربيّة.

وعلى الجانب الآخر حذرت دراسة قام بها المركز القوميّ للبحوث بمصر من تفاقم أزمة المياه في الوطن العربيّ في السنوات المقبلة، إذ قدرت الاحتياطات المائية العربيّة في عام (١٩٩٦م) بحوالي (٣٠٠) مليار متر مكعب سنوياً، والمناخ منها حالياً يقف عند حد (١٧٠) مليار متر مكعب فقط، وهذا يعني أن نقص المياه في العالم العربيّ وصل الآن لحوالي (٤٣%)، الأمر الذي يعيق خطط التنمية الزراعية والصناعية والتجارية.

والواقع أن خطورة مشكلة المياه في المنطقة العربيّة تعزى إلى الطبيعة الجغرافية العربيّة التي تجعل ثلثي الموارد المائية العربيّة تأتي من أقطار مجاورة غير عربية، وهو الأمر الذي يأتي بالتهديدات الخارجية مثل: أنهار الأردن، ودجلة، والفرات، والتحركات المريبة الإسرائيلية عن طريق أثيوبيا في إنشاء السدود على منابع النيل[٢].

- الوجود الإسرائيليّ في المنطقة، والذي له كامل التأثير على الأمن القوميّ العربيّ، ولأكثر من ثلث قرن لوجود إسرائيل في المنطقة، فهي تعدّ الخطر الرئيس على النظام الإقليميّ العربيّ أمنياً وسياسياً وعسكرياً[٣].

وبما أن الوجود الإسرائيليّ في المنطقة هو بمثابة الخط الفاصل بين قوة النظام الإقليميّ العربيّ أو ضعفه فإنها سعت قدر الإمكان على تجاوز حدودها البدائية عند أول قيامها،

---

(١) محمد نصر مهنا، مصادر التهديد الداخلية والخارجية، مرجع سابق، ص١٥٤، ١٥٥.

(٢) عمر عبد الله كامل، **الأمن القوميّ والتحديات الراهنة**، مرجع سابق، ص٩٦.

(٣) محمد يوسف العملة، **الأمن القوميّ العربيّ ونظرية تطبيقه**، مرجع سابق، ص٥٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واتجهت إلى إرساء قواعد لها في كل مكان، مبتدئه بإنشاء مكاتب لها في دول عدة، حتى انتهى بها المطاف إلى إقامة سفارة بكامل عدتها الدبلوماسية، وقد اتجهت إلى إقامة علاقات مع الدول المؤثرة بشكل مباشر على الدول العربيّة، والمتمثلة بدول القرن الأفريقيّ والواقعة على البحر الأحمر ومن هنا كانت هذه البداية الأولى، لإسرائيل والمنتهية بضربة قوية على الدول العربيّة وعلى أمنها الإقليميّ، حتى تنامت العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الأفريقيّ، وحققوا ما كانوا يسعون إليه[١].

ولعل أهم الصفات التي تميزت بها الدبلوماسية الإسرائيلية:

- عدم احترامها للاتفاقيات الدولية، وقرارات الأمم المتحدة.
- عدم التراجع عن مواقفها السابقة إطلاقاً.
- تفتيت المشكلة إلى مسائل فرعية.
- المراوغة: وهي صفة ملازمة للدبلوماسية الإسرائيلية[٢].

ومن هذا المنطلق فإن لإسرائيل بالغ الأثر والخطورة على النظام الأمنيّ العربيّ، فمن جهة الجانب السياسي فقد عرفت إسرائيل بأنها تعمل على بث الخلاف ما بين الدول العربيّة، بل ودعم جانب على حساب الجانب الآخر، لكسبه إلى صفه مهما كانت التكاليف، أما من الناحية العسكرية فإن إسرائيل تعمل على جر المنطقة والأمة العربيّة إلى نزاعات خارجية ليست لها علاقة بها، بل وتسعى إسرائيل إلى تقزيم الوطن العربيّ، وإثارة الخلافات فيما بينهم، ودعم هذه الخلافات، أما من الناحية الاقتصادية فهي تعمل على حرمان الوطن العربيّ من التقدم التقني، وهذا ما سعت إليه الدول الكبرى بعد الحرب العالمية الثانية إلى السيطرة على التقدم التقني للدول الأخرى، وقد أدى ذلك عملياً إلى منع وصول الدول النامية إلى التقنية النووية كما هو مشاهد الآن، والتي تمثل أحد مفاتيح التقدم، كذلك تسعى إسرائيل إلى عرقلة النمو والتعاون الاقتصادي بين الدول العربيّة، بل وتعكير مناخ النمو الاقتصاديّ، الأمر الذي من شأنه أن يهدد الأمن القوميّ العربيّ بكافة أشكاله السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية[٣].

---

(١) خالد عبد العظيم، **التطورات في القرن الأفريقيّ**، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١م، ص٣٣.

(٢) محمد نصر مهنا، **مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القوميّ العربيّ**، مرجع سابق، ص١٣٠.

(٣) مجموعة باحثين، **الأمن القوميّ العربيّ**، (أحمد البرصان) محرر، مرجع سابق، ص٢٢٢-٢٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: الأمن القوميّ العربيّ، والإستراتيجية الضامنة له:

يحتل الوطن العربيّ على الخارطة العالمية منطقة حيوية وإستراتيجية مهمة، من خلال وقوعها في قلب العالم، فهو حلقة وصل ما بين القارات، سواء كان ذلك براً أو جواً أو بحراً، بالإضافة إلى تنوع الموارد فيها في جميع المجالات، الأمر الذي يجعلها محوراً للتنافس بين الدول العظمى عليها.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتيّ ونهاية الحرب الباردة وبروز النظام العالمي الجديد، وهيمنة القطبية الأحادية والمتمثلة في الولايات المتحدة، وبروز إسرائيل في المنطقة كقوة عسكرية وسياسية لا يستهان بها كحليف استراتيجي لأمريكا، بذلك تصبح المنطقة العربيّة في خطر جليّ، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الدول العربيّة تعمل على وضع استراتيجيات وخطط تعمل على حماية أمنها القوميّ من أي تهديدات خارجية.

معوقات الأمن القوميّ العربيّ:

من منظور إستراتيجيّ لحسابات القوة الشاملة للدولة بوجه عامّ يمكن القول إنه نظراً لتشابك المصالح بين الدول بدرجة عالية، وكذلك الاعتماد المتبادل بين الدول في مختلف المجالات سواء أكانت اقتصادية، أو سياسية، أو عسكرية، وفي الوقت نفسه كذلك ينقسم عالمنا لعدد كبير من الدول، وبما أن المصالح متشابكة سواء أكانت متطابقة أو متجانسة، لذلك فعندما تصل الدول إلى نقطة تعارض المصالح، فقد تضطر إلى إجبار الطرف الآخر في العلاقة إلى قبول ما تريده هذه الدولة[1].

ومن هنا يأتي مفهوم الحاجة إلى القوة للحفاظ على الأمن القوميّ، وقد يلاحظ البعض أن القوة في أعلى صورها هي ببساطة إمكانية شن الحرب والتملك بقوة السلاح، ولكن في الحقيقة يجب أن تضع في الاعتبار بأن مجرد امتلاك القوة، وإحساس الطرف الآخر بها قد يؤدي إلى وصول الدولة إلى حلول مقبولة لمشاكلها خلال التنافس والصراع الدوليّ[2].

ولكن لا بد لنا من القول إن الدول العربيّة تعيش في حالة من الضعف والهوان، الأمر الذي من شأنه أن يعمل على تهديد بل وإضعاف الأمن القوميّ في الوطن العربيّ، والعوامل التي تهدد الأمن العربيّ متعددة كما في النقاط التالية:

---

(1) محمد نصر مهنا، **مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القوميّ العربيّ**، مطابع القدس، الإسكندرية، ٢٠٠٤م، ص١١-١٢.

(2) **المرجع نفسه**، ص١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تبعية معظم الدول العربيّة إلى القوى العظمى والكبرى مختلفة ساعد على التباعد والتدخل في سياسات هذه الدول، بل أدت إلى إيجاد ساحات رحبة للتدخل الأجنبيّ في مقررات الأمر داخل الوطن العربيّ بالإضافة إلى تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية في وسط الدول العربيّة، وبالتالي لن تخرج هذه الدول خارج حلقة الصراعات الدولية.
- سوء الحالة الاقتصادية في بعض الدول العربيّة، وحاجتها الملحة للتنمية لتوفير الحاجات الضرورية للشعب، وكذلك ربط النظم الاقتصادية لهذه الدول بالدول العظمى والصناعية، وحاجتها للدعم الماديّ، الأمر الذي أدى بطريق غير مباشر إلى التبعية لهذه الدول وإلى التدخل الأجنبيّ الواضح.
- ضعف الانتماء للوطن في معظم الدول العربيّة، وذلك نتيجة لانتشار التجزئة الاجتماعية داخل الدولة الواحدة أو بين الدولة وجيرانها.
- التفرقة العنصرية والأقليات الأجنبية في بعض الدول، والنزعات الدينية، والعزلة السياسية بين الطبقة الحاكمة وبين الشعوب العربيّة.
- تباين المستويات الثقافية والحضارية والاقتصادية بين الدول العربيّة، وارتباط معظمها بالنظم الاستعمارية في رسم السياسات الداخلية[١].

ومن هنا نستطيع القول بأن هناك تصاعداً في الاختراق الخارجيّ للأمن القوميّ العربيّ، والذي عمل على تحقيق أهداف معينة، شكلت في الوقت نفسه تحديات خارجية وداخلية، تمثلت أساساً في تدعيم الاستقلال السياسيّ للأقطار العربيّة في مواجهة الاختراق الخارجي لكيانها[٢].

إن هذا الاختراق الذي أصاب النظام الإقليميّ العربيّ أدى إلى فشل في استراتيجيات الدفاع العربيّ عن أمنه الإقليميّ، والأسباب على ذلك متنوعة، منها:

- وجود واقع التجزئة العربيّة الراهن والانقسامات، وما ينجم عنه من تعدد للسياسات القطرية واختلافها وتباينها، والتي قد تصل إلى مستوى التناقض، والتحارب في بعض الأحيان.
- عدم إعداد القوة والقدرة اللازمة لمواجهة الأخطار التي تهدد الأمن القوميّ العربيّ، ويدخل فيها كافة الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية والمعنوية والتنظيمية والتكنولوجية.
- تنّوع مصادر السلاح، وارتباط سياسة الدول العربيّة بسياسات الدول المصدرة للأسلحة

---

(١) عبد العزيز حسن الصويغ، **الأمن القوميّ العربيّ**، أوراق للنشر والتوزيع والأبحاث، القاهرة، ١٩٩١م، ص٧٨.

(٢) نظمي أبو لبدة، **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القوميّ العربيّ**، دار الكندي، إربد، ٢٠٠١م، ص١٩٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظراً لعدم وجود صناعة عربية كافية، وبخاصة في المجال العسكريّ والحربيّ، الأمر الذي من شانه أن يربط مصير الدول العربيّة بهذه الدولة المصدرة للسلاح.

- الواقع الجيو – إستراتيجي للوطن العربيّ والسعة الجغرافية، وطول المسافات الفاصلة بين مسارح الصدام ومناطق انتشار الجيوش، وهذا ما يسمى بإعاقة الحركة الاستراتيجية، فالظروف الحديثة الآن تتطلب قسطاً عالياً من الحركية الاستراتيجية، وبخاصة أن الوطن العربيّ كبير، وتفصله البحار والممرات الكثيرة.
- امتلاك القوى المهددة للأمن القوميّ العربيّ قدرات نووية هائلة، وبرامج فضائية، وقد أشارت التقارير إلى أن إسرائيل تمتلك ما بين (١٠٠ إلى ٢٠٠) رأس نووي في مخازنها العسكرية[١].
- الإستراتيجية العربيّة العامة لضمان الأمن الإقليميّ العربيّ: إن وضع إستراتيجية عربية عامة لمجموعة من الدول العربيّة من الأمور الصعبة والمعقدة، إذ أن الإستراتيجية الخاصة لأي دولة تقوم على العديد من العوامل والمقومات، وكذلك فإنها تبنى على أدق المعلومات والإحصاءات، فهي تعدّ من الموضوعات ذات السرية العالية، ولا يسمح بمعرفتها إلا لقليل من المسؤولين في الدولة، حتى لا تتسرب المعلومات، وتصل إلى يد الأعداء، فتضر بمصالح الدولة العليا وأمنها القوميّ.

ومن الصعوبات أيضاً تنوع القدرات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والعقائد الحربية، والاستراتجيات المحلية، بالإضافة إلى وجود الاتجاهات السياسية المتعددة في المجموعة العربيّة، وتباين الأهداف القوميّة وتعارض البعض منها نتيجة لتباين العلاقات السياسية لكثير من الدول العربيّة مع الدول الكبرى، أو تباين العلاقات الاقتصادية مع الدول الاقتصادية[٢].

- إغفال الأهمية القصوى التي تكمن في الموقع الجغرافيّ والاستراتيجيّ، والحزام الآمن من جهة دول القرن الأفريقيّ، وإهمالها من جانب الدول العربيّة، والذي أتاح الفرصة للحكومة الإسرائيلية في أن تغتنم الفرصة، وتوطد علاقاتها مع دول القرن، والذي صادف غياب التعاون والتنسيق العربيّ والمهدد للأمن القوميّ العربيّ وأمن البحر الأحمر دونما شك،

---

(١) علي ناصر محمد، **الأمن العربيّ والتحديات الراهنة**، مركز الدراسات العربيّ الأوروبي، باريس، ١٩٩٦م، ص١٥٥-١٥٦.

(٢) محمد يوسف العملة، **الأمن القوميّ العربيّ ونظرية تطبيقه في مواجهة الأمن الإسرائيلي**، دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٩٠م، ص٣٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي غياب هذا التعاون ستظهر عوامل سلبية لا يمكن أن يتحقق الأمن العربيّ في ظلالها[١].

ومن هذا المنطلق فإنه لا بد من ضرورة البدء بالمعالجة العربيّة والمباشرة وبصورة فورية، وابتداءً من تحديد الهدف القوميّ، وما يؤدي إليه من أهداف مرحلية، إذ تشكل هذه الأهداف المرحلية في مجموعها وسائل وصول إلى الهدف الكبير، مع استمرار التشاور والحوار دعماً للثقة التي يجب أن تقوم بين جميع الدول العربيّة[٢] وحل الخلافات العربيّة، وتحقيق الأمن بكافة مستوياته.

ومن ضمن الخطط الإستراتيجية العسكرية التي لا بد من تواجدها ما بين الدول العربيّة، كالتالي:

- تحديد الأهداف القوميّة للأمة العربيّة بشكل عامّ، وعلى ضوئها تحدد الخطوط العريضة للإستراتيجية العسكرية[٣].
- تحديد العدو المشترك الذي يهدد الأمة وكذلك أشكال التهديد المحتمل.
- حماية الأراضي العربيّة وحدودها الإقليمية ضد أي تهديد خارجيّ عن طريق تشكيل قوات عربية مسلحة قوية وحديثة التجهيز والتسليح، وفقاً لأحدث النظم العسكرية في العالم، وتعتمد أيضاً على اكتفاء ذاتيّ عسكري من داخل الوطن العربيّ.
- تحديد نظام وأسلوب التعاون العسكريّ بين الجيوش العربيّة وقت السلم وعند التهديد باعتداء خارجيّ على إحدى الدول العربيّة.
- حماية التضامن العربيّ في المجال العسكري عن طريق فض النزاعات الإقليمية بين الدول العربيّة بالطرق السلمية والمفاوضات، وكذلك عن طريق تشكيل لجان عربية لتقصي الحقائق وفض النزاعات، وكذلك تشكيل قوات أمن عربية تتولى الفصل بين الأطراف المتنازعة داخل الوطن العربيّ.
- العمل على التوازن الإستراتيجيّ بين الدول العربيّة وإسرائيل بوجود أسلحة ردع عربية، مثل الحصول على قنبلة نووية، وصواريخ قادرة على الوصول إلى أهداف عسكرية، أو اقتصادية داخل إسرائيل[٤].
- تنشيط دور الجامعة العربيّة بعد مراجعة شاملة للمواقف السلبية لتعيد للدول العربيّة تضامنها

---

(١) سعود بن علي، **التغيرات السياسية في القرن الأفريقيّ**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢م، ص١٦٦.

(٢) علي ناصر محمد، **الأمن القوميّ والتحديات الراهنة**، مرجع سابق، ص١٦١.

(٣) محمد يوسف العملة، **الأمن القوميّ ونظرية تطبيقه**، مرجع سابق، ص٤٠.

(٤) **المرجع نفسه**، ص٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مع دول القرن الأفريقيّ من خلال مصالح عربية شاغله.

- العمل على إقامة علاقات متميزة مع دول القرن الأفريقيّ وبخاصة أرتيريا، ودعمها اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً، وثقافياً.
- استخدام الدبلوماسية كوسيلة لتقليص التواجد العسكريّ للدول التي تتنافس على التواجد في منطقة البحر الأحمر وجنوبه.
- التركيز على زيادة الاستثمارات العربيّة في منطقة القرن الأفريقيّ، وإنشاء مشروعات مشتركة معها وتقديم المساعدات التنموية التي تساعدها على مواجهة التغلغل الإسرائيلي.
- منح أرتيريا حق الأفضلية في الاستثمارات، وإقامة المشاريع المشتركة، وتقديم المعونات الاقتصادية، وبناء المدارس، والمستشفيات، والمساجد، ودور الثقافة لتكون رافداً لإحياء الثقافة العربيّة والإسلامية[١].

أما بالنسبة للبعد الاقتصاديّ فإن الأمن العربيّ يؤثر فيه السلاح الاقتصادي، ويضعف من قوته، وبخاصة أن الدول العربيّة تكمن تحت ظلال التبعية للدول العظمى، وعلى ذلك فعليها تجنب السلاح الاقتصاديّ من خلال التعاون الفعال حفاظاً على أمنها القوميّ، وأملاً في دفع مستوى المعيشة لشعوبنا، واللحاق بركب الحضارة والتكنولوجيا في العالم.

وفي هذا الوقت بالتحديد تتوافر العديد من عناصر القوة الاقتصادية في الوطن العربي والتي من خلالها يمكننا أن نقيم تكاملاً اقتصادياً على درجة عالية من الكفاءة، وذلك كله يكمن تحت قبة التعاون المتبادل ما بين الدول العربيّة، لأن الدول العربيّة تتميز بالعديد من المميزات التي تؤهلها لذلك، وهي:

- توافر موارد طبيعية غير مستغلة في بعض الدول العربيّة، مثل: العراق (والتي تبلغ المساحة القابلة للزراعة فيها (٢٨) مليون فدان، ولا يستغل العراق إلا نصفها، وكذلك السودان وفيها ما لا يقل عن (٢٠٠) مليون فدان صالحة للزراعة، ويمكن للوطن العربيّة زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة (١٠٠%)، إذ يقدر المستغل من الأراضي الزراعية بنسبة (٣٤.٤%) من المتوافر.
- توافر الموارد المعدنية مثل: الحديد، والنحاس، والمنجنيز، والكروم، والنيكل والفوسفات والكبريت، والذهب[٢].

---

(١) سعود بن علي، **التغيرات السياسية في منطقة القرن الأفريقيّ**، مرجع سابق، ص١٦٨، ١٦٩.

(٢) عبد العزيز حسن الصويغ، **الأمن القوميّ العربيّ**، مرجع سابق، ١٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- توافر مصادر الطاقة خاصة البترول والغاز الطبيعي، والفحم، والطاقة الشمسية، والكهرباء الهيدروليكية، كما أن المنطقة العربيّة يتوافر فيها أكثر من (٥٧%) من احتياطي البترول في العالم، هذا بخلاف توافر حوالي (١٧.٢%) من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعيّ في الوطن العربيّة، وتوجد حالياً إحدى عشرة دولة عربية مصدرة للنفط أعضاء في المنظمة (أوبك) وهي المملكة العربيّة السعودية، الإمارات العربيّة المتحدة، البحرين، قطر، الكويت، العراق، سوريا، ومن الدول الأفريقية: مصر، وليبيا، وتونس، والجزائر، وكذلك اكتشاف البترول في جنوب السودان.
- تعدّ الطاقة البشرية في الوطن العربيّ أكثر من (٢٠٠) مليون نسمة، وهو ما يمثل تعداد مناسب يحقق الاستفادة بالإنتاج الكبير.
- توافر الخبرات الفنية والتكنولوجيا المناسبة، ومراكز الأبحاث، وازدياد أعداد المثقفين في أجزاء متفرقة من الوطن العربيّ، وبذلك يكون هذا الأمر قاعدة للانطلاق والتقدم الصناعيّ.
- وفي ظل التكامل والتعاون الاقتصاديّ العربيّ تكتمل السوق العربيّة الواحدة التي تستوعب الإنتاج الكبير في أرجاء الوطن العربيّ، الأمر الذي يضمن سلامة النظام الإقليميّ العربيّ اقتصادياً[١].

إن الأمن القوميّ العربيّ كان وما زال مستهدفاً إلى يومنا هذا، بل وتوضع العوائق الكثيرة في طريقه كي لا يكون قوياً، ذلك لأن القوى العظمى قديمها وحديثها لا يسرها أن تظهر على سطح الأرض قوةٌ أخرى تكون منافسة لها بكل شيء، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تعدُّ منطقة نفوذ متصارع عليها؛ نظراً لأهميتها البالغة في المجتمع الدوليّ[٢].

---

(١) **المرجع نفسه**، ص١٠٥-١٠٦.

(٢) محمد يوسف العملة، **الأمن القوميّ العربيّ ونظرية تطبيقه**، مرجع سابق، ص٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

في ضوء أهمية منطقة القرن الأفريقيّ والأمن القوميّ العربيّ فإنه لا بد أن تباشر الأقطار العربيّة نحو وضع إستراتيجية من شأنها أن تعمل على تعزيز وتقوية الأوضاع في الدول العربيّة؛ وتحقيقاً لأهدافها ومصالحها وعلى تقوية النظام الإقليميّ العربيّ وتماسكه، وبخاصة أننا نعيش في أجواء يغيب عنها التعاون والتنسيق العربيّ، الأمر الذي يظهر نتائج سلبية لا يمكن أن يتحقق في ظلها الأمن القوميّ العربيّ.

لذا يجب تحقيق ولو الحد الأدنى من التضامن العربيّ، والتنسيق بين حكومات والدول العربيّة في جميع المجالات؛ انطلاقاً من تعزيز القدرات العربيّة، وتحقيق الأهداف وإنجاز التنمية العربيّة الشاملة والقادرة على صيانة الأمة، وحماية أمنها القوميّ في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية كافة.

ففي المجال السياسيّ فإنه لا بد من تحقيق التالي:

- التصدي للتواجد الإسرائيليّ وتدخلاته في منطقة القرن الأفريقيّ عن طريق تقديم المساعدات والخبرات والمعونات لدول القرن الأفريقيّ.
- انتهاج سياسة عربية موحدة وإستراتيجية عامة في مواجهة إسرائيل وتحدياتها في أوقات السلم والحرب.
- على الدول العربيّة أن تعمل على إقامة علاقات مميزة مع أرتيريا، بالإضافة إلى دعمها اقتصادياً، وسياسياً، واجتماعياً، وثقافياً، الأمر الذي من شأنه بأن يعمل على تقليص خطوط الاتصال مع القوى المعادية للأمة العربيّة.
- إظهار دول جامعة الدول العربيّة وتنشيطه من خلال دراسة مشاكل الدول العربيّة في منطقة القرن الأفريقيّ، والتي تعاني من مشاكل داخلية وخارجية وحدودية، وإيجاد حلول سليمة لهذه المشاكل، وتبني إستراتيجية عربية موحدة.
- على المساعدات التي تصرف لدول المنطقة لا بد أن تكون باسم الأمة العربيّة، وليس باسم الدولة المعينة لهذه الدول من أجل تقوية العلاقات العربيّة وتحت مظلة الأمة العربيّة.

أما في ما يخص المجال العسكري فإنه لا بد من تحقيق التالي:

- إنشاء قوة عسكرية مشتركة تساهم فيها الدول العربيّة، وبخاصة المطلة على منطقة البحر الأحمر، والمرتبطة بمنطقة القرن الأفريقيّ بحسب طاقة كل دولة وإمكاناتها المادية والعسكرية والبشرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العمل على تحسين أداء القواعد البحرية والمطلة على منطقة القرن الأفريقيّ، وإعداد أماكن تمركز بحرية أخرى في الجزر ذات الأهمية الإستراتيجية، وإجراء التحسينات الضرورية في المطارات وأراضي هبوط الطائرات القريبة من سواحل البحر الأحمر.
- على الدول العربيّة أن تمتلك أسلحة نووية رادعة مقابل الأسلحة النووية الإسرائيلية.
- تطبيق الاتفاقية العربيّة للدفاع المشترك، وتطويرها إلى الأفضل بما يلاءم وضع الأمة العربيّة.
- امتلاك الأسلحة الحديثة من خلال التعاون ما بين الدول العربيّة، ووضعها في الأماكن المناسبة والمهددة للأمة العربيّة.

أما فيما يخص المجال الاقتصادي فإنه لا بد من تحقيق التالي:

- التركيز على زيادة الاستثمارات في منطقة القرن الأفريقيّ، وإنشاء مشروعات مشتركة معها وتقديم المساعدات التنموية التي تساعدها على مواجهة التغلغل الأجنبي فيها.
- منح أرتيريا حق الأفضلية في الاستثمارات، وإقامة مشاريع مشتركة لتقديم المعونات الاقتصادية، وبناء المدارس والمستشفيات والمساجد ودور الثقافة؛ من أجل إحياء الثقافة العربيّة والإسلامية، والتي تتعرض حالياً لحملات المسح والإلغاء.
- إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة بين الدول العربيّة والمطلة على البحر الأحمر؛ بهدف الاستفادة من ثرواتها الطبيعية، وتحقيق تكامل اقتصاديّ في هذا المجال، ولا سيما بين الدول التي لديها ثروات طبيعية كبيرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخاتمة

لقد سعت الدراسة إلى طرح أربع أسئلة محورية تصب في صلب الموضوع من خلال تنامي العلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة، والمؤثرة بدورها على النظام الإقليميّ العربيّ، وكان السؤال الأول:

– ما مدى تأثير تنامي العلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة على التضامن العربيّ الأفريقيّ؟

وفي محاولة الدراسة للإجابة عن هذا التساؤل فإنها قد هدفت إلى تحديد وتحليل الأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية من خلال اختيار منهجي المصلحة الوطنية بالإضافة إلى المنهج التحليلي باعتبار أن كل دولة تسير في اتجاه مصالحها الوطنية، والذي يغير الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه وبأي شكل كان وبجميع المجالات.

فقد أوضحت الدراسة أنه كلما اتجهت العلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة إلى النمو والتطور فيما بينها، كان أثر ذلك سلبياً على التضامن العربيّ الأفريقيّ في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية وحتى الثقافية منها، باعتبار أن الحكومة الإسرائيلية هي العدو الأول للدول العربيّة وللمنطقة بشكل عام، والتي تعمل جاهدة على زعزعة التضامن العربيّ بكافة مجالاته باستخدام الكثير من الوسائل والطرق السياسية والاقتصادية مبتدئة بذلك بتقوية، وتعزيز علاقاتها مع الدول المجاورة للدول العربيّة والمحيطة بها، والهادفة إلى كسر الحصار العربيّ سواء أكان براً أو بحراً.

وقد توصلت الدراسة إلى إبراز أهمية الدور الذي تلعبه إسرائيل في توطيد علاقاتها بأفريقيا بوسائل متعددة مختلفة ومتتالية خلف بعضها البعض، دون أن يتخلل السياسة الإسرائيلية أي استسلام، ولا ملل أو يأس، فيما تتجه إلى تحقيقه، في الوقت نفسه كانت الدول العربيّة بدورها غافلة أو متجاهلة للموضوع من دون إعطائه أي أولوية في سياستها الخارجية، والذي يعدّ صلب الموضوع فيما تمكن إسرائيل من تنمية علاقاتها بالدول الأفريقيّة، والمؤثرة بدوره على التضامن العربيّ الأفريقيّ بأنظمة المختلفة، ومن خلال الدراسة أستطيع القول بأن العلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة، المتنامية بكافة المجالات له تأثير قاتل على العلاقات ما بين الدول العربيّة والأفريقيّة والذي يخدم في الدرجة الأولى الحكومة الإسرائيلية وعلى أوجه مختلفة ومتعددة.

وقد طرحت الدراسة سؤالاً ثانياً:

– ما هي انعكاسات العلاقات الإيجابية بين إسرائيل ودول القرن الأفريقيّ على الأمن القومي العربيّ؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضمن هذا السياق فقد أوضحت الدراسة أن المشكلة الرئيسة تتحدد في دول القرن الأفريقيّ بشكل خاصّ، والتي تلعب دوراً في الأمن القومي العربيّ باعتبار أن هذه الدول الأفريقيّة هي الدول المتمتعة بموقعها الجغرافيّ الإستراتيجيّ وجهة الشرق، والمطلة على البحر الأحمر باعتبارها الحزام الأمنيّ من جهة الشرق، والتي تلعب دوراً بالغ الأهمية في حفظ الأمن القوميّ العربيّ، والمرتبطة بمنطقة البحر الأحمر الذي لطالما سعت الدول الكبرى إلى السيطرة عليه منذ عقود إلى يومنا هذا لأبعاد سياسية واقتصادية وأمنية لا تقل إحداهما أهمية عن الأخرى.

كما توضح الدراسة أن الخلل الذي يقع في العلاقات ما بين الدول العربيّة ودول القرن الأفريقيّ فإنه يصب في مصلحة إسرائيل، والذي من خلاله تتوطد العلاقات الإسرائيلية مع دول القرن الأفريقيّ، والذي له انعكاسات سلبية وفادحة على أمننا القوميّ، والمؤثر بدوره على إضعاف المنطقة العربيّة، وفتح ثغرة كبيرة لا يمكن سدها من جهة المشرق، والتي تعمل على اختراق النظام والأمن القوميّ العربيّ وإضعافه بصورة واضحة، وقد استعرضت الدراسة المخاطر الأمنية على النظام الإقليميّ العربيّ من خلال العلاقات الإيجابية بين إسرائيل ودول القرن الأفريقيّ بسبب الاختراق الذي حققته الحكومة الإسرائيلية في علاقاتها مع دول القرن الأفريقيّ، ومن خلال الدراسة تستطيع القول بأن العلاقات ما بين إسرائيل والقرن الأفريقيّ كلما اتجهت إلى التحسن والتنامي أكثر مما هي عليه الآن أثر ذلك على إضعاف، وزعزعة أمننا القومي العربيّ ونظامه، وعلى جميع الأصعدة الأمنية، وإسرائيل بذلك لن تهمل أو تترك أي وسيلة تعمل على صقل وتنمية العلاقات مع دول القرن الأفريقيّ.

ومن منطلق آخر سعت الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الثالث في المشكلة البحثية وهو:

- لماذا ينصب اهتمام إسرائيل على دول شرق أفريقيا، وبشكل ملحوظ أكثر من باقي الدول الأفريقيّة؟

ومن ضمن هذا السياق فقد بينت الدراسة أن منطقة البحر الأحمر والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً مع منطقة القرن الأفريقيّ له خصائص جيبوليتيكية وإستراتيجية عملت على جذب النفوذ الأجنبي عبر التاريخ إلى دول شرق أفريقيا، والمتمثلة بدول القرن الأفريقيّ، والسودان، ومصر، والتي تمثلت بظهور القوتين العظيمتين بعد الحرب العالمية الثانية، والتنافس على المنطقة، ومن ثم التواجد الأجنبيّ إلى يومنا هذا، وبمجرد النظر إلى القوى الأجنبية المتواجد الآن يحدد لنا الأهمية الكامنة في هذه المنطقة.

فهذه الدول الشرق أفريقية تعد بمثابة الجسر الذي يعمل على ربط الدول العربيّة في القارتين: الآسيوية والأفريقيّة، والمتمثل أهميتها في موقعها الجغرافي المميز والمهدد للأمن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوميّ العربيّ ونظامه والمحدد بدوره أيضاً لمدى قوة العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة، والتي تحاول إسرائيل أن تتمكن من السيطرة على هذا الجسر الرابط ما بين القارتين مبتدءاً بدول القرن الأفريقيّ، والتي تؤثر بدورها على مصر والسودان وبأساليب وأشكال متعددة.

وأوضحت الدراسة أن أمن منطقة القرن الأفريقيّ مع أمن البحر الأحمر والمرتبط بشكل مباشر مع دول شرق أفريقيا جزء لا يتجزأ من الأمن القوميّ العربيّ، والذي لا بد على الدول العربيّة أن تضع استراتيجيات من شأنها أن تعزز وتحقق أمن هذه الممر المائيّ الحيويّ ومنطقة القرن الأفريقيّ، وإن أيّ غياب للتعاون ما بين الدول العربيّة الأفريقيّة يحقق نتائج وخيمة على النظام الإقليميّ العربيّ، ويتيح الفرص للحكومة الصهيونية في تحقيق مصالحها وأهدافها في المنطقة، ومن خلال الدراسة يمكننا القول بأن الدول الشرق أفريقية والمطلة على البحر الأحمر هي بمثابة صمام الأمان للنظام العربيّ، وإهمال أي علاقة مع هذه الدول الأفريقيّة هو بمثابة إفساح المجال لإسرائيل في تمكين تواجدها وسيطرتها وبسط نفوذها في المنطقة، والذي بدوره يقوم على إضعاف التوافق والتماسك العربيّ بأشكاله المختلفة.

ومن خلال ما سبق طرحت الدراسة سؤالاً رابعاً:

– هل تحاول إسرائيل أن تصل إلى أهداف غير سياسية من خلال علاقاتها بدول القرن الأفريقيّ؟

لقد أوضحت الدراسة أن منطقة القرن الأفريقيّ قد شهدت عبر العصور تحولات سياسية وتغيرات في المنطقة، والتي لها آثارها الجلية على المنطقة العربيّة، ومن خلال هذه التحولات والتغيرات والأزمات التي عاشتها المنطقة، أدت بدورها إلى تبلور وخلق أهداف أخرى مضافة إلى الأهداف السياسية وهي الأهداف الاقتصادية، والأهداف الأمنية، وأيضاً أهداف ثقافية.

فالحكومة الصهيونية هنا اتجهت بجميع قواها ووسائلها وطرقها إلى تفتيت النظام الإقليميّ العربيّ فتجاهله الأنظمة العربيّة، بل ومحطة للعلاقات العربيّة الأفريقيّة بأيّ شكل كان من أجل إثبات تواجدها، وشن الحصار العربيّ عليها.

وقد بينت الدراسة أن للأهداف الاقتصادية التي تحققها إسرائيل دوراً مؤثراً وفعالاً في توطيد العلاقات مع دول القرن الأفريقيّ، والتي من شأنها أن تعمل على إبعاد كل ما يتعلق بالسياسة وأثره وسلبيته في أذهان الأفارقة، وبذلك اتجهت الحكومة الإسرائيلية إلى التبادلات التجارية ما بين البلدين، والتي تحقق النمو الاقتصادي لكلا الطرفين، الأمر الذي يؤثر بدوره على العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربيّة ودول القرن الأفريقيّ، باعتبار أن الأخير فيها موارد اقتصادية وطاقات كامنة لم تعرف الدول العربيّة كيف تستغلها، بشكل يعمل على توطيد العلاقات فيما بينهم وتقويتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد توصلت الدراسة إلى أن لإسرائيل أهدافاً أخرى غير سياسية واقتصادية، تمثل في الهدف الأمنيّ في المنطقة، فبمجرد العلم أن لإسرائيل قواعد ثابتة في أرتيريا مدعمة بكامل الأسلحة ومعداتها، والواقعة على البحر الأحمر، فهذا بحد ذاته يعد تهديداً أمنياً لا يستهان به تجاه الأمن القوميّ العربيّ، بل ويغير تحقيق مثل هذا الهدف في مثل هذه المنطقة الإستراتيجية الواقعة في قلب دول القرن الأفريقيّ، وقلب البحر الأحمر بمثابة حصول إسرائيل على ثمرة جهودها السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية، ومن خلال ما سبق نستطيع القول: إن إسرائيل قد حققت أهدافها السابقة بكفاءة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولاً: الكتب:

- أبو بكر، محمد عثمان، **المثلث العفري في القرن الأفريقيّ**، المكتب المصري للتوزيع والنشر، القاهرة، ١٩٩٦م.
- أبو لبدة، نظمي، **التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربيّ**، دار الكندي، إربد، ٢٠٠١م.
- الجابر، عادل، **العلاقات الإسرائيلية الأفريقيّة**، منشورات دار الكرمل – صامد، عمان، ١٩٨٨م.
- روكردز، يوسف، **أفريقيا السوداء: سياسة وحضارة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٦م.
- الزعبي، حلمي عبد الكريم، **العرب والدائرة الأفريقيّة**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٥م.
- سعد الدين، نادية، **العرب والدائرة الأفريقيّة**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، لبنان، ٢٠٠٥م.
- صبحي، مجدي، **الأمن القومي العربيّ أبعاده ومتطلباته**، معهد البحوث والدراسات العربيّة، القاهرة، ١٩٩٣م.
- الصويغ، عبد العزيز حسن، **الأمن القومي العربيّ**، أوراق للنشر والأبحاث والأعلام، القاهرة، ١٩٩١م.
- الطاهري، حمدي، **إفريقيا بين العرب وإسرائيل**، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٧م.
- عبد العظيم، خالد، **التطورات في القرن الأفريقيّ**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١م.
- عبد الكريم، مجدي، **التنافس الدولي على أفريقيا**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أبو ظبي، ٢٠٠٢م.
- عتيقة، علي أحمد، **البترول والتعاون العربيّ الأفريقيّ**، أوراق الأوابك للنشر، الكويت، ١٩٨٢م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- علي الشرعة وآخرون، **تداعيات الصراع في القرن الأفريقيّ**، حرره: جواد الأحمد وآخرون، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠٥م.
- عمر، موسى محمد، **الصراع السياسي والثقافي**، الخرطوم، دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
- العملة، محمد يوسف، **الأمن القومي العربيّ ونظرية تطبيقه في مواجهة الأمن الإسرائيلي**، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٩٠م.
- عواد، عماد، **الصراعات في القارة الأفريقيّة آليات المواجهة وإشكاليات التطبيق**، مركز الماجد للثقافة والتراث، أبو ظبي، ٢٠٠٥م.
- فائق، محمد، **العرب والدائرة الأفريقيّة**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، ٢٠٠٥م.
- كامل، عمر عبد الله، **الأمن العربيّ والتحديات الراهنة**، مركز الدراسات العربيّ الأوروبي، باريس، ١٩٩٦م.
- المبارك، أحمد، **العرب والدائرة الأفريقيّة**، مركز دراسات الوحدة العربيّة للنشر، بيروت، ٢٠٠٥م.
- مجموعة باحثين، **الأمن القومي العربيّ في منطقة البحر الأحمر**، حرره: أحمد البرصان وآخرون، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠٠١م.
- مجموعة باحثين، **القرن الأفريقيّ وشرق أفريقيا الواقع والمستقبل**، حرره: جواد الأحمد وآخرون، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١٠م.
- محمد، علي ناصر، **الأمن العربيّ والتحديات الراهنة**، مركز الدراسات العربيّ الأوروبي، باريس، ١٩٩٦م.
- المشاط، عبد المنعم، **الأمن القومي العربيّ أبعاده، ومتطلباته**، معهد البحوث والدراسات العربيّة، القاهرة، ١٩٩٣م.
- مهنا، محمد نصر، **مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربيّ**، مطابع القدس، الإسكندرية، ٢٠٠٤م.
- نصر الدين، إبراهيم، **العلاقات العربيّة الأفريقيّة**، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية للنشر، طرابلس، ٢٠٠٣م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الرسائل والدوريات:

- خليل، محمود، "الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي العربيّ"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد ١١١، ١٩٩٣م.
- الأمين، هائم محمد، **الصراع الدولي والأقليمي عن المدخل الجنوبي للبحر الأحمر**، مركز البحوث والدراسات الأفريقيّة، السودان، العدد (٢٢)، ١٩٩٩م.
- سعود بن علي، **التغيرات السياسية في القرن الأفريقيّ وأثرها على أمر البحر الأحمر**، رسالة غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، ٢٠٠٢م.
- حسن، حمدي عبد الرحمن، "الصراع في القرن الأفريقيّ وانعكاساته على الأمر العربيّ"، **مجلة المستقبل العربيّ**، القاهرة، العدد ٣، ١٩٩٢م، ص٨١-٨٢.
- الشجاع، أحمد أمين، "القرصنة في منطقة القرن الأفريقيّ"، **مجلة البيان**، الرياض، العدد ٢٥٧، ٢٠٠٩م.
- خلاف، تميم هاني، "العلاقات الأفرو – إسرائيلية بين الأهداف والمصالح"، **السياسة الدولية**، العدد ١٣١، ٢٠٠١م.
- خضر، غادة، "المشروعات الأثيوبية وانعكاساتها على حصة مصر من مياه النيل"، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٢٨، ١٩٩٧م.
- كاخيا، إبراهيم، "مياه الشرق الأوسط صراع بقاء وأمن مائي"، **مجلة الدفاع العربيّ**، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨م.
- خليل، محمود محمد، "التعاون الأثيوبي الإسرائيلي في مجال المياه"، **مجلة الدفاع**، الإسكندرية، العدد ١٦٤، مارس ٢٠٠٠.
- شكري، عز الدين، "التعاون الإسرائيلي الأثيوبي والأمن القومي المصري"، **مجلة السياسة الدولية**، القاهرة، العدد ١٠١، يوليو ١٩٩٠.
- صالح، جلال الدين محمد، "صراعات القرن الأفريقيّ وعودة العلاقات الأرتيرية السودانية"، **مجلة البيان**، العدد ١٤٦، ١٩٩٩م.
- صالح، جلال الدين محمد، "صراعات القرن الأفريقيّ وعود العلاقات الأرتيرية السودانية"، **مجلة البيان**، الرياض، العدد (١٤٦)، ١٩٩٩م.
- فودة، محمد رضا، "المستجدات على ساحة القرن الأفريقيّ"، **مجلة الدفاع**، العدد (١٢٤)، ١٩٩٦م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع باللغة الإنجليزية:

- Alberto Alibone, the red sea region: local actors and the superpowers, croom hclm (Jordan) 1985.
- Ali a Mazrui (decaying parts of africa need benign colonization) intemational herald tribune august, 4, 1994.
- Jeffrcy a. lefebvre, middle cast conflicts and middle level power intervention in the horn of africa opcit. 1993.
- Susan Aurelia, "Escalating conflicts in the horn of African", Middle East Review, Vol. 10, No.4, Summer 1978.
- Yves morel: democratisation en afrique: les conterenes nationales, etudes juin, 1992.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

Risks of the Growing African-Israeli Relations on the Arab Regional System

"A Case Study of the Horn of Africa"

Haiel Al-Somohe Al-Anizi

Supervisor
Dr. Ahed Al-Mashaqbeh

Horn of Africa region is located in the eastern part of the African continent, which overlooks the coast Red Sea and the southern entrances, which makes this region very important respects Political, economic, and security, as well as views on the Indian Ocean region, which linked North, south, and especially after the establishment of the Suez Canal. Which led to the arrival of the importance of the region Strategy in all areas, Which arrived in the Horn of Africa to attract international competition Them to achieve their interests and objectives and influential role at the Arab regional order.

Hence the multiple reasons that have worked on the entry of the major powers in the region, and it was the most important Violent conflicts and battles that took place between the countries of the Horn of Africa. One of the most important of these causes of conflict is disagreement over the border areas between these countries, which Careful ex-colonial countries before they leave to leave these problems to specific regions in order to Ensure their presence not in the name of colonialism, but under the umbrella of security and peace, not fighting with them and these countries are all from Italy, France, Britain and the United States America.

The most important entry to the Horn of Africa is to enter the Israeli and working hard since it's the land of Palestine is occupied and with all my power to establish relations with the countries of the region in order to break the Arab siege and a threat to Arab national security and undermined and work to have been targeted in studies to clarify the conflicts in the region and political changes and its impacts on Security in the Horn of Africa and the Arab regional order.

This study came in four chapters paved in the general introduction in which I referred to the importance of this region what happened to the trouble and then followed the importance of the study, which showed the importance Strategy of the area which attracted the international race by extending their influence in it.

The study came in four chapters and sealed set of results.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

The first chapter of this study has shown the date of the Horn of Africa after the war the second world and international competition by the existence of the Soviet Union and the political changes in that period of time. And talked about the importance of geographic, economic and political characteristics of the region and Each of the states, and then talked about the differences that occurred between these countries and their causes.

The second chapter talked about the reflection of conflicts in the Horn of Africa the Arab World, and I ran it on the conflict in Somalia and the international initiatives to resolve the crisis in Somalia, and how the region's transition from internal conflict and split into direct conflict Among them, and their effects on the Arab world.

The third chapter, spoke about the main problem in this study, namely policy Israel in the Horn of Africa and the Red Sea and its relations with countries in the region and interests Exchanged between Israel and these countries though which Israel has been able to break the siege Arab on them.

The fourth and final chapter has talked about various concepts of the Arab national security and resources that are threatening national security and the general Arab Strategy leading to ensure National Security and constraints, the time and then moved in the end to the challenges facing the Horn of Africa and the prospects for stability.

We have worked hard to give the subject the right of the search and the survey was based on many References and relevant sources in the hope that this work is achieved the objectives of the study.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com